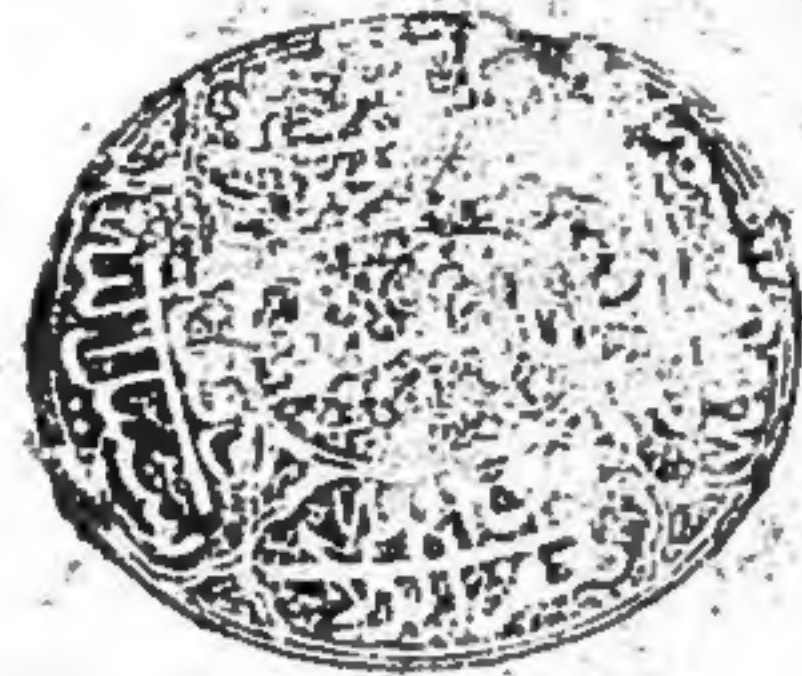


شرح جامع



الملك الله دخل في حفظه
الحاجي بشير اغا دار السعادة
الشرقية سنه ١٢٨٥
وما يتركه

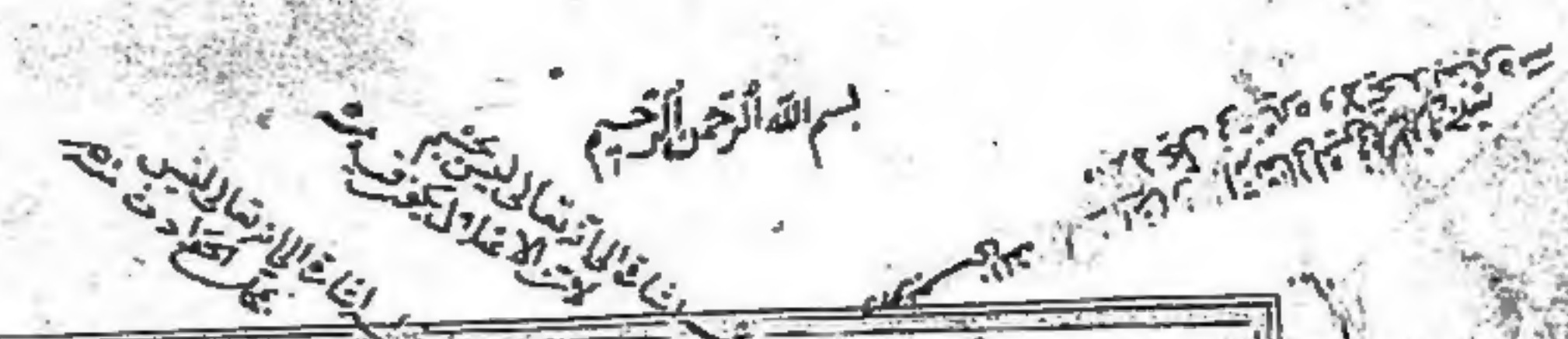


٦١٩

بسم الله الرحمن الرحيم
حضرت اغا دار السعادة الحاج بشير وقد طهر الكعبة
من مولى كل شئ قدير حرره العبد المذنب
محمد امين المصطفى واولاده من محمد بن
عمر



Süleymaniye Kütüphanesi	
Kismi	Hacı Beşir Ağa
Voni	10.
Emk	619



ما دل على المعنى باعتبار معنى معين نسب اليه وهو هذا الوجه يتناول الصفه والثالث ما دل
على الذات وهو هذا المعنى في المصدر والمراد يكون الاصل المراد اسما هو هذا المعنى والمراد
بالابنية المتعددة الواحد احتجتي وهو ما دل على فرد واحد كالتعريف بخلاف التعريفاته واحدا اعتبارا
لان اسم جنس يتناول القليل والكثير كالمصدر والمثني وهو هو الحق باخره علامه القسبه
اي دل على فردين من جنسه وهو الالف والنون والياء والنون والهمزة وهو ما دل على فرد واحد
بتغيير ما على ثلثه آحاد من جنسه فصاعدا والذكر وهو النسب في علامه الثاني والثالث
وهو ما فيه علامه الثاني وهي الاء المنوطة او العذرة والالام المنصورة او المروءه وهو
المصغر وهو اسم يدل بصفته على تلبيل مهوره والمنسوب وهو الاسم الحق باخره شيء
شده مكسورا قبلها علامه للنسب اليها كالحقت الاء علامه للثاني وانما شرك
المع ذكر الابنية المتعددة ولعله احال بعضها على كنبه للفرق وبعضها على الكتب المنفصله
من الصفه والنحو ونحن نذكر في آخرا باب التصحيح المصغر والمنسوب اقدم شرح مباحثهما
وشدة احتياج الصراف الى معرفتهما والمراد بالالفاظ المختلفه افعال كالماضي
المضارع والامر والنهي واسماء كاسماء الناعل والمفعول والزمان والمكان والآله وموضوع
التصريف انواع الكلمه من حيث الاعلال والاذغام وغيرهما مما عدا الاعراب والبناء وتاخير
حصول المعاني المنصو وعصمه اللسان عن الخطا في الابنية لكن لا يجب عرابيا وبيد
اذا عرفت هذا فاعلم ان الصفا قال اقتداء بالقرآن العظيم وامثالا بخبر حديث النبي الكريم
بسم الله الرحمن الرحيم وان لم يذكر الحمد لان المراد ما يحذف اثنان ما يشتمل على العظم وقوله
الله الودود مشعر به وبالتركيم وقيل انه براء بالحمد في الباطن والله اولي قول ان هذا
الحجاب غير سديد في الحمد والثناء باللسان فما يكون في الباطن لا يكون هذا الا ان يرا
بالحمد الشكر وتقول انه ذكر عن عيسى بن علي الكوفي ان ابا عبد الله عليه السلام قال
مع ان المفهوم من قول النبي عم كل امرئ في بال لم يبداه فيه بحمد الله فهو اجر ليس الكتاب
فنعلم بعضنا شارحين بان المصنف ترك الحمد لما يبعث النبي عم لان النبي عم اخص
عجزه في مقام الحمد حتى قال لا احصى ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك لعيسى بن ابي لان قول
النبي عم لا احصى ثناء الى اخره ليس نفي لنفسه بل المراد به الحمد الذي يفسر باظهار
الصفات الكمالية لا لانه لم يذكر في النعم اظهارا للوجوه كما ينبغي ان يكون

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

مور اللؤلؤ الکریم الذی یزکک القلوب

Handwritten notes in Arabic script, likely bleed-through from the reverse side of the page. The text is partially obscured by the binding and the main text.

فرازمین
وایضین
میرزا
غیاث
خان

[Faint handwritten text in Arabic script, likely bleed-through from the reverse side of the page.]

وايضاً قوله ولا ظاهراً افتقاره في براءة امره الى الله في تحصيل مطلوبه ضعيف لا مكان اجتماع الحسد
الاقتناع ان يجوز مثله ان يقال يجدد المقتدر الى الله الودود ولم يتوكل الصلوة ايضا بل ذكرها
بلسان الحال عند ما يتوكل على القلب او ذكرها بلسان المقال لكن لا يحتمل ان المراد بكتب
الصلوة اعلم بان المعنى من هذا الكلام هو هذا العلم وقيل الصلوة ليست بمراد في قوله
الودود اذا كان بمعنى الفاعل قال اولاً في قوله اخبرني عن الماضى من المناسب
صيغه المضارع قلنا انه الف الكتاب اولاً ثم الخ في الخطبة فقال قال او تقول اريد صيغة
الماضى بالنظر الى قوله في الزمن او لا او تقول الماضى بذكر الخ في الخطبة والمضارع وبهذا
اجاب بعض الشراح ونور فيه بان يقال في الماضى اخباري وهو الذي يحتمل الصدق والكذب
الصدق فلا يوجد التخييل ايضا اقول لا يكون اخباري بحمله للصدق والكذب بالنظر الى مجرد
منزومه للظن قطع الظن عن الخبر وخصوصية الخبر فراء من قال ان الماضى يدل على التخييل انه اذا
عبر عن شيء مستقبل يصيغه الماضى يدل على حقيقة بمعنى انه محقق الوقوع فكانه واقع بالفعل وان
لم يتحقق وهذا لا يوجد في التعبير بصيغة المضارع ان قيل لم يقل قلت قلنا لا يتوكل والتوكل
وليكن الوصف بالافتقار لان الضمير لا يوصف ولا يوصف به ويمكن عطف البيان باحداً من
الكلام اعرف فلا يحتاج الى البيان المستفاد اقول اي ذوالاجتناب الكثير ان قيل
ما وجه اثاره هذا اللفظ دون المسكين والمحتاج والغريب وغير ذلك قلنا انما هو الموافقة
بين كلامه وكلام الله تعالى وكلام رسول الله فان قيل لا اختار الرفع على الاصل الى المتفكر على
القديم مع ان الموافقة مرغوبة فيه ايضا قلنا اظهار الزيادة فقره واحتياجه لان زيادة الحرف
تدل على زيادة المعنى وجدت في بعض الشروح سؤال وجواب لا يخلو سؤاله عن لطيفة وجوابه
عن فائدة والسؤال ان لفظ التوكل ثلثة احرف ومعناه كبير وكثير ولفظ قدرة اربع
احرف تدل على صغير وخير والجواب ان مرادنا بان كثرة الحروف تدل على كثرة المعنى
ان اللفظين الموضوعين لمعنى واحد اذا كان حروف احدهما اكثر من حروف الاخر كان اكثر دلالة
على ذلك المعنى من الآخر فان قيل لم نجد من التوكل شي على الاستغفر مع ان الحروف فيه اكثر
قلنا علمنا ان التوكل المشهور وهو جوي الامور واسطها غفر الله اقول اي يغفر الله ان
قيل لم يعثر من معنى الامر العايب في موقع الزعم بلغة الماضى قلنا انما كانه قبل دعاء
قال وحسن البصا واليه لا اله الا هو ليجن لنسب قبل لم يقدم نفسه في الغفران

هذا الكلام هو هذا العلم وقيل الصلوة ليست بمراد في قوله الودود اذا كان بمعنى الفاعل قال اولاً في قوله اخبرني عن الماضى من المناسب صيغه المضارع قلنا انه الف الكتاب اولاً ثم الخ في الخطبة فقال قال او تقول اريد صيغة الماضى بالنظر الى قوله في الزمن او لا او تقول الماضى بذكر الخ في الخطبة والمضارع وبهذا اجاب بعض الشراح ونور فيه بان يقال في الماضى اخباري وهو الذي يحتمل الصدق والكذب

هذا الكلام هو هذا العلم وقيل الصلوة ليست بمراد في قوله الودود اذا كان بمعنى الفاعل قال اولاً في قوله اخبرني عن الماضى من المناسب صيغه المضارع قلنا انه الف الكتاب اولاً ثم الخ في الخطبة فقال قال او تقول اريد صيغة الماضى بالنظر الى قوله في الزمن او لا او تقول الماضى بذكر الخ في الخطبة والمضارع وبهذا اجاب بعض الشراح ونور فيه بان يقال في الماضى اخباري وهو الذي يحتمل الصدق والكذب

واخبرني الاحسان قلنا انما الاول فلا يتابع لا برهيم والثاني في رعاية الادب او تقول يكون سبحانه
الدعوى في حق والدي لا ندعاء الغفور اولى بالاجابة او تقول رعاية للجمع اعلم
اقول هذا مقول القول ان قيل لم يقل اعلم دون اعرف قلنا لان العرف تستعمل في خبرنا
والعلم يستعمل في كليات وقصده بيان القواعد الكلية ان قيل لم يقل اعلم قلنا لان الفهم
يستعمل بالنسبة الى الكلام السابق والعلم يستعمل بالنسبة الى الكلام اللاحق والمصنف لم
يذكر شيئا قبل بل يذكر بعد ان قيل لم يقل اعلم او اعلم قلنا لان المراد بالقرآن والاستماع
لا يستلزم العلم وقصده التعليم فان قيل لم يقل اعلم قلنا لان العلم هو العلم
فلو قلنا ان العلم قلنا تسمية الالاء باسم المدلول او تقول لما استغفرت العلوم
من الكلمات صار الضمير اتمها بالواسطة ويرد عليه انه يلزم ان يكون الضمير اتمها لنفسه
علم من العلوم تامل ويؤتى اصله يتوكل ولم يدع الوافى الوابل اعلت
الثانية لان الاعل مودة على الادغام كما سيبي في بيان اصل احسن واختر فقلت يا لوق
رابعة وحلاط ماضيه فقلت الفاعل هو ما قبلها فاعلم قلنا انما الضمير اتمها
وهو غير جائز اذا لعل التغيير واجتماع التخييل يستلزم الاحتجاج بالكلية والاضرابها
قلنا اجزاء الاعرابين انما يجوز اذا كانا من جنس واحد وانما اذا كانا من جنسين يجوز كما في قوله
في قوله واحد وانما اذا كانا من جنس واحد ويجوز كما في قوله واحد وانما اذا كانا من جنس واحد
الياء الفاعل وانما اذا كانا من جنس واحد ويجوز كما في قوله واحد وانما اذا كانا من جنس واحد
حذفت الواو والياء واعلم ان قوله ويؤتى اشارة الى تبين الغرض في الروايات اقول هي
دراية وهي العقل مصدر عن الفعل كقوله تعالى هذا خلق الله اي مخلوقه فيكون معني
الروايات الروايات اي المعنويات واصل الروايات الروايات وحذفت التاء الاولى
ليلا يجتمع علامتا التانيث من جنس واحد فان قيل لم يخصص لا ولي ما يحذف قلنا لان في الشا
معنى تدل على التانيث وهو بحجته او اقول لئلا يلزم ابطال الاعراب للفظ او اقول لئلا
يلزم الالتباس بالنسبة المحذوفة منها النون قال في الروايات اقول هي جمع رواية وهي النقل
بمعنى المروى كما عرفت انما يكون معنى الروايات المرويات اي المعنويات والروايات في
والحذف الروايات ان قيل لم يقل في الروايات يتوكل وفي الروايات يطعن قلنا لان السامع
في العلوم التقليدية لولم يعرف خصوصيات الكلمات في دينه ولذا انشأ عن السمع في التفسير

هذا الكلام هو هذا العلم وقيل الصلوة ليست بمراد في قوله الودود اذا كان بمعنى الفاعل قال اولاً في قوله اخبرني عن الماضى من المناسب صيغه المضارع قلنا انه الف الكتاب اولاً ثم الخ في الخطبة فقال قال او تقول اريد صيغة الماضى بالنظر الى قوله في الزمن او لا او تقول الماضى بذكر الخ في الخطبة والمضارع وبهذا اجاب بعض الشراح ونور فيه بان يقال في الماضى اخباري وهو الذي يحتمل الصدق والكذب

هذا الكلام هو هذا العلم وقيل الصلوة ليست بمراد في قوله الودود اذا كان بمعنى الفاعل قال اولاً في قوله اخبرني عن الماضى من المناسب صيغه المضارع قلنا انه الف الكتاب اولاً ثم الخ في الخطبة فقال قال او تقول اريد صيغة الماضى بالنظر الى قوله في الزمن او لا او تقول الماضى بذكر الخ في الخطبة والمضارع وبهذا اجاب بعض الشراح ونور فيه بان يقال في الماضى اخباري وهو الذي يحتمل الصدق والكذب

هذا الكلام هو هذا العلم وقيل الصلوة ليست بمراد في قوله الودود اذا كان بمعنى الفاعل قال اولاً في قوله اخبرني عن الماضى من المناسب صيغه المضارع قلنا انه الف الكتاب اولاً ثم الخ في الخطبة فقال قال او تقول اريد صيغة الماضى بالنظر الى قوله في الزمن او لا او تقول الماضى بذكر الخ في الخطبة والمضارع وبهذا اجاب بعض الشراح ونور فيه بان يقال في الماضى اخباري وهو الذي يحتمل الصدق والكذب

ولا تسمى بالانحياز
الانحياز

بدون العزيمه فاقبل فيلزم ان يمتد داروها اليح الضمير الى الضرف والنحو قلنا المقصود
مهما ذكر الضرف وذكر النحو استطراد في ان عاروها اي احكامها بالانحياز بالانحياز
كناية عن الجهل واعلم ان ضمير داروها وعاروها راجعان الى الضرف فان قيل لم انا الضرف
مع ان الضرف مذكور قلنا باعتبار الامة فافهم فيمت فيه كتابا باقوا هذا الاشارة الى ان الكتاب
ان قيل اذا كان الجزء ما ضيا لفظا ومعنى ولم يغير به قد لم يحز ذلك لفاء عليه
عليما نص في النحو فلم دخلت على قوله جئت قلنا ان قد مذكورة فيه اذ قد مر الكلام اذا
كان الضرف عليما وصفته فقد جئت فيه كما في قوله تعالى ان كان قبضه قد مر من قبل قصد
فكـ موسوما في اسم من الاسم من الاسم فبمعنى غلط بل التقدير بطلان وادارة
الى اسم الكتاب قال وراج راجح انما اعلم ان الراجح بمعنى الطريق واكتفى والخبر والمراد هنا
انما الاول والثاني وعلى التقدير الاول وجه التشبيه هكذا ان هذا الكتاب بل يقرأه كالكف الواسع فانه اذا
التقدير الثاني يكون وجه التشبيه هكذا ان هذا الكتاب بل يقرأه كالكف الواسع فانه اذا
جمله وسيلة لاخذ العلوم لا ينفوت شي منها كما ان الشيء لا ينفوت على الكف الواسع اذا يقطن
صاحبه حين راجح مثل تقاض او راجح قول يعني ان هذا الكتاب حين يحصل في عدة
التصديق اي ذهنه مثل تقاض او راجح قول يعني ان هذا الكتاب حين يحصل في عدة
اللفظ الثاني خبر عن شمله اي انا يكونه فضلة وخبر الظرف المستقر التقديم على ما يستحق
تأخير عنه اعلما بكونه غير قلم قد مر قوله بالله على اعظم رانه طرف لغو متعلق باعظم
قلنا للتخصيص يعني اعتصامي لا يثبت وهذا التخصيص ما يستفاد من التقديم كما ان تقديم قوله
وهو للصبي على قوله جناح مع كونه حلا منه وتقدم قوله في معيذته على قوله حين راجح كونه متعلقا
براجح رعايته للشيخ فافهم ايضا قول وهذا متعلق باعظم اي اعتصم بالله تعالى يعيب ان قلت
يتبادر من هذا الكلام ان يكون اعتصامه به تعالى عما يعيب فقط اقول لا يلزم من ذكر الشيء في
ما عده فانك اذا قلت فلان عالما لا يلزم سلب كتابته عنه فافهم ان الضرف اقول اي
المبتدئ والشاع في الضرف وفي تفسير بعض الشارحين الضرف بقارئ هذا الكتاب
تساع لان المحتاج غير مختص بقارئ هذا الكتاب بل يحتاج كل مبتدئ الى الضرف فان قيل لم
أطلق الضرف على المبتدئ مع ان المحتاج ذلك قلنا ترغيبا للمبتدئين على تحصيل الابواب السبعة
اذ يوم ظاهرا كلامه ان العالم بالضرف على وجه المبالغة يحتاج في معرفة احكام سبعة ابواب

هذا الكتاب هو الذي
يحتاج اليه كل من
يطلب العلم في
الدين والدنيا
والآخرة
والمحتاج اليه
المتقدم والمبتدئ
والمتوسط والمؤخر
والله اعلم بالصواب

هذا الكتاب هو الذي
يحتاج اليه كل من
يطلب العلم في
الدين والدنيا
والآخرة
والمحتاج اليه
المتقدم والمبتدئ
والمتوسط والمؤخر
والله اعلم بالصواب

هذا الكتاب هو الذي
يحتاج اليه كل من
يطلب العلم في
الدين والدنيا
والآخرة
والمحتاج اليه
المتقدم والمبتدئ
والمتوسط والمؤخر
والله اعلم بالصواب

ونقل باعتبار ما يدل في قوله المدا بالانحياز معناه الاصل لكنه يحتاج الى ان يعرف اوله يقال في شفا
اللغة لمن حصل المطاوعة يحتاج الى ان يعرف اصله بل يقال كان محتاجا حين لم يكن حاصلا او نقول انما قال
الضرف المتنازل فكسره على سبعة ابواب اقول ان قيل المفهوم من هذا الكلام ان
يكون الكتاب مغايرا لسبعة ابواب لان المكشور انما يكون غير المكشور عليه مع ان سبعة
الابواب غير الكتاب قلنا ان في كسره معنى الاشتغال بالتقدير جعلته مثله على سبعة
ابواب فهو ككل لا جليل به ان قيل لا نسب ان يجعل الاشتغال بابا على حدة ولا يد رجه
في تلك الابواب فتكون ابواب كتابه ثمانية اذ هو علم برأسه وهذا يناسب لقوله واشتقاق
سبعة اشياء قلنا ان المختار عند المصنف ان الاشتقاق جزء من الضرف او نقول نعم انه علم
برأسه لكن لما كان هذا في المفرادات انما تسمى معرفة نسب بعضها الى بعضها بالاصالة والفرعية
يعني ان الضرف اخذ من المفرادات من حيث ضرورتها ومقتضاها وهذا هو
ادرج فيها وذكره في اول الاول واعلم ان قوله فكسره على سبعة ابواب اشارة الى تعدد
الفصول وقدم الشاع هذه الابواب في بيت عربي جميع اصول الفعل سبعة اضرب لها
انا في بيت على الوجه واضح صحيح ومهور شال واجوف لفيف ومنقوص واخوص
وفي بيت فارسي صحيح اث ومثالث ومضاعف لفيف وناقص ومهور واجوف
واعلم ان المصنف يبيّن ما كان غافق وعينه حرف علة نحو ويل وما كان جميع حروفه حرف
علة كياء وواو لعدم بناء الفعل منهما فانهم الباب الاول في التصحيح اقول ان قيل لم
لقد مر المقتضى على التصحيح مع ان مفهوم وجودي ومفهوم التصحيح عددي قلنا لما كان انبئية
التصحيح سامة عن التغييرات الكثيرة استحق التقديم لهولة انضباطه ليكون التعليم متقدرا
فان قيل انما تيم ما ذكرتم ان لو كان المراد ذوات التصحيح والمراد هنا المفهوم قلنا المقصود من هذا
الباب معرفة انبئية التصحيح لكننا توقفنا للبحث عنها على تصور التصحيح عرفه بقوله هو الذي
اقول لم يسمي التصحيح حقيقة واسما قلنا الصحة وسلاشه عن الاعلال والتغير فافهم
التصحيح هو الكناية عن مقابلة الغاء والعين اه اقول اي التصحيح هو البناء الذي خلت
حروفه الاصلية عن حروف العلة والهمزة والتضعيف ان قيل لما ورد لفظ التصحيح ثانيا
وانا قد اوردت في الاصلية في قوله لا بد من ان يكون الضرف في كل باب من ابوابه واما
مع انه لو قال وهو الذي الى اخره بعد قوله الباب الاول في التصحيح لثم فوقع التصحيح الثاني
تكرارا قلنا ان الثاني ليس بزيادة بل هو المراد بالاول ما صدق عليه التصحيح لان معنى
كلامه الباطل اقول في بيان الانبئية التي هي التصحيح وبالثاني مفهومه واعلم ان المصنف

هذا الكتاب هو الذي
يحتاج اليه كل من
يطلب العلم في
الدين والدنيا
والآخرة
والمحتاج اليه
المتقدم والمبتدئ
والمتوسط والمؤخر
والله اعلم بالصواب

هذا الكتاب هو الذي
يحتاج اليه كل من
يطلب العلم في
الدين والدنيا
والآخرة
والمحتاج اليه
المتقدم والمبتدئ
والمتوسط والمؤخر
والله اعلم بالصواب

الحروف في بعض النسخ
والله اعلم بالصواب

ليرى الفرق الصحيح والسالم وبعضهم فرق بينهما وعرف السالم بما ذكره المصنف وعرف الصحيح بأنه
ليس حواسله حرف علة وان كان فيه الهنزة والتضعيف فيكون الصحيح اعم من السالم و
ان الصحيح عند النحويين ما لا يكون في آخر حرف علة قالوا واختص الفاء والعين اه اقول
لما ذكر ان الصحيح هو الذي ليس في مقابلة الفاء والعين واللام حرف علة فهم منه ان المركب
من الفاء والعين واللام وزن يوزن به فكانه مأخوذ في تعريف الصحيح وذكر اختصاصه
عقبه فاقول انه اختص للفظ المركب من هذين الحروف للوزن ليكون اعم بان يوجد
فيه حرف من كل يخرج من الخارج الكلية التي هي الشفة والوسط والخلق فان قيل ان هذا
العموم موجود في علم فلم يختص للوزن اقول ان ما ذكره المصنف لفظا وكذلك له اى
للمركب من تلك الحروف عموم معنى وان لم يذكره المصنف اكفاء يذكر احدها وهو يجرى
جميع من هو من الافعال فانك اذا قلت ضربت معناه فعل فعل الضرب وقتل معناه فعل
فعل القتل وكلاهما اى العموم اللفظي والعموم المعنوي لا يوجدان في علم فان قلت
ان هذين العرضين موجودان في علم اما وجود الاول فظاهر واما الثاني فلا تراءى
اذا قلت ضربت فواء على فعل الضرب وكذا غيره اقول فعل عام للعلاجى وغيره نحو علم
معناه فعل فعل العلم وعمل يتحقق بالعلاجى ولا يقال بعمل علم العلم على ان هذا سؤال
دورى ليس بمبحث المحصلين فالاختيار ربح في امثال هذا وان فعل اكثر استعمالا وان
كل واحد من تلك الحروف وسط في خرج ان قيل له قالوا واختص الفاء والعين واللام
ولم يقلوا واختص فعل والاختصاص مطلوب قلنا لو قال كذلك لا يتناول وزن علم
وحسن فاحتاج الى التصيل ليكن كونه وزنا للتحركات بالحركات المختلفة واقول لما
وقع في تعريف الصحيح الفاء والعين واللام على التصيل سابق الكلام عليه فثبت ان
فعل علم ان الحروف على ثلثة مراتب شئويه وحلقية وسطية فالشئويه اربعة
الحروف الباء والميم والواو والياء والحلقية سبعة عند البعض وهو الالف والهمزة و
الهاء والحاء والخاء والعين والغين وما سواها وسطية وقيل الشئويه ما ينطبق
الشفتان احدهما على الاخرى اعلم ان الفرق بين الالف والهمزة ان الالف ما يكون
ساكنًا ومردودًا او الهمزة ما يكون متحركًا نحو اخذ وساكنًا يعني مدحوخًا خذ
فقلنا الضرب مصدر اقول هذا شروع في بيان الاشتقاق ولما توقف تمام بحث

فان قيل ان هذا هو الذي ليس في مقابلة الفاء والعين واللام حرف علة فهم منه ان المركب من الفاء والعين واللام وزن يوزن به فكانه مأخوذ في تعريف الصحيح وذكر اختصاصه عقبه فاقول انه اختص للفظ المركب من هذين الحروف للوزن ليكون اعم بان يوجد فيه حرف من كل يخرج من الخارج الكلية التي هي الشفة والوسط والخلق فان قيل ان هذا العموم موجود في علم فلم يختص للوزن اقول ان ما ذكره المصنف لفظا وكذلك له اى للمركب من تلك الحروف عموم معنى وان لم يذكره المصنف اكفاء يذكر احدها وهو يجرى جميع من هو من الافعال فانك اذا قلت ضربت معناه فعل فعل الضرب وقتل معناه فعل فعل القتل وكلاهما اى العموم اللفظي والعموم المعنوي لا يوجدان في علم فان قلت ان هذين العرضين موجودان في علم اما وجود الاول فظاهر واما الثاني فلا تراءى اذا قلت ضربت فواء على فعل الضرب وكذا غيره اقول فعل عام للعلاجى وغيره نحو علم معناه فعل فعل العلم وعمل يتحقق بالعلاجى ولا يقال بعمل علم العلم على ان هذا سؤال دورى ليس بمبحث المحصلين فالاختيار ربح في امثال هذا وان فعل اكثر استعمالا وان كل واحد من تلك الحروف وسط في خرج ان قيل له قالوا واختص الفاء والعين واللام ولم يقلوا واختص فعل والاختصاص مطلوب قلنا لو قال كذلك لا يتناول وزن علم وحسن فاحتاج الى التصيل ليكن كونه وزنا للتحركات بالحركات المختلفة واقول لما وقع في تعريف الصحيح الفاء والعين واللام على التصيل سابق الكلام عليه فثبت ان فعل علم ان الحروف على ثلثة مراتب شئويه وحلقية وسطية فالشئويه اربعة الحروف الباء والميم والواو والياء والحلقية سبعة عند البعض وهو الالف والهمزة و الهاء والحاء والخاء والعين والغين وما سواها وسطية وقيل الشئويه ما ينطبق الشفتان احدهما على الاخرى اعلم ان الفرق بين الالف والهمزة ان الالف ما يكون ساكنًا ومردودًا او الهمزة ما يكون متحركًا نحو اخذ وساكنًا يعني مدحوخًا خذ فقلنا الضرب مصدر اقول هذا شروع في بيان الاشتقاق ولما توقف تمام بحث

والله اعلم بالصواب

الحروف في بعض النسخ
والله اعلم بالصواب

الحروف في بعض النسخ
والله اعلم بالصواب

الحروف في بعض النسخ
والله اعلم بالصواب

الاشتقاق الى معرفة الاصل اعني اشتقاقه والفرع اعني المشتق من الاصل على المذهب لا يخرج ثم شرع فيما
هو المقصود الاصل اعني الاشتقاق ثم ذكر المذهب لمجوع استطرادًا وانما قلنا ان الاشتقاق وهذا
المقام مقصود اصيل وان اطبق الشرح على ان ذكره استطرادًا لا يحتاج اليه الضرب كالا بواب
السبعة كما صرح به المصنف بنوله واشتقاقه اشياء الى آخره وتشعر الفاء ايضا في قوله فقلنا وهي
كالفاء في كونه فان دفع السؤال بان يقال لم ذكر الاشتقاق مع انه في صدر اثبات اصاله المصدر و
تجهر فساد اجوابه بان كان في الكلام باصالة المصدر وجب بيانه اذ المقطع منها اصاله بيان الاشتقاق
لا اصاله وعلم ايضا فساد السؤال المتفرع على هذا الجواب بان يقال فلم لم يقدمه على ادلة التماهيض
وعلم فساد اجوابه ايضا بان لا ينسب مقصود اصيل من باب المقصود بيان اصاله اذ توقف بحث الاشتقاق
على بيان الاصل والفرع يستدعي تأخيرهما ايضا علم فساد السؤال المتفرع على الجواب بان يقال فلم لم يؤخر
عن المذهب لاختراجه ذكره المذهب استطرادًا ليقضي تأخيرهما والحاصل ان من تأخر حتى التنازع انضغ
عن نفسه يعلم ان المرام في هذا المقام علم اذ كثرته لا علم اذ كثره الشرح فالصمد هو الاسم المفيد المعنى
يقدم بحمل على طرق الصدور منه نحو الضرب والتعب والحزن والموت وقبل المصدر ما دل ووضع
على حرف فمطخج بالفتح الاول اسماء الذوات وبالثاني النحل والحوصل في الاشتقاق عند
البقيتين اذ اى المقدر اصل النحل في الاشتقاق لا في العمل عند اهل البقيتين معلوم معلوم ويجزى
لجمله فاقول علم تعدد بان يكون المصدر معلوم ويجزى فلم لم توضع لكل منها بصيغة كالنحل قلنا اكفاء
بصيغة فعله فانك اذا قلت ضربت ضربا المصدر معلوم واذا قلت ضربت ضربا المصدر مجهول فان قيل قد
يجوز فعله ويذكر المصدر منفردا في اي شيء يعلم معلوم ويجزى فلم قلنا من القرينة واعلم ان المصدر
انما يبنى فيكون في اقله ميم زائدة واما غير ميم لا يبنى في اوله وهو الذي يشاهد في اصالته لان
مفهوما الى آخره اقول لا يفتى بان كان مفهوم المصدر وحدها وهو الحدث اذ لا اعتبار بالاول لانه لا اثر له
ومفهوم الفعل متعدد اذ يدل على الوضع على الحرف والزمان والواحد قبل المتعدد علم ان المصدر تقدم
على الفعل واصل اذ ما يدل على الواحد الذي هو المتقدم متقدم واصل لما يدل على المتعدد الذي هو المتأخر
وسمع هذا الاول بان لم لا يجوز ان يكون الشئ اى المصدر متقدما باعتبار مفهومه ومتأخرا باعتبار وضعه
والنزاع في التقدم حسب الوضع قالوا ومفهوم الفعل متعدد اقول قيل انما قال متعدد دون
للاله النحل على الفاعل على ما يدل على الحدوث والزمان اقول لو تأمل المصنف هذا الوجه لترك قوله
للاله على الحدث والزمان على ان العنق بالمفهوم المطابق والا يلزم ان يكون مفهوم المصدر متعدد

الحروف في بعض النسخ
والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

هذا هو المصدر الذي لا ينفصل عنه
الشيء وهو الذي لا ينفصل عنه
الشيء وهو الذي لا ينفصل عنه

فالتا على لغيره بل اشتباهه قالوا في ان قالنا انما قال مستعد وليطرد بقوله والواحد قبل المتعدد وانما قال
هذا المتعدد لغرض التعريف او تقدم الواو عام فيكون اصلا متعلقا بها انما يريد انما ثابت
كون المصدر اصلا لا في الفعل ثباته اصل متعلقا بالان في الافعال اصلها واصل اصل الشيء اصل ذلك
الشيء وتبين بطالع على معنى كلامه او ردوا لا وجوبا فان لا تراسم الى آخره ان معنى است
المصدر راسم والاسم مستقل بنفسه ومستغن عن الفعل في الافادة والفعل يحتاج الى الاسم فيها اذ
المركب من الاسمين يفيد والمركب من الفعلين لا يفيد ولا يشك في الاستغنى والحاجة الى اصل
الفعل مستغنى والحاجة الى الفعل لا بد من تقدير الافادة بقوله والاسم مستغن عن الفعل حتى يحذف
الفعل لان الاسم ليس مستغن عن الفعل في العمل قلنا لا احتياج اليه لانه احتج قبل عن العمل بقوله
في الاشتقاق وتبع هذا الدليل ايضا بان لا يلزم من استغناء الشيء في الافادة تقدمه في الوجود واقول
ان هذا الدليل يكون دليلا للحكم ايضا بان يقال ان الفعل مستغن عن الاسم في العمل والاسم يحتاج
الى الفعل فيه فيلزم ان يكون الفعل اصلا لكونه محتاجا اليه على انه يكون التقصير بان يقال ان اسم الفاعل
مشتق اسم والاسم مستغن عن الفعل فيلزم ان يكون اصلا له وينقل الى آخره قوله اي يقال
لما صدرت عليه المصدر من الضرب والقيل على هذا الاسم لصدر هذه الاشياء التسعة
عنه فلم ينفصل عن الاشياء عن الضرب مثلا كيف يطلق عليه لفظ المصدر الذي هو اسم مفعول قيل
عليه ايضا بان لا يجوز ان يكون لفظ المصدر مصدرا ميميا بمعنى المصدر وان يكون بمعنى الصادر
كالجواز بمعنى الجائز او يكون بمعنى المصدر وكضرب الامير فالتمسك التوقي ان يقال انه لو كان الله
المصدر مشتقا من الفعل لدل على كثر تبادله في الفعل اذ الغرض من الاشتقاق الزيادة وليس
كذلك بل الامر في الفعل كذلك اذ يدرك على ما يدرك عليه المصدر مع زيادة وهي الاضافة الثالثة
التي هي الغرض من وضع نوع الفعل لا لوقيل ليزيد ضرب يحصل فيه الضرب الذي لا يكون لا يعلم
الزمان ولو قيل ليزيد ضرب اشرا والآن او غدا يحصل الزمان لكنه ليس باخصر فلما طلبوا
بيان زمان صدور الفعل على الفاعل على وجه اخصر وضعوا الفعل الذي يدرك بحروفه
على الحدث وبوزنه على الزمان قالوا في الاشتقاق اي علم الاشتقاق في اللغة اخذت في
الشيء وفي الاصطلاح تحت تارة بحسب العمل واخرى باعتبار العلم انما تعريفه باعتبار الاول وهو
ان تأخذ من اللفظ ما يناسبه في التركيب وتجعله دالا على معنى يناسب معناه وانما تعريفه باعتبار
الثاني فهو ما ذكره المصدر الكلام العلم بالاشتقاق اي علمك بالاشتقاق ان تجد الى آخره

وقال البصري في ايضا ان المصدر على ان يكون
الاسم المستغنى عنه في العمل
والفعل المستغنى عنه في الوجود

هذا هو المصدر الذي لا ينفصل عنه
الشيء وهو الذي لا ينفصل عنه
الشيء وهو الذي لا ينفصل عنه

هذا هو المصدر الذي لا ينفصل عنه
الشيء وهو الذي لا ينفصل عنه
الشيء وهو الذي لا ينفصل عنه

بقية كل الوجوه عليه اذ عرفت هذا فان دفع شواك الشارح ولما كان التعريف مقوما على التقسيم
والتقسيم مقوما على تعيين المراد من الاقسام عن قولنا ولا وقسم ثانيا وبين ما هو المراد منه ثالثا
واعلم انهم ذكروا الاشتقاق في شرائط وكلمة ما خوفة في تعريف المصدر اذ قوله تناسبا في اللفظ يشعشع
المغايرة بين المشتق والمشتق منه من جهة ولو اعتبرا والاتحاد من جهة بحسب اللفظ وقوله
تناسبا في المعنى يشعشع المغايرة بينهما من جهة والاتحاد من جهة بحسب المعنى فخرج مثل الضرب عن
المضروب والضرب المصدر اذ لا تغاير بينهما بوجه في اللفظ وخرج مثل الذئب والسرطان اذ لا
تغاير بينهما بوجه في اللفظ وخرج مثل القتل مصدر راميها والقتل غير ميمي اذ لا تغاير بينهما بوجه
في المعنى وخرج نحو الضرب بمعنى الدق والضرب بمعنى الذهاب اذ لا اتحاد بينهما بوجه في المعنى وانما
قلنا في التغاير اللفظي ولو اعتبرا في الاشتقاق يخرج مثل الطلب وطلب لان حركة آخر الفعل بنائية فهو
وحركة آخر المصدر غير بنائية فحركة الاولى كالجزء منه ولازمة له لثباتها لبنائه عليها و
ولا يستعمل ساكنا الا في الوقت والحركة الثانية عارضة بسبب لعل فيرفع بان تنافي
واحد شرايطه ان يكون المشتق اذ لا على المشتق منه شيء من المعنى ويحذف ربه عن شاهد
وشهد ويمكن اخذ هذا في التعريف بادي عنانية وهو ثلاثة انواع هذا شروعا
في التقسيم وهو ان يكون الفعل الاشتقاق القصير علم ان يكون الى وكذا التقدير
في الكبير ولا كبير واعلم ان التناسب المعنوي معتبر في الاقسام الثلاثة كاللفظي وان لم يصح
به فتناسبه الضرب بغيره وتناسبه الجذب بغيره لفظا ومعنى ظاهرة وانما تناسبه
الزئبق بنقطة لفظا ومعنى ظاهرة ايضا اذ الهاء والعين من الحلق وان الزئبق صوت الحمار
والنق صوت الغراب فهما متناسبان فان دفع السؤال بان الاشتقاق خارج عن تعريف
الاشتقاق اذ هو كونه اللفظين متسابين في الخرج لان المراد بالتناسب في الخرج تناسبا
لحروف في الخرج وهو من التناسب اللفظي واعلم ايضا ان التناسب المعنوي اعم من اللفظي
في المعنى المتسايرين وجهه والمناسبة فيه بدون الموافقة فيدخل مثل جذب والجذب وشل والشل
والثلب والاول الاخل بالخاليط والثاني الاخل بالعرض قالوا في الاشتقاق اي علم الاشتقاق في اللغة اخذت في
الشيء وفي الاصطلاح تحت تارة بحسب العمل واخرى باعتبار العلم انما تعريفه باعتبار الاول وهو
ان تأخذ من اللفظ ما يناسبه في التركيب وتجعله دالا على معنى يناسب معناه وانما تعريفه باعتبار
الثاني فهو ما ذكره المصدر الكلام العلم بالاشتقاق اي علمك بالاشتقاق ان تجد الى آخره

هذا هو المصدر الذي لا ينفصل عنه
الشيء وهو الذي لا ينفصل عنه
الشيء وهو الذي لا ينفصل عنه

هذا هو المصدر الذي لا ينفصل عنه
الشيء وهو الذي لا ينفصل عنه
الشيء وهو الذي لا ينفصل عنه

هذا هو المصدر الذي لا ينفصل عنه
الشيء وهو الذي لا ينفصل عنه
الشيء وهو الذي لا ينفصل عنه

الصدر المصدور من الفعل
عند التمام والاعتناء
بأن يكون المصدر
مفعولاً في الجملة

ينبغي عند انتقائه نظراً لأن ذلك انما هو في القول وجوذاً وعرفاً فاما قولنا
ففي بعد عن انما اي دلالة افعال الفعل لا لعل المصدر يكون وجوذاً وعرفاً
الاول في بعد عن فانه اعل عن اصله وعد او عزة وان لم يوجد موجب لعل في تبعاً
لفعله اذ وجد فيه موجب وكذا الكلام في قيا ما واما الثاني ففي بوجله وجلا الوجه الخوف
فان وجلا لم يعمل القديم اعل لفعله لا لعدم موجب فيه وكذا الكلام في قيا ما ان قيل لم يعمل
قاوم مع ان لم يكن الساكن ليس بجاز فيوجد موجب لعل قلت لانه لو اعل انا ان يعمل
بالقلب على ما ذكرت من ان الساكن ليس بانعم او بالحد فاولا ساكن ومن كل واحد
منها يلزم لا لتباس اما لزومه بالقلب فلا تدرى ان اجتماع الالفين في حرف احدهما
فيلتبس بغيره واما لزومه ساكن والحرف فظاهر وقال له مصدر اقول
اي قال الماصد عليه المصدر مصدر اي يطلق عليه هذا اسم كونه مصدر او حركه
عن الفعل يعني ان الفعل قد يكون بمعنى المفعول كشرب عذب اي ليزد ومركب فاره
اي كذا في المشي بمعنى مشروب ومركب ولفظ المصدر كذلك فيكون الفعل اصلاً
لكونه محل الصدور والمصدر في عا عليه كونه مصدر واعنه قال لا لكلامه اقول اي
ان المصدر يعمل اذا اعل فعله لكن لا نمان اعلال المصدر عند اعلال فعله للدارية بل لا
اي الموافقة بين المصدر والفعل في الاعلال لكونه متساوين في اللفظ والمعنى اي لم يحدث
اذا كان للدارية لما تعلق فان رعى اعل ولم يعمل مصدره واعشوش لم يعمل واعل مصدره ان
اذا سلم اعلال المصدر اذا اعل فعله وتقدم الفعل عليه في الاعلال يلزم ان يكون اصلاً في
الاشتقاق والا يلزم كونه شاخراً عنه فيلزم ان يكون الشيء الواحد متقدماً وشاخراً قلنا
لا يجوز في تقدم الشيء على الشيء في الاعلال وكونه اصلاً فيه وناخراً عنه في الاشتقاق
فرعاً عليه فيه كذا في الواو في تعد الى آخره اقول اي ان اعلال المصدر عند اعلال فعله
لا يدل على اصاله الفعل في الاشتقاق كما ان حذف الواو في تعد وتجد واعل لا يشاكلة بعد
الفين في تكرم ويكرم وتكرم لا يشاكلة اكرم لا يدل على اصاله ولو كان مثل هذا القدر ليقضي
الاصالة يلزم ان يكون بعد البناء واكرم متكلماً اصلاً وباقي الامثلة فرعاً عليه ولا قائل به
وان عد اعلاله عند عدم اعلاله لا يدل على اصاله فان عود لم يعمل لعدم اعلال المصدر ليس
احدهما اصلاً لاخر في الاشتقاق قال والمؤكدة التي اقول وتعلق عن التراس لان قولنا

الصدر المصدور من الفعل
عند التمام والاعتناء
بأن يكون المصدر
مفعولاً في الجملة

الصدر المصدور من الفعل
عند التمام والاعتناء
بأن يكون المصدر
مفعولاً في الجملة

الصدر المصدور من الفعل
عند التمام والاعتناء
بأن يكون المصدر
مفعولاً في الجملة

الصدر المصدور من الفعل
عند التمام والاعتناء
بأن يكون المصدر
مفعولاً في الجملة

ضربت ضرباً بمعنى ضربت ووقع المصدر تأكيداً للفعل اذ هو متلة او جدت ضرباً ضرباً
لان معنى قولنا ضربت او جدت الضرب وان في الفعل دلالة على المصور فلما ذكرنا ضرباً
آخر كان معنى قولنا ضربت ضرباً او جدت ضرباً ضرباً تأكيداً للفعل مجازاً
قولهم شرب عذبه اقول يعني ان قول القوب مشرب ومركب ليس بحقيقة في معنى المشروب
المركب بان وضع لفظ الفعل بمعنى المفعول فيكون لفظ المصدر حقيقة في معنى المصدر
بل هو من باب جري النهر وسال الميراب يعني كما ان هذين من الجاز اللغوي بان يذكر اسم المجرر
الذي هو النهر والميراب ويراد لفظ الميراب او من الجاز العقلي وهو ان يكون النهر والميراب
على معناها الاصل واستدلوا بهما الجريان والسيلان مجازاً الملا بستمها لهما هاهنا كما بين في علم
المعاني ان ذلك قولهم شرب ومركب من الجاز انما في المجرر بان يذكر المجرر ويراد لفظ الميراب
والنهر واما في الفسجة بان يراد بالمشرب والمركب معاناً كحقيق في ينسب اليهما العذوبة
والفراحة مجازاً لما عرفت فلا يلزم من استعمالها مجازاً استعمال المصدر بمعنى المصدر
على انه يحتمل ان يكون المشرب والمركب مصدران بمعنى المشرب والركوب لانه معنى المركب
والمشرب تعجباً بمثل قول الكوفيين لكن المحتمل لا يصلح حجة لاشباك لما نزع فيه ان قيل
اذا كان المصدر اصلاً على المذهب لا ح فلا يقدرون الفعل عليه في بيان الامثلة نحو نصير
نصراً قلت انهم يسمون الصنيع والتايرين المصدر صنيع ليس يحتمل تقديمه فان قيل فلم
لم يقدروا عليه اسم الفاعل وعين قلنا لما كان المصدر اصلاً كان ناخراً عن جميع المشتقات
بقيتها ومصدر التلا في كثر اقول لما بين اصاله المصدر في الاشتقاق ووقعية
الفعل فيه مع اجوبه ادلة الكوفيين شرع في ذكر اوزان الاصل فنقول ان مصدر التلا
كثير اي لا ضبط له ومختلف اي لا يوافق كل احسنه بالآخر لكن عند سيبويه يرتقي الى اثنين
ثلاثين وزناً وعند ابن الحاجب الاربعة وثلاثين بناءً وسنذكر تركيباً ومعنى الاربعة
عند الاثنين وثلاثين باننا انه كلما جرد فعل فلا يكون مصدره على هذه الازان لا
ان المصادر الواقعة في كلامهم مختصة في هذه وتلك الجاز ويردي وجه ضبط كونه اثنين
وثلاثين وزناً انه لا يخلو اما ان يكون عينه ساكناً او متحركاً فاني ساكناً فاما ان يكون نازلاً
شيء اوله كين فان لم يكن بزيادة شيء فالفاء منه اما مفتحة او مكسورة او مضمومة فتقول
من الباب الاول وفستق منه ايضا وتخل من الثالث وان كان بزيادة شيء فتلك الزيادة

الصدر المصدور من الفعل
عند التمام والاعتناء
بأن يكون المصدر
مفعولاً في الجملة

الصدر المصدور من الفعل
عند التمام والاعتناء
بأن يكون المصدر
مفعولاً في الجملة

الصدر المصدور من الفعل
عند التمام والاعتناء
بأن يكون المصدر
مفعولاً في الجملة

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

အောင်မြင်စွာ ပြီးစီးသည်ကို
အထူးကျေနပ်ပါသည်။

بعض من بعض
العلماء ان قالوا لا اسم
فوق الزن غيره وزاد
بعضهم القول وعوضوا الرسول
بعض الرسل والاولى من بعض
الاهلكته بعض الامم

معلوم ان صدور المذمة
لا يجرى على من صدر بالضميمة
بجائز بحث اسم المالك منه

وقد تم تسليمه الى امانة التعليم في
الجامعة السورية في دمشق

Handwritten text in Urdu script, likely bleed-through from the reverse side of the page. The text is illegible due to the angle and quality of the scan.

21. ٢١

لے کر آئے ہیں

مخوطين الجح جليبا وعلب يغلب غلبا وفي فعل كبر العين اذا كان لازما ياتي على
فعل يفتح الفاء والعين مخوفاً واذا كان متعديا يفتح على فعله بضم الفاء مخوفاً ومفعول
في فعل بضم العين يفتح المصدر على فعاله غالبا مخوفاً وسماه ويا في كثير على فعل كبر العين
ونفتح العين وعلى فعل يفتح الفاء والعين مخوفاً وكرم قاله ويحيى على وزن اسمي الناعل
والمفعول اقول كذا يفتح المصدر ويراد به اسم الناعل للمبالغة مخوفاً جليبا على وزن اسمي الناعل
ويراد اسم المفعول مخوفاً خلق الله اي مخلوقه كذا يفتح المصدر ويراد به اسم الناعل للمبالغة مخوفاً جليبا على وزن اسمي الناعل
المصدر من الثلاثي المخرد فان قيل ان يفتح المصدر على وزن اسم الناعل ودورده على وزن اسم
المفعول هل هو مساق قلنا وروده على وزن اسم الناعل اقل من يفتح على وزن اسم
المفعول فان قيل ان استعمال المصدر بمعنى اسم الناعل والمفعول ويحيى وزن اسم الناعل
والمفعول بمعنى المصدر هل هو الحقيقة او المجاز قلنا الاول مجاز ولذا لا يصح على السماع
اذ يجوز ذلك ان تستعمل المصدر بمعنى الناعل والمفعول اذا قصدت فائدة المجاز والثاني
حقيقة كما يشهد بقوله ويحيى ولذلك مقصور على السماع او تفتح على كل اسم يفتح المصدر
بجود وزنه وزن اسم الناعل والمفعول وان كان مصدر حقيقة لا انما على حقيقة ويراد
بمعنى المصدر او مفعول حقيقة ويراد معنى المصدر ككسرها واعلم ان من فعله يفتح
الفاعل للمبالغة ايضا مخوفاً للشيء ومثاء عن الاعم ومطرودة للداء عن الجح قال
خو قوله يفتح المفعول اقول ان قيل لو قال المص اذا كثر البناء زايين كانا صوب
قلت نعم يحتمل ان يكون البناء زايين كمن لما وقع القول بعدم زيادتها ولما كان عدم الزيادة
أصلا كان مثالا يفتح المصدر على وزن اسم المفعول ولم يفتح على ذكره في قوله ويحيى للمبالغة
اقول ان يفتح المصدر للمبالغة في الفعل على وزن اسم الناعل في قوله ويحيى للمبالغة
خو الهذ او بمعنى المصدر الكثير والمصدر بالتحريك المضاف وبالفاء رتبة بهوده كفتن والتلفظ
بمعنى اللبس الكثير وبالفاء التثنية والتثنية بالكسر على الشدة وكذا حتى يتفاد الامر وانما
بمعنى الوفى بدون المبالغة والثاني في فعل كبر البناء والعين وتشديده وفتح اللام نحو الحشفي
بمعنى الحشفي الكثير قاله عن روض الله عن زر بن خلف لا اله الا الحشفي لادنت اي لا كثرة كالمشغال
بامر خلافة والرهول بسببها عن تفتح اوقات الاذان لادنت فان قيل ان يفتح المصدر لتكثير
الفعل على وزن الوزنين هل هو قياس مطرد او مقصور على السماع قلنا الله عز وجل يقيس في الثلاثي

وعند صاحب الكشاف قياس في غيره ايضا وسماع عند ابن مالك قاله ومصدر غير الثلاثي اقول
لما بين مصدر الثلاثي في شيء في بيان مصدر غير الثلاثي سواء كان رباعيا مجزوا او ملحاه
او غير يوافيه او لا يوافيه من يوافيه وسواء كان المصدر ميميا او غير ميميا فتقول ان مصدر
غير الثلاثي يفتح على طريق واحد يعني اذا جاء المصدر غير الثلاثي وزنه يفتح على جميع امثله
مصدر ذلك الباب على ذلك الوزن سواء كان ذلك الوزن واحدا او متعددا فهو على
النظر الى الوزن وقياسه بالنظر الى افراد حاصله ان مصدر غير الثلاثي في قياس الا
ان على وجهين قياس مطرد وقياس غير مطرد نحو استخراج استخراجا واخرج اخرجا
ذلك اي بيان يفتح مصدر غير الثلاثي على طريق واحد نحو قوله في فصل الفعل وفعلا لا
في افعلا وفعلا وفي افعلا افعلا وفي افعلا افعلا وفي افعلا افعلا وفي افعلا افعلا
القياس فان قيل لم يبين ابنية مصادر تلك الابواب بعد قوله يفتح على سن واحد
عليهم ذكر كحايين صاحب المنص لفت عتقا اعل سايها في غير الزاي وطرده افسر او
بناء على شدة ابنية مصادرهما وسلوبيهما ان قيل لم يفتح مصدر غير الثلاثي كثيرا كما جاء
مصدر الثلاثي قلنا لتفتح غير الثلاثي بخلاف الثلاثي قاله الاكتم آه اقول هذا استثناء
من قوله يفتح على سن واحد اي مصدر غير الثلاثي يفتح على سن واحد الا ان بعض الكلمات
يفتح على طريقين نحو قوله فانه يفتح المصدر منه كذا على لغة اهل اليمن والقياس ان يفتح على
وا علم ان مصدر هذا الباب يفتح على ستة امثلة اخرها تنعيل وهو قياسه والثاني
فعل كبر البناء وتشديد العين نحو كلام وهو قياس اهل اليمن ولذا كثر استعماله
في كلام الصحفاء ووقع في التثنية نحو كذا يوافي كذا يوافي والثالث تنعلة نحو تعدية
وتقصية وتقوية وتولية وهو قياس في الناقص واللفيف وقيل ان في الاصل تنعيل
شلا اصل فكمرة تكريم فحرفت المدة وعوضت بالفاء وكذا تعدية وغيره اذا اصل
تعدية قبلت الياء الثانية تاء تكون المصدر معربا تفتح الحركات المختلفة فيه وحروف
العلة قاصرة عن فتحها والاربع تنعالت نحو كذا وكذا يوافي كذا يوافي وكلام وقيل
ان هذا اسم مصدر يعني ان السلام اسم للتسليم والكلام اسم للتكليم والتاسع تنعالت
خو قوله تعالى مرقاهم كل مرقى وقيل انه اسم للمرقى قاله وقال قتادة اقول اي
الاقبال فانه يفتح المصدر منه قتيلا عند اهل اليمن والقياس ان يفتح مقاتله او قتيلا

هذا المصدر من الثلاثي يفتح على جميع امثله
هذا المصدر من الثلاثي يفتح على جميع امثله
هذا المصدر من الثلاثي يفتح على جميع امثله

هذا المصدر من الثلاثي يفتح على جميع امثله

هذا المصدر من الثلاثي يفتح على جميع امثله

وقوله تعالى اذا رزقتم
كل مرقى فانه يفتح المصدر منه قتيلا

هذا المصدر من الثلاثي يفتح على جميع امثله

هذا المصدر من الثلاثي يفتح على جميع امثله

هذا هو الأصل في اللفظ...
والله اعلم بالصواب

فصل في اللفظ في أول الأول والثاني...
وفي قوله في اللفظ في أول الأول والثاني...
والله اعلم بالصواب

هذا هو الأصل في اللفظ...
والله اعلم بالصواب

هذا هو الأصل في اللفظ...
والله اعلم بالصواب

هذا هو الأصل في اللفظ...
والله اعلم بالصواب

هذا هو الأصل في اللفظ...
والله اعلم بالصواب

فصل في اللفظ في أول الأول والثاني...
وفي قوله في اللفظ في أول الأول والثاني...
والله اعلم بالصواب

هذا هو الأصل في اللفظ...
والله اعلم بالصواب

هذا هو الأصل في اللفظ...
والله اعلم بالصواب

هذا هو الأصل في اللفظ...
والله اعلم بالصواب

من أكثر إلى الضمة الأولى من قبل ولا يحسن من ضمور العين في الماضي مفتوح العين في الماضي
لا يتواءم التدرج بسبب الانتقال من الألف إلى الألف ولا كسورا العين في ليل يلزم الجمع
بين الضم الثابت والكسرة الضرورية وقيل انما وجب الضم في مضارع لان هذا البناء
من اجل انه موضوع للصفات اللازمة والغرض من مثل الحسن والقبح والكرم لا يكون الا
لازما لا يتنصص معناه التعلق بالمنعول بل يتجسس على المعامل فجعلوا الضم ايضا لازما
لرعاية للتناسب بين اللفظ والمعنى وانما اختيار الضم دون غيره فلا معنى هذا
البناء للزوم وهو في حقيقة الضم الغير المتعارف فاختار في اللفظ ايضا الضم للتناسب
اعلم ان المصنف قدّم الثلاثة الأولى وهي ضرب يضرب وقتل يقتل وعلم يعلم على التثنية
الأخرى لكونها دعائم الأبواب واما تقديم بعض الأول على بعضها فلهذا الخالف بين فعل
يفعل بفعل العين في الماضي وكسرها في المضارع اتم من الخالف بين فعل يفعل بفعل
العين في الماضي وضمها في المضارع لان الضم علوي والكسرة سفلى والضم منها ومن
قدّم فعل يفعل بضم العين في المضارع على فعل يفعل بكسر العين في المضارع نظراً
الى ان الضم علوي وقوي وان استعمال الكسرة في ذلك الباب أكثر بالنسبة الى سائر
الأبواب واما قدّم فعل يفعل بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع على فعل يفعل
بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع فلهذا الضم عيني ما ضربه كونه أكثر استعمالاً كالباقي
الثاني واما تقديم بعض الآخر على بعضها فلهذا الضم عيني الماضي والمضارع في فتح
واما تقديم كرم على حب فلا تفت الضم قوي والكسرة ضعيف ولان الضم بين الفتحة
والكسرة قدّم ما فيه الضمة على ما فيه الكسرة على ان باب حب قل استعمالاً واعلم انك
ان اردت تفصيل سبب بناء كل باب من الثلاثة المذكورة فاستمع ما نال عليك من ان فعل بالفتح
يجي على سائر كين لا يتيسر ضبطها لكثرة لغات وسخر كلامه لكن اذا ارادوا الغلبة في الغلبة
ان يقصد كل من الاثنين عليه الآخر في الفعل المقصود لها اعتبار الباب الاول اذا لم يكن فيه
حرف الحلق نحو عازر في عززته اعززه وهاجاني فلهذا جاء في الفعل الثاني فانه لا يجي
في الباب الاول وفي الفعل العين ومثل اللام اليائين فانه يجي منه يفعل بالكسر صيانة ليا
نحو خايرته اخيره اي عارضته في خيره فخلبت وراميشه فريسته ارميه واذ كان فيه
حرف الحلق يجي بفعل بالفتح الحقة نحو خايرته فخرته فخرته فخرته واما خا حصة فخصته اخبره

وقيل في قوله
وتصل من ضمها
والكسرة في الماضي
والضمة في المضارع
والضمة في الماضي
والضمة في المضارع
والضمة في الماضي
والضمة في المضارع

وقيل في قوله
وتصل من ضمها
والكسرة في الماضي
والضمة في المضارع
والضمة في الماضي
والضمة في المضارع
والضمة في الماضي
والضمة في المضارع

وقيل في قوله
وتصل من ضمها
والكسرة في الماضي
والضمة في المضارع
والضمة في الماضي
والضمة في المضارع
والضمة في الماضي
والضمة في المضارع

بالكسر فهو من السواد واعلم ان ليس في كل شيء يوجد هذا فلا يقال ان عترة فتى عترة لانهم استغنوا
عنه بقلبه في النزاع وان فعل بالكسر تكثر في العلم والآخران واضدادها نحو سقم وحزن
واشرب وسرب وسود واللام في منتهى منتهى الضمة المشبهة منه غالباً وان فعل
بالضم يكون لان فعل الطبايع والغرائز وكذلك يكون اسم فاعل الضمة المشبهة الدالة على النبوة
نحو حسن وقبح وكبري وشجاع فهذا الباب لان البنية فان الحسن والقبح والكبري صفات
ثابتة لازمة ولا بعد عن وضو ولو فرض في مثل النجاة والحبس لا يضرب بافاده الثبات لان
الثبات لا يستلزم عدم الانقطاع قاله وقيل بفتح لا يدخل في الدعائم اقول ان قيل الاطال
تحت قوله وقيل بفتح لا يدخل في الدعائم لان عدم الدخول علم من قوله وتسمى الثلاثة اول
دعائم الأبواب قلنا ان لم يكن في عالم الثبوت بل حاول زيادة التوضيح او تقول لما كان سبب
دخول الأبواب الثلاثة الأولى في الدعائم امرين اختلاف الحركات وكفى الاستغفال فهم ان انتفاء
احدها فقط كاف في عدم الدخول في الدعائم فخرج بان عدم دخول الباقي انما هو انتفاء
المرتين جميعاً في نفس الامر ولو لم يتغير من التوضيح لم يعلم ان عدم الدخول انتفاء احدهما
نقط اولاً انتفاء معاً في نفس الامر ولما كان انتفاء الامرين في جميع الأبواب ظاهراً
اكتفى بذلك مرة فاولها قاله لعدم محينه بغير حرف حلق اقول ايما الأبواب فتح بفتح
بغير حرف الحلق انعدم كونه الاستعمال لان وجود المشروط قليل بالنسبة الى وجود
المطلق قيل انما اشترط فيه ان يكون في عينه فعلمه اولاً من احدهما حرف الحلق ليمتد وخفة
الفتحة لتدل حرف الحلق وفيه نظر لان هذا الوجه يقتضي ان يجي مثل دخل يدخل
ونحب ينجب وجاء يجي ونحب ينجب على يفعل بالفتح لان يقال انه دليل بعد
الوقوع فلا في التعليل يقال لما كان الباب الثالث مفتوح العين في الماضي والمضارع
كان في غاية الخفة فاشترط فيه ان يكون عينة اولاً من دون فائدة لزوال ثقله بالسكون في
المضارع اصل حروف الحلق ليقاوم حرف الحلق فتحة العين فلا يدخل يدخل يدخل لان
الفتحة يجي على يفعل بالفتح اذ لا يلزم من وجود الشرح وجود المشروط وهذا القول لا يكون
جواباً على التوجيه الاول كما لا يخفى واعلم ان الحروف الستة يجي حرف الحلق كونه حرفاً
الحلق مرقبة فيه فان الفتحة من اولها راجع ما يلي الصدر ثم يليها الحاء ثم العين
ثم الحاء غير المعين فيهما من وسط الحلق ثم العين ثم الحاء المعين فيهما من اذن الحلق

وقيل في قوله
وتصل من ضمها
والكسرة في الماضي
والضمة في المضارع
والضمة في الماضي
والضمة في المضارع
والضمة في الماضي
والضمة في المضارع

وقيل في قوله
وتصل من ضمها
والكسرة في الماضي
والضمة في المضارع
والضمة في الماضي
والضمة في المضارع
والضمة في الماضي
والضمة في المضارع

وقيل في قوله
وتصل من ضمها
والكسرة في الماضي
والضمة في المضارع
والضمة في الماضي
والضمة في المضارع
والضمة في الماضي
والضمة في المضارع

في غير ذلك القول نحو استخرجت الوند من كاهي يلهي فخرج والثنائي (صاحب الشيء على صفته
 نحو استعظمته اي وجدته عظيما والثالث نحو الفاعل الى اصله نحو استخرج الطين اي تحلى الى
 الحجاز اي صار حجازا والرابع بمعنى فعل نحو استخرج واستقر وقيل انه للطلب كانه يطلب القرار من
 نفسه والخامس للميزة نحو استخرجت مني اي كان ان يجيب والسادس للتسليم نحو
 استعقبته اي ازلت عقابته والسابع للعبه نحو استنسر البقايا اي انتسب الى
 الفسر والثامن للعلل المتكررة نحو استدرجته والثاسع للوجود على الحالة السابعة نحو
 استمر لثما اي وجدته مفرقا والعاشر لطاوعة فعل نحو وسعته فاستوسع وكما دي
 عشر لطاوعة فعل نحو اقن فاستقر والثاني عشر للاستسلام نحو استسلم الفضل فاقول
 بجي لمعنا فعله فاعمل نحو خشوش الشيء اي اشتد خشونه واعيش شيب الأرض اي
 كثرت عشاها وقد جاء فيه لفظان متعديان نحو اخلاقتي اي استقطبت واغرو ديتي اي
 ركبت غريبا واقول بجي ايضا للمبالغة متعديا نحو اغلظ في فلان اي لم يني ولا زنا نحو
 اجلود بهم السير اي دام مع السيرة وهو من شير لا بل فافان بجي للمبالغة والتكثير في الالوان
 والعيوب ولا يكون الا لازما يقال احاز اذا اشتد حره وكما حصل ان ابولبي لشد استعملها
 لوانه لا بابا لاستعماله والافعال فانهم مشتركان واحمر كاحاز لان المبالغة واجاز
 زايدة لزيادة حرقه وقيل ان احمر مقصور من احاز مثل تحيط ويحيا ط فان قيل ان بابي
 الافعال والافعال من المريد على الثلاث في وما سادسان فلم يرد كرمها في القسم الثالث
 كما ذكر صاحب المقصود قلنا جوابه ما من من انهما لما كانا الحقيقين باحرج ذكرهما عقبيه قال
 احاز واحمر واول اعلم ان اصل احاز احار واحمر احمر فاد غمتا اي الرأ ان
 بعد سلب حركة اوليهما للجنس اي اد غمتا لاجتماع الحرفين المتجانسين ويدل عليه ان
 ادغام احاز من احار وقا حمر من احمر واد غمتا اي عدم ادغامه وقوله احمر الكلام لم
 اصل احاز احار واحمر احمر لا لانه لو كان اصلهما احاز واحمر بلا ادغام لوجب ان يقال
 ارجو لان من باب احمر قلنا قيل ارعوي بلا ادغام لما منع من علم ان اصلهما احار واحمر
 هذا الدليل مخصوص باحمر وانما احاز فيعلم بالمنايسة اليه ولكني سأذكر دليلا ايضا فان
 ما المانع من الادغام في ارعوي قلنا اعلال الواو فان قيل قد اجتمع فيه مقتضى اعلال واقتضى
 الادغام فلم يختار تقديم الاول قلنا لان اعلال الواو يجب تجزئ النظر الى الحرف واحمر من

في غير ذلك القول نحو استخرجت الوند من كاهي يلهي فخرج والثنائي (صاحب الشيء على صفته

في غير ذلك القول نحو استخرجت الوند من كاهي يلهي فخرج والثنائي (صاحب الشيء على صفته

في غير ذلك القول نحو استخرجت الوند من كاهي يلهي فخرج والثنائي (صاحب الشيء على صفته

بجلا في الادغام والواحد قبل المتعداة او تقول بفتح سبيل اعلال على سبيل الادغام لان الحقة
 كحاصله من اعلال زيد من الحقة كحاصله من الادغام وتقول لو ادغم بلزبان يقال في الفها
 برعوقان قلت الرمن القاعد المقررة ان الالف المنقلبة من الواو تكتب بصورة الالف
 كما تلفظ بها والالف المنقلبة من الياء تكتب بالياء تنبيه على انها منقلبة منها وتلفظ بالالف
 اذا كان الفعل معتل الآخر وانما اذا كان الفعل اجوف فلا فرق بينهما بعد الغلب فلم تكتب
 الالف بصورة الياء في ارعوي مع ان اصله ارعوي وهو ناقص قلت اعلال ارعوي ان كان يقلب
 الواو القاسم او لا امر يكون كتابته بالالف فيه بصورة الياء حلا على ضارعه وان كان قبل الواو
 ياء او لا لوقوعها في الطرف لا لعدم ما قبلها وقلب الياء الثانية فلا اشكال اصله وقلنا
 ارعوي عن القبح اذا كثر عنه وبذلك على ان اصل احاز احار اجوا وي من كوة توسج في
 الى السواد فانه في الاصل احوا وكما ان اصل ارعوي ارعوا اذا الواو وقعت في الطرف وما
 قبلها غير مضمون فانقلبت ياء فقلبت الفا او الواو قلبت الفا من اول الامر لتحركها وانما
 ما قبلها نال واحد الرباعي قول اي واحد من تلك الاربابا حقة والظن للرباعي
 الجرد واعلم ان القصة العقلية تقتضي ان يكون للرباعي المجزى دربعة وستون بناء لان
 للفاء اربعة احوال الفصح والضم والكسرة والسكون والعيون اربعة ايضا فيحصل من ضرب
 الاربعة في الاربعة ستة عشر بناء واللام الاولي اربعة احوال كاللعيون فيحصل من ضرب
 ستة عشر في الاربعة اربعة وستون بناء لكن لم يجمع الاربعة واحدا لا يميزه توالي اربع فتجان
 في بعضها واربع فتمت في بعضها واربع كسرات في بعضها والتقاء الساكنين في بعضها والخروج
 من الكسرة الى الضمة في بعضها وغير ذلك من التقلبات مع ان الضمة قبل وقيل انما جاء للرباعي
 باب واحد كثره حروفه وجاء الثلاثي ستة ابواب لقلة حروفه وفيه بحث لان بابا كاسي
 والسادس كثير مع كثره حروفه فان قيل لم جاء مصدره الرباعي اثنين قلنا لما كان ناقص
 من الثلاث في حساب الباب فجاء مصدره اثنين ليكون كالجاء بر قيل ان مصدره الاول سماعه و
 الثاني قياسه ثم اعلم ان الرباعي المجزى لا ياربعا مستعدا ولا مستحقا للمنتهي نحو خرج
 يقال وخرج فلا شيء اذا قدروا واللام مخدوع يقال وخرج الرجل اذا طاء طاءه وانه
 وقد يؤخذ من كلام ليدل على الحكم بنحو سبل اي قال بسم الله ومنه قوله حديثه مروي
 بالعتبة اي بان يقال عن فلان عن فلان الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان قيل لم يزل في وزن

في غير ذلك القول نحو استخرجت الوند من كاهي يلهي فخرج والثنائي (صاحب الشيء على صفته

في غير ذلك القول نحو استخرجت الوند من كاهي يلهي فخرج والثنائي (صاحب الشيء على صفته

في غير ذلك القول نحو استخرجت الوند من كاهي يلهي فخرج والثنائي (صاحب الشيء على صفته

في غير ذلك القول نحو استخرجت الوند من كاهي يلهي فخرج والثنائي (صاحب الشيء على صفته

في الاسماء المتحركة والافعال الفاء ولا عينا ولا لاماً وانما يكون اصلاً في الحروف نحو لا وما في
الاسماء غير المتحركة كالحار والبارد نحو لا وما في الحروف نحو لا وما في الاسماء والافعال
يسجل فيها التكرير لا تنوع التلقظ بالعين فان قيل لم تقدم تجليب على تجريب وهكذا
قلنا وجوه تقديمات تجليب وتجريب ونشيطون كوجه تقديمات الثلاثة الاولى من الجان
دخرج وانما تقدم تزيهك على عكس فلا شراكة مع سوابقه في كون الزيادة في غير الالف
قال واثنان للمخرج نحو اقنيس واسلق اول واثنان من تلك البوابح
والثلاث للمخرج ايميدان على التلا في الجذر والحق باخرج احدهما باب الافعال
نحو اقنيس من القصور يخرج الصدر ودخول الظاهر ضد كذب وتباؤ لا زمر
وثانيها باب الافعال نحو اسلق اي نام على ظهره وقتاؤه وهذا ايضا لا زمر ومطامع لنقل
نحو سلقاه فاسلقى وجاء كلتان منه متعديتان وهما اسر تواء واخر تواء واعلم ان الياء
في مصدر انما قبلت هزئة لوقوعها بعد الف اي ان كان قبله قد اقنيس على اسلق قلنا
لان احد الزوايد فيمن جسد لا صور فان قيل لم حكم بان اقنيس للمخرج باخرج ولحكم
بان اسلق للمخرج مع انه على وزن قلنا لا نفي بالحق الموانير مطلقا بل وقوع الفاء العين
واللام في الفرع موقعا في الاصل للمخرج فاستخرج بالنسبة للمخرج ليس كذلك في الاصلية
والزائدة جميعا انا الاصلية فان الحذف في اسلق هو فاء وقعت النون الزائدة في اخره
موقعا وانما في الزائدة فلان النون في الاصل بعد الفاء والياء وليس في الفرع نون في موضع
واعلم ان بين اقنيس واخرج فقا وهو ان تكرير اللام واجب في الاول دون الثاني فان قيل
لم لم يدغم اقنيس مع ان فيه الحرفين المتجانسين المتكررين قلنا لئلا يبطى الاطراف او
يلتبس بقتصر ثم اعلم ان مسرعة الزيادة والاضل بالاشتقاق اصل ومسرعتها بغير هذا الاصل
فرع عليه وذلك لاننا لما حكمنا بزيادة الهزة في نحو اخرف اضفر واكرم ونحو ما من المشتقات
بشهادة الاصول دلالة في الحرة والضفرة والكفر حكما بزيادة تاء فيما ليس له اشتقاق اذا
كان بعدها ثلثة احرف اصولا فصلا ما له اشتقاق بمنزلة الاصل وما لم يعرف له اشتقاق بمنزلة
الفرع وكذلك لما عرفنا زيادة النون في نحو سكران بالاشتقاق جعلنا باعتبار ذلك كل من وقع
اخر ابدال قبله ثلثة احرف اصولا زائداً ولنا حكما بالزيادة في سكران واعلم انهما انما
احتاجا الى زيادة الهزة في ذلك استخراج وغيره لسكون الاول وانما سكون الاول فلكل

اجتماع اربع حركات متواليات في الفعل واقفعل وحل استقلع وغيره عليه قال ومضارع
الحاقا قول ايما يدل على صدق الحاق اتحاد المصدرين بعد الاتحاد في سائر التصرفات
وانما عترض بان مصدر اخرج متحد بمصدر دخرج مع انه ليس يلحق به قلنا جوابه من في
لمخات دخرج فتذكر وانما جعل المصدر اتحاد المصدر لا زاصل فان قيل هذا الضابط
لا يتناول الحاق الاسم اذ ليس له مصدر قلنا هذا ضابط الحاق الفعل قال
فصل في قول هذا خبر مبتداء محذوف تقديره هذا فعل والقاعد في قراءة الفصل هي انه
لا يخلو اما ان يكون فيما بعد لفظ في او لا فان كان الاول فانه يتوون وان كان الثاني فانه
يشك وكذا قيل الفصل يتوون منها وصل وليكن مما فصل وهو مصدر في اصل الواو
وفي اللغة القطع والمخرج تقول فصلت بين الشيئين اذا فرقت بينهما وفي الاصطلاح علمت
تفرق بين الشيئين ولذا قيل هنا بمعنى اسم الفاعل اي الفاصل بين الكلامين كما سمي بالياء
اول جمله من الكلام لان الدخول فيها منه واعلم ان الفصل باعتبار معناه اللغوي الذي
القطع والمخرج بين الشيئين ينبغي ان يوصل بينه فيقال بين كذا وكذا الا ان المصنفين لم يروا
مخرجي الباب فيقولون فصل في كذا كما يقولون باب في كذا قال في الماضي قول هو فعل
دل وضعا على معنى وجد قبله ان اخبارك فان قيل لم تقدم الماضي على غيره من المشتقات
قلنا لان الزمان الماضي تقدم ولا ان الماضي اصل بالنسبة الى غيره فان قيل لم يصح لغيره
قلنا لشهرته واعتمادا على انها من معناه اللغوي واعلم ان الماضي مشتق من المصدر ولا كونه
وطريق اشتقاقه من ذلك يخرج عن المصدر ان كان سابقا وتبقى اللام بحركة البناء وتكتفي
بالخبر ان كان العيش متحركا قال نحو ضرب ضربا اول انما قدم الغايب على الخطاب المتكلم
في المطرقة لتكرير حروف مفردة لتجده عن الضير لفظا وحل عليه التثنية واجمع وقدم الخطاب على المتكلم
لشكط الغايب في عدد الضيق ومن تقدم المتكلم نظر الى ان تقدمه بالاضالة لكونه مبتداء الكلام فان
قيل لم يكره ان ياب المذكور مع مخاطبة المؤنث مع مخاطبة بل خطا المذكر والمؤنث قلنا المتصديان
الغيبه سواء كانت المذكور والمؤنث وبما في الخطاب مطلقا ايضا وبيان ان الكلام كان قبل
لم تقدم المفرد على التثنية والتثنية على الجمع في الغايب والنايبة والمخاطبة والمخاطبة والشكلم وحل على
المتكلم معه غير قلنا عارضا للتثنية لطبي قال وانما في الماضي لغوات موجبة لاراء قول
انما في الماضي كون مقتضى الاعراب مقتوفاً فهو الناعلية والمفعولية والاضافة التي هي حجب

في الاسماء المتحركة والافعال الفاء ولا عينا ولا لاماً وانما يكون اصلاً في الحروف نحو لا وما في
الاسماء غير المتحركة كالحار والبارد نحو لا وما في الحروف نحو لا وما في الاسماء والافعال
يسجل فيها التكرير لا تنوع التلقظ بالعين فان قيل لم تقدم تجليب على تجريب وهكذا
قلنا وجوه تقديمات تجليب وتجريب ونشيطون كوجه تقديمات الثلاثة الاولى من الجان
دخرج وانما تقدم تزيهك على عكس فلا شراكة مع سوابقه في كون الزيادة في غير الالف
قال واثنان للمخرج نحو اقنيس واسلق اول واثنان من تلك البوابح
والثلاث للمخرج ايميدان على التلا في الجذر والحق باخرج احدهما باب الافعال
نحو اقنيس من القصور يخرج الصدر ودخول الظاهر ضد كذب وتباؤ لا زمر
وثانيها باب الافعال نحو اسلق اي نام على ظهره وقتاؤه وهذا ايضا لا زمر ومطامع لنقل
نحو سلقاه فاسلقى وجاء كلتان منه متعديتان وهما اسر تواء واخر تواء واعلم ان الياء
في مصدر انما قبلت هزئة لوقوعها بعد الف اي ان كان قبله قد اقنيس على اسلق قلنا
لان احد الزوايد فيمن جسد لا صور فان قيل لم حكم بان اقنيس للمخرج باخرج ولحكم
بان اسلق للمخرج مع انه على وزن قلنا لا نفي بالحق الموانير مطلقا بل وقوع الفاء العين
واللام في الفرع موقعا في الاصل للمخرج فاستخرج بالنسبة للمخرج ليس كذلك في الاصلية
والزائدة جميعا انا الاصلية فان الحذف في اسلق هو فاء وقعت النون الزائدة في اخره
موقعا وانما في الزائدة فلان النون في الاصل بعد الفاء والياء وليس في الفرع نون في موضع
واعلم ان بين اقنيس واخرج فقا وهو ان تكرير اللام واجب في الاول دون الثاني فان قيل
لم لم يدغم اقنيس مع ان فيه الحرفين المتجانسين المتكررين قلنا لئلا يبطى الاطراف او
يلتبس بقتصر ثم اعلم ان مسرعة الزيادة والاضل بالاشتقاق اصل ومسرعتها بغير هذا الاصل
فرع عليه وذلك لاننا لما حكمنا بزيادة الهزة في نحو اخرف اضفر واكرم ونحو ما من المشتقات
بشهادة الاصول دلالة في الحرة والضفرة والكفر حكما بزيادة تاء فيما ليس له اشتقاق اذا
كان بعدها ثلثة احرف اصولا فصلا ما له اشتقاق بمنزلة الاصل وما لم يعرف له اشتقاق بمنزلة
الفرع وكذلك لما عرفنا زيادة النون في نحو سكران بالاشتقاق جعلنا باعتبار ذلك كل من وقع
اخر ابدال قبله ثلثة احرف اصولا زائداً ولنا حكما بالزيادة في سكران واعلم انهما انما
احتاجا الى زيادة الهزة في ذلك استخراج وغيره لسكون الاول وانما سكون الاول فلكل

الاعراب في الاسم وذهب بعض الشراخ الى ان موجب لا عراب ههنا المشابهة الثانية وذهاب اليه
يستلزم تعلقا في كلام المصنف كونه خلافا للواقع قال وعلى الحركة اقول يقتضي مع الالف
في انشاء السكون لوجهين احدهما ان البناء ضد الاعراب والاصل فيه الحركة وبمعنى ذلك
فاعطى السكون للبناء تحقيقا للتضاد بينهما والثاني ان الحركة محتاج اليها في العريب ولا حاجة
في المبني اليها قال لانه اخ السكون اقول يقتضي ان الالف مركب من التفتيح والسكون
لان الالف فكان الفتح جزءا من السكون وهو لان فكان بين الفتح والسكون
مشابهة قال ولا عراب الى الف اقول لما ورد السؤال بان موجب لا عراب لما كان فوات
عن الثلاثة لم يبق الماضي واعرب المضارع مع ان موجب لا عراب منقوض فيها الجا بوقوله لم
يعرب لان اسم الفاعل لم يأت من الماضي لعل الى لم يعمل اذا كان بمعناه لان علمه شرط
بكونه بمعنى الحال والاستقبال بدليل الاستقراء وشر ان اسم الفاعل اذا كان بمعنى المضارع
يشبهه صورة كما يشبه معنى واذا كان بمعنى الماضي لم يكن موافقا للمضارع في المعنى ولا
الماضي في اللفظ يعني لا يكون موافقا في المعنى لما كان موافقا في اللفظ ولا يكون موافقا في
اللفظ لما كان موافقا في المعنى فستقتضى المشابهة وضعف في كلا الجانبين حاله ولما لم
يأخذ اسم الفاعل من الماضي لعل لم يقطعه الاعراب بخلاف المستقبل فانه اعرب وان لم يوجد
موجب لا عراب في الاسم الفاعل على اخذ من العمل الى عمل اذا كان بمعناه فاعطى له الاعراب
قال او اكثر في مشابهة له اقول اتى ونقول في الماضي واعرب المضارع مع فوات موجب
الاعراب فيهما اكثر في مشابهة المضارع باسم الفاعل كما يحجب في فصل المستقبل قال يعني
يعرب المضارع الى قول لعدم مشابهة له اقول هذا تفسير سابق من كلامه يعني اعرب
المضارع وان كان موجب لا عراب منقوضا في ايضا اكثر في مشابهة له اسم الفاعل وتجا الما
على الحركة مع فوات موجب لا عراب لقله قوله لقله باعتبار الاضافة اي لقله المشابهة اشارة
الى بناء الماضي مطلقا وقوله مشابهة لا من حيث ان مضاف اليه لقله اشارة الى بناء على
حركة فلا يكون قوله على الحركة مستردكا واعلم ان اعراب المضارع رفع ونصب وجزم كما
ان اعراب الاسم رفع ونصب وجزم الا ان هذه الارجح التي في الالف ليست باعلام على معاني
كوجهه اغراب الاسم بمعنى ان الاعراب في الاسم انما كان للفصل بين المعاني وكل واحد من
انواع اشارة على الرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية والجزم علم الاضافة وليس في الالف

هذا هو الوجه الثاني في اعراب المضارع
وهو ان يرفع ويضرب ويضعف فيكون
الاعراب في الاسم وذهب بعض الشراخ الى ان موجب لا عراب ههنا المشابهة الثانية وذهاب اليه
يستلزم تعلقا في كلام المصنف كونه خلافا للواقع قال وعلى الحركة اقول يقتضي مع الالف
في انشاء السكون لوجهين احدهما ان البناء ضد الاعراب والاصل فيه الحركة وبمعنى ذلك
فاعطى السكون للبناء تحقيقا للتضاد بينهما والثاني ان الحركة محتاج اليها في العريب ولا حاجة
في المبني اليها قال لانه اخ السكون اقول يقتضي ان الالف مركب من التفتيح والسكون
لان الالف فكان الفتح جزءا من السكون وهو لان فكان بين الفتح والسكون
مشابهة قال ولا عراب الى الف اقول لما ورد السؤال بان موجب لا عراب لما كان فوات
عن الثلاثة لم يبق الماضي واعرب المضارع مع ان موجب لا عراب منقوض فيها الجا بوقوله لم
يعرب لان اسم الفاعل لم يأت من الماضي لعل الى لم يعمل اذا كان بمعناه لان علمه شرط
بكونه بمعنى الحال والاستقبال بدليل الاستقراء وشر ان اسم الفاعل اذا كان بمعنى المضارع
يشبهه صورة كما يشبه معنى واذا كان بمعنى الماضي لم يكن موافقا للمضارع في المعنى ولا
الماضي في اللفظ يعني لا يكون موافقا في المعنى لما كان موافقا في اللفظ ولا يكون موافقا في
اللفظ لما كان موافقا في المعنى فستقتضى المشابهة وضعف في كلا الجانبين حاله ولما لم
يأخذ اسم الفاعل من الماضي لعل لم يقطعه الاعراب بخلاف المستقبل فانه اعرب وان لم يوجد
موجب لا عراب في الاسم الفاعل على اخذ من العمل الى عمل اذا كان بمعناه فاعطى له الاعراب

هذا هو الوجه الثاني في اعراب المضارع
وهو ان يرفع ويضرب ويضعف فيكون
الاعراب في الاسم وذهب بعض الشراخ الى ان موجب لا عراب ههنا المشابهة الثانية وذهاب اليه
يستلزم تعلقا في كلام المصنف كونه خلافا للواقع قال وعلى الحركة اقول يقتضي مع الالف
في انشاء السكون لوجهين احدهما ان البناء ضد الاعراب والاصل فيه الحركة وبمعنى ذلك
فاعطى السكون للبناء تحقيقا للتضاد بينهما والثاني ان الحركة محتاج اليها في العريب ولا حاجة
في المبني اليها قال لانه اخ السكون اقول يقتضي ان الالف مركب من التفتيح والسكون
لان الالف فكان الفتح جزءا من السكون وهو لان فكان بين الفتح والسكون
مشابهة قال ولا عراب الى الف اقول لما ورد السؤال بان موجب لا عراب لما كان فوات
عن الثلاثة لم يبق الماضي واعرب المضارع مع ان موجب لا عراب منقوض فيها الجا بوقوله لم
يعرب لان اسم الفاعل لم يأت من الماضي لعل الى لم يعمل اذا كان بمعناه لان علمه شرط
بكونه بمعنى الحال والاستقبال بدليل الاستقراء وشر ان اسم الفاعل اذا كان بمعنى المضارع
يشبهه صورة كما يشبه معنى واذا كان بمعنى الماضي لم يكن موافقا للمضارع في المعنى ولا
الماضي في اللفظ يعني لا يكون موافقا في المعنى لما كان موافقا في اللفظ ولا يكون موافقا في
اللفظ لما كان موافقا في المعنى فستقتضى المشابهة وضعف في كلا الجانبين حاله ولما لم
يأخذ اسم الفاعل من الماضي لعل لم يقطعه الاعراب بخلاف المستقبل فانه اعرب وان لم يوجد
موجب لا عراب في الاسم الفاعل على اخذ من العمل الى عمل اذا كان بمعناه فاعطى له الاعراب

ان ذلك وانما دخل في الضرب من الاستحسان قال وبني على السكون اقول اي في الامر
لما خسر على السكون لعدم مشابهة الاسم بوجهية حذف حرف المضارعة كما يحجب في فصل الالف
وكما اصل ان المضارع لما شابه الاسم مشابهة تامة اعرب والماضي لما شابهه مشابهة تامة
لم يعرب لكن لما شابهه من وجه لم يبق على اصل البناء وانما خسر لما لم يشابهه احدا ببقى
على اصل البناء وهو السكون فان قيل لم يبق على قوله مبني على الفتح بقيد ما لم يعرض
مانع عنه اقول لان المراد من البناء في قوله مبني ان يكون في اللفظ نحو ضرب
او في التقدير نحو ضرب واما المانع الذي هو الواو في ضرب واو النون في ضرب فيذكر ههنا
لان فلا حاجة الى زيادة القيد بال زبدت الالف اقول اي زيد في الالف والواو النون
في آخر ضربا وضربا وضربا وضربا وضربا حتى يدل الالف على اتمام الواو على
هوا والنون على من فان قيل ان كلا من هذين الحروف ضميم يارز وفاق الفصل وكان هما
وهو وهن فاعلا ايضا يلزم ان يكون لفعل واحد فاعلا فلنا في عبارة تسامح والمراد حتى
يدل على ايدى عليه هو هو وهن فان قيل لم اخضعت الالف والواو والنون قلنا لان
الواو لا يزيد حروف المذوق ولا يخرج من الالف على الفصل بعد اعطاء الالف والواو
صوتا للفعل على اخي الكسرة اعطى الموث ما هو الاقرب الحروف المذوق وهو النون فان قيل
لم يخط النون لجمع المذكور والواو لجمع المؤنث قلنا لان الواو اقوى من النون والمذكر مقدم قاة
لحقه لان التثنية قلنا لان اخ وهي مقدمة على الجمع وان لاندس اقول الخاج وهو كقولنا
مذهب البعض والواو من آخر الخارج وهو التثنية وجمع بقلة التثنية قال حتى لا يلزم الخروج
من الكسرة الى اللفظة اقول لان فيه نظره وان في اخره من الكسرة الى اللفظة مع ان جازين بدون
الكتب الالف في ضربا اقول فان قيل لم يبق بقيد اذ اتصل بالضمير قلنا اعتمادا على
مثاله وهو ضربا او اقول لعل المصير في هذا القيد قصد فائدة وهي انهم كتبوا بعد واو الجمع
الناحي ضربا به بالان اذا كان تأكيد الواو فلو ذكر ذلك للقيد خرج مثله لان متصل بالضمير صورة
فان قيل لم يكتب الالف عند اتصال الضمير قلنا لان الضمير كالجزم مما قبله فلا تسم الواو متطرفة فلان
يلزم الالتباس فان قيل ان وقع الالتباس قليل اذ لا التباس في اكثر المواضع باتصال الواو
الى الجمع والالتباس في اتصال الواو صورة وهذا قليل فلم يلزم كتابته لان في جميع المواضع قلنا
نعم لكن جعل الياء كاله واحدا الجاء له على تيرة الاطراد على ان منهم من يحدف الالف في الجمع

هذا هو الوجه الثاني في اعراب المضارع
وهو ان يرفع ويضرب ويضعف فيكون
الاعراب في الاسم وذهب بعض الشراخ الى ان موجب لا عراب ههنا المشابهة الثانية وذهاب اليه
يستلزم تعلقا في كلام المصنف كونه خلافا للواقع قال وعلى الحركة اقول يقتضي مع الالف
في انشاء السكون لوجهين احدهما ان البناء ضد الاعراب والاصل فيه الحركة وبمعنى ذلك
فاعطى السكون للبناء تحقيقا للتضاد بينهما والثاني ان الحركة محتاج اليها في العريب ولا حاجة
في المبني اليها قال لانه اخ السكون اقول يقتضي ان الالف مركب من التفتيح والسكون
لان الالف فكان الفتح جزءا من السكون وهو لان فكان بين الفتح والسكون
مشابهة قال ولا عراب الى الف اقول لما ورد السؤال بان موجب لا عراب لما كان فوات
عن الثلاثة لم يبق الماضي واعرب المضارع مع ان موجب لا عراب منقوض فيها الجا بوقوله لم
يعرب لان اسم الفاعل لم يأت من الماضي لعل الى لم يعمل اذا كان بمعناه لان علمه شرط
بكونه بمعنى الحال والاستقبال بدليل الاستقراء وشر ان اسم الفاعل اذا كان بمعنى المضارع
يشبهه صورة كما يشبه معنى واذا كان بمعنى الماضي لم يكن موافقا للمضارع في المعنى ولا
الماضي في اللفظ يعني لا يكون موافقا في المعنى لما كان موافقا في اللفظ ولا يكون موافقا في
اللفظ لما كان موافقا في المعنى فستقتضى المشابهة وضعف في كلا الجانبين حاله ولما لم
يأخذ اسم الفاعل من الماضي لعل لم يقطعه الاعراب بخلاف المستقبل فانه اعرب وان لم يوجد
موجب لا عراب في الاسم الفاعل على اخذ من العمل الى عمل اذا كان بمعناه فاعطى له الاعراب

هذا هو الوجه الثاني في اعراب المضارع
وهو ان يرفع ويضرب ويضعف فيكون
الاعراب في الاسم وذهب بعض الشراخ الى ان موجب لا عراب ههنا المشابهة الثانية وذهاب اليه
يستلزم تعلقا في كلام المصنف كونه خلافا للواقع قال وعلى الحركة اقول يقتضي مع الالف
في انشاء السكون لوجهين احدهما ان البناء ضد الاعراب والاصل فيه الحركة وبمعنى ذلك
فاعطى السكون للبناء تحقيقا للتضاد بينهما والثاني ان الحركة محتاج اليها في العريب ولا حاجة
في المبني اليها قال لانه اخ السكون اقول يقتضي ان الالف مركب من التفتيح والسكون
لان الالف فكان الفتح جزءا من السكون وهو لان فكان بين الفتح والسكون
مشابهة قال ولا عراب الى الف اقول لما ورد السؤال بان موجب لا عراب لما كان فوات
عن الثلاثة لم يبق الماضي واعرب المضارع مع ان موجب لا عراب منقوض فيها الجا بوقوله لم
يعرب لان اسم الفاعل لم يأت من الماضي لعل الى لم يعمل اذا كان بمعناه لان علمه شرط
بكونه بمعنى الحال والاستقبال بدليل الاستقراء وشر ان اسم الفاعل اذا كان بمعنى المضارع
يشبهه صورة كما يشبه معنى واذا كان بمعنى الماضي لم يكن موافقا للمضارع في المعنى ولا
الماضي في اللفظ يعني لا يكون موافقا في المعنى لما كان موافقا في اللفظ ولا يكون موافقا في
اللفظ لما كان موافقا في المعنى فستقتضى المشابهة وضعف في كلا الجانبين حاله ولما لم
يأخذ اسم الفاعل من الماضي لعل لم يقطعه الاعراب بخلاف المستقبل فانه اعرب وان لم يوجد
موجب لا عراب في الاسم الفاعل على اخذ من العمل الى عمل اذا كان بمعناه فاعطى له الاعراب

لزم الالتباس لندور وزواله بالقرين كما هو مذكور في علم الخط واعلم ان واو الجمع قد حذف
مع الالف في الندوة كقول الشاعر فلوان الالباء كان حولي وكان مع الاطبباء الشفاء فان
كان الاول في الاصل كما نواخذ في الضم والفتح والنون مضمومة اكنفاء بالضم قال مثل حطرت وكلم
زيد اقول لولا فاعلة كتابة الالف بعد واو الجمع لم يعلم ان هذا حصر وتكلم زيد بفتح الواو و
والواو بالفتح او حصر وتكلم زيد بفتح الواو والواو بالوالمعطف قال في مثل لم يدعوا اقول
يعني لم يكتب الالف بعد واو الجمع لم يعلم ان لم يدعوا مفعول واو جمع فان قيل لم يعلم في الاس
قلنا لان الواحد اصل والجمع فرع وعدم الزيادة اصل والزيادة فرع فاعلم الاصل للاصل والفرع
للفرع وهذا هو عدم الفرق بين واو الجمع وواو الواحد عند حذف الجازم حرف العلة كما في
قوله الشاعر هجر زيان ثم حيث معتزلا من هجر زيان لم يدعوا ولم يدعوا قول هجر
بفتح التاء على الخطاب وزيان اسم شخص مفعول هجرت وهو غير منصرف قوله ثم حيث جعل
مستوفى على الاول قوله معتزلا انصب على الخاك من ضمير حيث قوله لم يدعوا كما في قوله لم تدع
معتزلا ولم تدعوا على ترك الجوزية هجرت زيان في الواقع ولكن حيث اعتدلت منه فكذلك
لم تدعوا ولم تدعوا على ترك الجوزية هجرت زيان في الواقع ولكن حيث اعتدلت منه فكذلك
اقول في نظر لان مثل هذا شاذ وناحد والتاد كالمعجم عندهم فلا تلبس هذا التادرك كتب
الالف غير واجب في مادة فضلا ان يكتب في جميع طرق الباب فالعلة ضعيفة واقول ان يكتب
الالف بعد واو الجمع بفتح التاء بالواو وكون يلزم الالتباس بالنسبة في الصورة فانه
لا يعلم ان صورة التاء انثنية سقطت نونه اجمع الجازم يستطون التثنية كما يستطون
جمع فتعبر بالالتباس وتقع الالتباس كقولك جعلت التاء علامة للمؤنث اقول اجعلت
التا الساكنة في الوضع سواء كانت ساكنة بالفعل نحو ضربت ولا نحو ضربت وقامت الرجال
علامة للمؤنث لرفاين المذكور والمؤنث في ضربت اي في الفعل كما جعلت علامة في الاسم فان قيل
لم اختصت الساكنة بالفعل والمفعول بالاسم قلنا تعادلا بينهما اذا الفعل ثقيل والاسم خفيف ف
قيل لم يكتب في الفعل ممدودة قلنا للفرق بين تأني الفعل والاسم في الكتابة والتسليم بشان
الفعل فان قيل لم زيد في المؤنث للفرق دون المذكور قلنا اعتبار الاصل المذكور وعدم الزيادة
ونظرا الى فرعية المؤنث والزيادة واعلم ان تا والثاني في الفعل مخا لعلنا والثاني في
التي في الاسم لفظا ومعنى اما لفظا فلما مررنا معنى فلان تا والثاني في الفعل لفظا ومعنى

هذا هو الوجه

هذا هو الوجه

انما

الفاعل التاء اللاحقة للاسم لتأنيته فالتاء كانه جزء منه قال لان التاء من المخرج الثاني اقول
قد سمعت في وابل الكتاب ان المخرج الكلية ثلثة فالمخرج الثاني هو الوسط فان قيل لم اختصت التاء
من المخرج الثاني قلنا لكونها من حروف الزوايد على ان مثل هذا السؤال دور غير معتبر قال
في ضربت وضربت اقول انما سكن اللام اذا اتصل بالفعل الضمير المرفوع المتحرك نحو ضربت وضربت
ضربت بالحركات الثلاث في التاء لدفع نوا الى اربع حركات فان قيل لم يمكن ذلك الف
لدفع قلنا لا لانه لو سكن يلزم ضربت بالرفع المؤنث والتا في ضربت فتبعها الضربت قال
حتى لا يجمع اربع حركات متواليا اقول وذلك لاجتماع مستكون للثقل على اللسان فانه
قيل ان العلة انما تقوم على سكن اللام في الثلاث وقد غير قلنا نعم الا انهم اسكنوا اللام
في غير الثلاث ايضا اجزاء للباب على قربة الاطراف قبل الحذف والتا في مثل غزوت وزيين
لان حرف العلة بمنزلة الحركات ويمكن ايجاب بانه يكون حرف العلة لا يكون الثقل و
تحصل الحقة فلا يلزم نقل اربع حركات فاحشا قال بل يقال ضربت انا وزيد اقول
اي يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل بغير التاء وبدون الفاصل حتى لا يلزم عطف
الاسم على جزء الفعل وتقسيد الضمير بالرفع اجتزاز عن المنصوب والمجوز لان العطف
عليها جائز بدون التاكيد وبالمصطلح اجتزاز عن المنصوب وانما قلنا بدون الفاصل لان
لو كان فاصل جواز العطف بدون التاكيد ان طول الكلام يعني عنه فان قيل فوجبه
المصان بذكر قيد وبغير الفاصل قلنا لما كان التاكيد والفاصل مشتركين في الملول
بين المعطوف والمعطوف عليه اكتفى بذكر التاكيد كما اكتفى صاحب الكشاف في المنقل قال
لم يكتف بذكر الفاصل عن التاكيد قلنا لكون التاكيد كثر وقوعا او نقول علما بان
الاصل في جواز العطف هو التاكيد اذ بذلك يظهر ان المتصل منفصل من حيث الحقيقة
بخلاف الفاصل فوالف في هذه المسئلة نظر وهو ان المعطوف عليه بعد تأكيد المتصل با
في مثل قولك ضربت انا وزيدا اما المتصل والمنفصل والتا في خلاف المقدار كما يكون ما نحن
فيه بل يكون عطف اسم على اسم آخر نحو ضربت زيد وعمرو والا فلو لم يرد المحذوم قال لكون
الحركة فيه عارضة اقول اي عارضة التاء لاجتماع الساكنين بسبب التا فالتثنية فان قيل فلم
لم يعتبر سكن التاء بالنظر الى التثنية قلنا للضرورة لان لا مجال للحذف التا لانه علامة
للتأنيث والحذف التا للتثنية لانه علامة للتثنية فاعتبر صوت الحركة قال بخلاف هذا

هذا هو الوجه

هذا هو الوجه

لنقل

الى اخره اقول الهدى للين الغليظ والغليظ قطع من الغم والخيظ الابرة الصغيرة والخط
 الابرة الكبيرة قال خلف التاء في خبرين اقول اصل خبرين خبرتين فلما حذف التاء لاجل
 علامتي الثانية في التاء والنون لان النون وان كان ضمير الفاعل الا انه علامة تأنيث
 اسكت الباء المتروكة بخلاف جليلا اقول فان قيل له وجب قلبه لاني جليلا في الجمع
 قلنا لا نراجع ساكنان وهما الف جلي والجمع ولا يجوز حذف كل منهما اما الاول فلا
 بمعنى الكلمة وهو لزوم تأنيها وليست مثل فاء يبعد وعين قل ولا م رث فاتها ليست بمعنى
 زائد على كونها اجزاء من الكلمة ولا مثل تاء سلم فان الكلمة لو وضع عليها لثاني فللمع فان قيل
 فلم لم يقلب واذا قلنا لكون الباء اخفا وتقول الباء تكون علامة للتأنيث كما في هذا في
 وسويين تنبيه الخاطبة اقول اي في اللفظ اذ في التقدير مغايران لان ضربتها باعتبار
 كونه تنبيه للمذكر صيغة وباعتبار كونه تنبيه للمؤنث صيغة اخرى فلا يكون منافيا لقوله فيما
 سبق على اربعة عشر وجها واما نحن وهو تنبيه انا وجمع من غير لفظ مذكرا كان او مؤنثا
 فلا فرق في التقدير قال وسويين الاخبار اقول اي في نفس المتكلم واما سمي اخبارا
 لان المتكلم يخبر عن نفسه يعق ان صيغة المذكر والمؤنث واحدة في المتكلم فصح وصيغة المذكر
 والمؤنث والتنبيه والجمع واحدة في المتكلم مع غيره قال لقل الاستعمال في التنبيه اقول اي النسبة
 الى المفرد فان قيل الجمع قليل الاستعمال ايضا بالنسبة اليه قلنا لا اذ فيه اتساع لان الجمع اذا
 كان قلته تستعمل في الثلاثة والاربع والخمسة الى العشرة فاذا كان اكثر من عشرة فاقول العشرة
 الى ما بلغ فلا يقيين فيما يستعمل الجمع بخلاف التنبيه فان في حصولها احتياجا الى ضم احد الخليلين
 الى الاخر اذ لا تستعمل حقيقة الا في الخليلين فبقي كلمة فلما كان استعمال التنبيه قليلا لم يحتج في
 الالتباس لواقع فيها قال ووضع الضمير لاجل اقول اي في خبرين خبرتين تنبيه الخاطبة
 والخاطبة لاجل ايجاز الاختصار فلما كان ضمير التنبيين واحدا وجب ان يكون لفظها الظاهر ايضا
 واحدا وقال بغير الساريين هذا الدليل يعي على تنبيه الخاطبة والخاطبة والخبايات وليس
 كذلك الغرض من وضع صيغ متعددة لعمان متعددة لما كان الخبر عن الالتباس على تقدير الاشتراك
 في صيغة واحدة بين معنيين او اكثر واستغنى عن ضمها في اللفظ لالتباس المتكلم فانه ليس في الالتباس كما
 صح بقوله وعدم الالتباس فلا حاجة الى الاعتذار فيه في التسوية لقله الاستعمال والايجاز وغيرها
 بل الحاجة الى الاعتذار هو التنبيه فيجب صرف قوله ووضع الى التسوية بين التنبيين كما يدل عليه التبا

اذ كان الخبر الثاني تنبيها كانا
 خبرين خبرتين وكانا
 من خبرين خبرتين وكانا
 خبرين خبرتين وكانا

والسباق والا فالواجب تقديمه على قوله لقله الاستعمال او تأخير من قوله وعدم الالتباس كما لا يخفى
 قال وعدم الالتباس في الاخبار اقول يعني انما سوي في الاخبار اذ عدم الالتباس
 فيها لان المتكلم يري في اكثر الاحوال او يعلم بالصوت اذ كان الخاطبة غير ناظر الى المتكلم كونه مشغولا
 بعلم او بجامع آخر واستباه صوت المذكر بالمؤنث وبالعكس فواقل القليل قال زيدت الميم
 في ضربتها اي زيدت الميم في تنبيه الخاطبة والخاطبة في خبرتها مع ان القياس ان
 يقال ضربتها لان علم التنبيه الالف وعلم الجمع الواو الا انهم زادوا ياءا حتى لا يلبسوا الفرضنا
 بالالف الاشباع والاشباع واقع في كلامهم وقم في قول الشاعر اخوكم اخوكم شرة وضحك
 وحيث لا لة فكيف انتا اي اخوكم كان اخا الكاشرة والفعل اي الملازم بالقبس واللعب
 وابقا الله على اي حال انت تتمتع تلك الحال عن الكاشرة والاشباع فيه ان الالف في
 انتا الاشباع تولدت من اشباع فتح تاء انت فلوله زيد الميم بل لا يلتبس لانه لا يعلم انه ضمير
 التنبيه لوالف الاشباع اقول وفيه نظرا لانه يلزم من ان يكون في مثل نصر سعي حتى يد الى عليل
 الله الف التنبيه لالف الاشباع فلا ولي ان يقال زيدت الميم في ضربتها لئلا يلبس تنبيه المقتضى
 في الصوت وخفت الميم لان الميم قريب من التاء في الحنجرة واعلم ان الاشباع هو مدحرك بحيث
 يتولد حرف وهو ما للتخفيف والتعظيم نحو الله واما اللفظ الالتباس في العالم فانه اذا قيل العلم
 يلبس العلم الخاص واما لعدم محي الوزن كواو مضروب لعدم مغفل في كلامهم كما يحكي
 قال لان تحته انما مضرا اقول فان قيل ان ضميرها هو الباء والمصطلح قلنا مراده بان
 انما تحت ضربتها ان ضمير منفصل له قال لقرء الميم الى التاء في الحنجرة اقول لان الميم حروف
 الشفة والتاء من ما بين طرفي اللسان واصولها الشايات ومن قال انهما شفتيان فقد ساء
 لان التاء ليست من حروف الشفة مع العلم ان هذا الوجه يصلح دليلا لخصيصه الميم من
 بين حروف المباني مطلقا لا مجرد زيادته في تمام ما ذكرناه من زيادة الميم في ضربتها لاجتياج
 الى التكلف كما لا يخفى فان قيل لم يخص الميم من الشفوي قلنا لان مشابهة الميم الحروف
 العلة اكثر من مشابهة سائر الحروف فلما غنت في الخيشوم كما انها مدة في الحلق وانما
 من يخرج واحد الواو وان الباء والعاء ليسا من حروف الزوايد والواو انقلع من الميم
 قال تبعا لها اقول قال بعض الصوفيين انما خصت الميم بالزيادة في انما تبعا للفظ
 ها فان قيل هذا الدليل ضعيف لانه الميم فيهما ليست بزيادة بل هي بدل من الواو والميم في

تنبيه الاشباع

ضمير

انما ليست بيد بل من ذين فلا يقاس احدهما على الآخر قلنا معنى الكلام انه انما ابدوا الميم في هو
 كما يحكي في المصنفات اختاروا الميم في جميع الابواب طردا لبعضنا ان القياس ان يجمع اننا انما
 كما ان القياس ان يجمع هو هو هو واما جعلوا الواو ميم في هو كان لا نسب ان يزداد الميم في
 انما طردوا الباب واعلم ان الضمير في انما هو ان والهاء للخطاب ولا عمل لها من الاعراب
 عند البصريين واما عند الكوفيين فانت بها لا ضمير والهاء من نفس الكلام وقيل ان الضمير هو التاء
 وحده وكان ضميرا متصلا فلما اريد اتصاله زيد عليه ان قال وضمت في ضربتها لانها ضمير الفاعل
 اقول لا يقتضي ان علامة الفاعل الرفع في الميم ولما كان الفعل الما ضميريا وكان التاء فيه ضمير
 الفاعل على حركة جركة تشبه الحركة التي هي علامة الفاعل في الميم في اللفظ والخط وحسب الضم
 ان كان القياس يقتضي ان يفتي بفتح الميم في المذكر وكثرة في المؤن فان قيل الميم في المذكر كذا
 والمؤن في النسبة والميم كوا في الجمع قلنا جريا على منوال المظهر وان قيل لا في النسبة
 مطلقا والواو في جمع المذكر والمؤن في جمع المؤن ضمير فلما كانت التاء ايضا ضميرا على ما صرح بها
 يلزم اجتماع ضمير الفاعل في ضربتها وكذا ان سبصر ان ضمير الجمع في ضربته محذوف فاعض ضمير الفاعل
 فيه محذوف وهو الواو وقال ههنا ضمير الفاعل التاء فبين كلاميه تدافع قلنا انهم اختلفوا في ضمير
 المفعول قال بعضهم ان ضمير الفاعل فيها التاء واما الالف في ضربتها والواو في ضربته والنون في ضربتها
 فعلامات للنسبة وجمع المذكر وجمع المؤن واما الالف في ذلك المذهب فمفعول لا ضمير الفاعل على
 وقال بعضهم ان الضمير هو هذه الالف والواو والنون واما التاء فعلامته للخطاب واما
 في ذلك المذهب حيث قال فيهما شيئا في ان ضمير الجمع في ضربته محذوف وقال بعضهم ان الضمير هو التاء
 مع احد هكلا محذوف وهذا المذهب ضعيف اذ ينبغي احدهما والاخر لا يعدل ذلك ترك الاشارة اليه
 فاذا عرفت ما ذكرنا انكشف لك اندفاع الاعتراضين اما الثاني في نظامه واما الاول فلا بد
 لو كانت التاء ضميرا في ضربتها كما هو مذهب بعض كيون الالف علامة للنسبة فلا يلزم اجتماع ضمير
 الفاعل فيه وان كان الالف ضميرا كما ذهب اليه البعض فلا يلزم اجتماع ايضا لان التاء تكون للخطاب
 خاصة واما جواب بعض من اقول بان اطلاق ضمير الفاعل على التاء ههنا مجاز يعني ان التاء كانت
 ضمير الفاعل وعلامة للخطاب في الواو ولما جرى الى النسبة كانت للخطاب المحض ضمير الفاعل هو
 الالف فخرج عما التفتيح قال وفتحت التاء اقول يعني ان التاء كثر بها ضمير الفاعل على غير
 يتحرك بالضم كتبتا فتحت نحو فاعل لا التباس بالمكالم ولا التباس في النسبة وتفصيل الكلام في هذا

التاء
 في قوله
 في قوله

في قوله
 في قوله
 في قوله

المقام ان التاء في الميم للمخاطبة والمخاطبة وحركت حذوا عن الالتباس بتاء التانيث واختيرت
 الضمة من بين الحركات كونها علامة للفاعل واعطيت للمكالم كونه مقدا وفتحت في الخطاب او بقدر
 الضم يلزم الالتباس واما في الفتحة كونها اخف انسب بالذكر المقدم فيفتت الكثرة فاعطيت
 للخطابة ولان اياء تقع ضمير الخطاب في مثل اضرب واكسر واخذت الياء فناسب عطائها اليها
 وقال بعضهم ان تاء المكالم يشترك فيها المذكر والمؤن فكان يفتي بحركتين ففتحت في التانيث
 لان التانيث اصل للفتحة من الواحد وقيل لان المكالم يشبه الفاعل والمخاطبة يشبه المفعول و
 الفاعل على رفع والمفعول منصوب واختصاص الفتحة بها انسب قال حتى
 يطرد بتشبيهه اقول هذا يوجب الزيادة وكون الزيادة الميم وقيل انما زيدت الميم في قوله
 حتى لا يلتبس واوه بواو الاشباع واما اختصاص الميم فلما سبها الواو التي هي علامة للجمع كذا
 في الغيبة قال لان اصله ضمير اقول لا يلزم عود الضمير عند اتصاله بالضمير نحو ضربته
 لان الضمير يتردد الاشياء الى اصولها كالضمير والجمع قال فحذفت الواو اوله لما كان
 ضمير الميم واجلا الواو فلما حذفت الواو رجعت الميم الى اصلها وهو الشكون ولا يلزم كتب
 الالف التي تكتب بعد الواو وقيل واذا حذفت الواو اسكنت الميم لانه الميم في التخفيف
 لا يوجد في آخر الاسم اقول ان الفعل لا يشق ولا يجمع لان لفظ الفعل يغير عن
 القليل والكثير نحو قام زيد فيجوز ان يكون قد قام مرة او مرارا بل ما يكون تفتية وجمعا
 فاعله في الحقيقة فلما ارادوا التفتية والجمع ثخروا الضمير وجعلوها وتصدوا الى وضع ضميرها
 بعد اتيان نوني التفتية والجمع بعد الالف والواو وقع الواو في الجمع في الاخر وما قبلها مقصور
 فحذفت الواو لان الميم بمنزلة الاسم اذ يجعل الفعل المضارع مع المزيديان على المثال في اسما
 مخير يخرج ويخرج وما سبب الاسم بمنزلة الاسم ولا يوجد في آخر جنس الاسم في كلام العرب واما
 ما قبلها مضمر كونه مستغفلا الالف فان قيل ان الاسماء الستة المضافة الى غير اياء المكالم اسما
 او اخرها واما قبلها مضمر فوجه غير هو في كلامهم قلنا ما راد ما يوجد في آخر الاسم واما اصلية
 ما قبلها مضمر الالف والواو التي في الاسماء الستة زائدة للاعراب اذ قد يكون الفاعل في جاز النسب
 وباء في جاز النسب او تفعول في الاسماء الستة بالاضافة خرجت عن الطرف لان الفاعل
 والمضاف اليه بمنزلة كلمة واحدة قال كان في العطاية اقول يعني ان الواو في جاز النسب
 خرجت عن الوقوع في الطرف الذي هو شرط حذوها بسبب اتصال الضمير كما خرج الياء من

في قوله

الطرف بسبب اتصال الناء بها في عظمة فلم يحجب قلبها من ان يقال وقعت بعد الالف الزائدة
ليجوز ان يقال عظمة بل قلب العظمة بالعين المهملة المفتوحة والطاء المعجمة من العظم وهو
قليل حود وثنية اكبر من النون **قال** لان اصله ضربتين **قال** اي اصل ضربتين ضربتين حلا على
تثنيته كما سيظهر في المضمرات ولذا اي كونه اصله بالميم ضموا الناء لمناسبة الضم الميم كما
قال سعد المله كفى الخ انها انما ضمت لكونها علامة فاعلم كامن في ضربتها **قال** لغيره الميم
من النون **قال** لان الميم من الضم والنون من الشايات وما بين طرفي اللسان ومن
قال لانها شغوبان فقد هي **قال** ومن ثمة **قال** يعنى من اجل ان الميم قريب من النون
تبدل الميم من النون كما بدلت النون من الميم في ضربتين في مثل عمل كل ما وقعت فيه
النون ساكنة قبل الباء كما في شعباء وعبر وكروا الى هذا التعميم اخذت في قوله مثل وتذكر
وجاءت الالف الميم من النون في محلا لا بد ان شاء الله تعالى قيل ان غير بقر بلفظ الميم و
يكتب بالنون تنبيه على الاصل كما يكتب نحو من بعد ذلك في القرآن وكما تباه بالميم في المتن
لتصوير اللفظ **قال** قبل اصله ضربتين **قال** قبل هذا ما لم لان العلة التي ذكرت في زيادة
الميم في التثنية لم تجدنا ولا اصله **قال** **قال** فلا بد لهذا التثنية من منع زيادة الميم
في ضربته لانه لو اذ تثنيته واحل عليها **قال** ليظهر جميع نوات الناء **قال** اي في كون تليها
ساكن لان ما قبل نوات الناء ساكن اما في ضربتين فلما من ان يلم اربع حركات متوالية
واما في بضرين وتضربين فلا عليه واما في اضربين فللوقف واما في لبضرين ولتضربين ولا
يبضرين ولا تضربين فللمر **قال** لانها علامة **قال** اي الناء علامة للخطاب اعترض بان
فيه علامة اخرى للخطاب هي النون فانها علامة للخطاب ولجم المؤن والحواس ان النون
علامة جمع فقط كالواو في جمع المذكر **قال** والعلامة لا تحذف **قال** ان قيل ان عدم حذف
العلامة ليس على الاطلاق فلا بد من قيد اذا لم توجد علامة اخرى قلنا كلامه في ضربتين **قال**
بالتخفيف وعدم علامة اخرى فيه معلوم فلذا تركه **قال** فادخل النون **قال** فان قيل لم
اخترت النون مع ان الواو بالزيادة حروف العلة قلنا لانه لم يكن زيادة حروف العلة اما الالف
والياء فلضمة الناء واما الواو فلنكون احدهم اجتماع علامتي جمع المذكر وجمع المؤن وقيل اعازت
النون ليكون باناء الميم وجمع المذكر الميم والنون متشابهتان في الاختصاص لان تحتها انا
مضمي **قال** قوله انا اسم لان ومضربين وتحت طرفه لغيره من الالهة **قال** وكذا الاعراب

من النون لان الميم من الضم والنون من الشايات وما بين طرفي اللسان ومن لانها شغوبان فقد هي ومن ثمة يعنى من اجل ان الميم قريب من النون تبدل الميم من النون كما بدلت النون من الميم في ضربتين في مثل عمل كل ما وقعت فيه النون ساكنة قبل الباء كما في شعباء وعبر وكروا الى هذا التعميم اخذت في قوله مثل وتذكر وجاءت الالف الميم من النون في محلا لا بد ان شاء الله تعالى قيل ان غير بقر بلفظ الميم و يكتب بالنون تنبيه على الاصل كما يكتب نحو من بعد ذلك في القرآن وكما تباه بالميم في المتن لتصوير اللفظ قال قبل اصله ضربتين قال قبل هذا ما لم لان العلة التي ذكرت في زيادة الميم في التثنية لم تجدنا ولا اصله قال فلا بد لهذا التثنية من منع زيادة الميم في ضربته لانه لو اذ تثنيته واحل عليها قال ليظهر جميع نوات الناء اي في كون تليها ساكن لان ما قبل نوات الناء ساكن اما في ضربتين فلما من ان يلم اربع حركات متوالية واما في بضرين وتضربين فلا عليه واما في اضربين فللوقف واما في لبضرين ولتضربين ولا يبضرين ولا تضربين فللمر قال لانها علامة قال اي الناء علامة للخطاب اعترض بان فيه علامة اخرى للخطاب هي النون فانها علامة للخطاب ولجم المؤن والحواس ان النون علامة جمع فقط كالواو في جمع المذكر قال والعلامة لا تحذف قال ان قيل ان عدم حذف العلامة ليس على الاطلاق فلا بد من قيد اذا لم توجد علامة اخرى قلنا كلامه في ضربتين بالتخفيف وعدم علامة اخرى فيه معلوم فلذا تركه قال فادخل النون قال فان قيل لم اخترت النون مع ان الواو بالزيادة حروف العلة قلنا لانه لم يكن زيادة حروف العلة اما الالف والياء فلضمة الناء واما الواو فلنكون احدهم اجتماع علامتي جمع المذكر وجمع المؤن وقيل اعازت النون ليكون باناء الميم وجمع المذكر الميم والنون متشابهتان في الاختصاص لان تحتها انا مضمي قال قوله انا اسم لان ومضربين وتحت طرفه لغيره من الالهة وكذا الاعراب

في مثاله وفي بعض النسخ وقع بتأخير الطرف ومنها سؤل وجواب قد مر ذكرها في قوله ان تحت
انتماض **قال** فاخترت الناء **قال** فان قيل لم يزد من حروف العلة قلنا اما الالف فلا
يزن الالتباس بتثنيته الغائب واما الواو فللالتباس بجمع المذكر واما قلنا لم تحذفها **قال**
قال لوجوده في اخواته **قال** فان قيل لم يزدت الناء في اخواته قلنا لان زيادة فيها حكم
وضعي وحق انما كان الخاطب من يلقى اليه الكلام اخبر له حرف شديد ليتنبه عند
سماعه والتي سمعها الى يلقى اليه واخبر من السديلة ثمانية احرف وهي الميم والياء والالف
والياء والطاء والياء والفاء والكاف يجتمع في اللفظ اجذت طبعك ولا يمكن زيادة
الالف كما هو وما عدا الناء ليس من حروف الزيادة فتعين الناء للزيادة **قال** ثم زيدت
الالف **قال** فان قيل لم يزد لرفع الالتباس من سائر الحروف قلنا لحقة الالف وهي
مطلوبة عندهم **قال** وقيل تحتها انما مضرا **قال** اي قبل انما زيدت النون في ضربتين لان
تحتها انما مضى وفيه نون ثم زيدت الالف لما ذكر في المتن واختصت الالف بالزيادة
اما لما ذكرنا اول وجودها في انا وحمل هذا القول على التعميم بزيادة النون والالف الى العوض
في المطالعة والتأمل في كلام المصنوع واعلم ان الاسم في ناهو الالف النون عند البصريين والالف
الاخيرة التي جاء في الوقف لبيان الحركة فهي كالحاء في الوقف وعند الكوفيين مجموع الالفين
والنون **قال** وتدخل المضرات **قال** اي المضرات وضع لئلا يحاطب او غابت تقدم
ذكر لفظا والتقدم اللفظي اما تخفيفا واما تقديرا او تقدم ذكره معناه او حكما قدرا
الغائب بتقدم الذكر اذ سطر الغائب ذلك ثم تسما تقدم الذكر الى انواع احدها
التقدم اللفظي التخيبي نحو زيد ضرب والثاني التقدم اللفظي التقديري نحو ضرب **قال**
زيد والثالث التقدم المعنوي نحو من صدق كان خيرا له والرابع التقدم الحكمي كما في ضمير
الشان نحو هو زيد منطلق واعلم ان الغرض من وضع المضرات الامحان والاختصاص
فان منها ما هو على ولا شكل ان ما قلت حروفه كان اخف مما كثرت حروفه ورفع التكرار
ورفع الالتباس لا تزي انك لو قلت جاء زيد واكرمته زيد لا يعلم ان زيد الثاني عين
الاول او عيونه لكن لو قلت جاء زيد واكرمته لم يحتمل ذلك ان قيل لم يقل وتصل المضرات
مع ان الاتصال مع المستكن والباء قلنا لئلا ينهم من الاتصال اللغوي دون النحوي
ثم اعلم ان المضرات ثلاثة المرفوع والمنصوب والمجرور والمرفوع والمنصوب منها يدخلان الا

من النون لان الميم من الضم والنون من الشايات وما بين طرفي اللسان ومن لانها شغوبان فقد هي ومن ثمة يعنى من اجل ان الميم قريب من النون تبدل الميم من النون كما بدلت النون من الميم في ضربتين في مثل عمل كل ما وقعت فيه النون ساكنة قبل الباء كما في شعباء وعبر وكروا الى هذا التعميم اخذت في قوله مثل وتذكر وجاءت الالف الميم من النون في محلا لا بد ان شاء الله تعالى قيل ان غير بقر بلفظ الميم و يكتب بالنون تنبيه على الاصل كما يكتب نحو من بعد ذلك في القرآن وكما تباه بالميم في المتن لتصوير اللفظ قال قبل اصله ضربتين قال قبل هذا ما لم لان العلة التي ذكرت في زيادة الميم في التثنية لم تجدنا ولا اصله قال فلا بد لهذا التثنية من منع زيادة الميم في ضربته لانه لو اذ تثنيته واحل عليها قال ليظهر جميع نوات الناء اي في كون تليها ساكن لان ما قبل نوات الناء ساكن اما في ضربتين فلما من ان يلم اربع حركات متوالية واما في بضرين وتضربين فلا عليه واما في اضربين فللوقف واما في لبضرين ولتضربين ولا يبضرين ولا تضربين فللمر قال لانها علامة قال اي الناء علامة للخطاب اعترض بان فيه علامة اخرى للخطاب هي النون فانها علامة للخطاب ولجم المؤن والحواس ان النون علامة جمع فقط كالواو في جمع المذكر قال والعلامة لا تحذف قال ان قيل ان عدم حذف العلامة ليس على الاطلاق فلا بد من قيد اذا لم توجد علامة اخرى قلنا كلامه في ضربتين بالتخفيف وعدم علامة اخرى فيه معلوم فلذا تركه قال فادخل النون قال فان قيل لم اخترت النون مع ان الواو بالزيادة حروف العلة قلنا لانه لم يكن زيادة حروف العلة اما الالف والياء فلضمة الناء واما الواو فلنكون احدهم اجتماع علامتي جمع المذكر وجمع المؤن وقيل اعازت النون ليكون باناء الميم وجمع المذكر الميم والنون متشابهتان في الاختصاص لان تحتها انا مضمي قال قوله انا اسم لان ومضربين وتحت طرفه لغيره من الالهة وكذا الاعراب

من النون لان الميم من الضم والنون من الشايات وما بين طرفي اللسان ومن لانها شغوبان فقد هي ومن ثمة يعنى من اجل ان الميم قريب من النون تبدل الميم من النون كما بدلت النون من الميم في ضربتين في مثل عمل كل ما وقعت فيه النون ساكنة قبل الباء كما في شعباء وعبر وكروا الى هذا التعميم اخذت في قوله مثل وتذكر وجاءت الالف الميم من النون في محلا لا بد ان شاء الله تعالى قيل ان غير بقر بلفظ الميم و يكتب بالنون تنبيه على الاصل كما يكتب نحو من بعد ذلك في القرآن وكما تباه بالميم في المتن لتصوير اللفظ قال قبل اصله ضربتين قال قبل هذا ما لم لان العلة التي ذكرت في زيادة الميم في التثنية لم تجدنا ولا اصله قال فلا بد لهذا التثنية من منع زيادة الميم في ضربته لانه لو اذ تثنيته واحل عليها قال ليظهر جميع نوات الناء اي في كون تليها ساكن لان ما قبل نوات الناء ساكن اما في ضربتين فلما من ان يلم اربع حركات متوالية واما في بضرين وتضربين فلا عليه واما في اضربين فللوقف واما في لبضرين ولتضربين ولا يبضرين ولا تضربين فللمر قال لانها علامة قال اي الناء علامة للخطاب اعترض بان فيه علامة اخرى للخطاب هي النون فانها علامة للخطاب ولجم المؤن والحواس ان النون علامة جمع فقط كالواو في جمع المذكر قال والعلامة لا تحذف قال ان قيل ان عدم حذف العلامة ليس على الاطلاق فلا بد من قيد اذا لم توجد علامة اخرى قلنا كلامه في ضربتين بالتخفيف وعدم علامة اخرى فيه معلوم فلذا تركه قال فادخل النون قال فان قيل لم اخترت النون مع ان الواو بالزيادة حروف العلة قلنا لانه لم يكن زيادة حروف العلة اما الالف والياء فلضمة الناء واما الواو فلنكون احدهم اجتماع علامتي جمع المذكر وجمع المؤن وقيل اعازت النون ليكون باناء الميم وجمع المذكر الميم والنون متشابهتان في الاختصاص لان تحتها انا مضمي قال قوله انا اسم لان ومضربين وتحت طرفه لغيره من الالهة وكذا الاعراب

فقال

من الماضى والمضارع وعينها كما سكرته والمرفوع والمنصوب والمجرور كما تدخل
الصفات والمراد بها اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وفضل التفصيل كما سبقت
ايضا والمنصوب والمجرور يتصلان بالحرف والمجرور فقط يتصل بالاسم غير الصفه كما في
بيان فان قيل لم اطلق المرفوع والمنصوب والمجرور بالمضرات مع انها متبعية والترفع
والنصب والمجرور انواع للمرفوع فلتايجاز الكونه واقعة موقع المظهر وقاية مقامه قال
ويبقى قولنا ان المضرات جميعها تنزل الى اثنين فوفا من جهة اللفظ وتبين نوعا من
المعنى ووجه تسميتها في الاصل ثلث احدها مضمر مرفوع والثاني مضمر منصوب والثالث
مضمر مجرور لا يكتفى به عن الظاهر وهو اما مرفوع او منصوب او مجرور ثم يصير لكل
واحد من تلك الثلاثة نظرا الى اتصال كل واحد منها وانفصاله فاضربوا اثنين الى
الم متصل والمنفصل في الثلاثة اى اصل لكل واحد من المضروبين في المضروب فيه حتى يصير
ما حصل من الضرب ستة ثم اخبر المجرور والمنفصل حولا يلزم جواز تقديم المجرور على الجاز
يعني لما افتقر الى التقديم والتأخير في الضماير بحسب اقتضاء المقام كما جاز تقديم
المرفوع والمنصوب في المظهر بخلافه واما الكرم وضوفا لما المنفصل من المجرور
بالمضمر مجري المظهر وكما لم يجر تقديم المجرور على الجاز في المظهر لم يضعوا المنفصل للمجرور
اذ لو وضعوه لزم جواز تقديمه على الجاز وانه غير كافي فيقولك بعد الاخبار خيبة
ثم نظر الى المرفوع المتصل وهو محفل عند العقل ثمانية عشر صورة لكن الكافي في
في الغايب والغاية باشتراك التثنية وكذلك في المخاطب والمخاطبة وفي كناية بلطين
اى التثنية بلفظ المفرد مخضوب في واحد للكلم المذكور والتمثلة المؤنث والتثنية بلفظ الجمع نحو
ضربنا في جماعة المتكلم والمؤنث في تثنية الضمير في اكثر الاحوال فيعلم
انه مدقرا ومؤنث او مذكر بالصوت واما اشتباه صوت المذكر بالمؤنث وبالعكس
ففي غاية القلة فلا اعتداد به كما مر فيقولك بعد اسقاط الستة من ثمانية عشر وجها
في المرفوع المتصل اثنى عشر نوعا واذا صار المرفوع المتصل الذي هو قسم واحد من تلك الاقسام
لحتم اثنى عشر نوعا فيصير كل واحد من الاقسام الاربعة مثل القسم الواحد الى المرفوع المتصل
فيحصل بضرب خمسة اى المتصلات الثلاث والمنفصلين في اثنى عشر الباقية من ثمانية عشر صورة
نوعا فبقيل حصرا لاثني عشر المرفوع المتصل قول فان قيل لم قدم المرفوع على المنصوب والمنصوب

والنصب والمجرور يتصلان بالحرف والمجرور فقط يتصل بالاسم غير الصفه كما في بيان فان قيل لم اطلق المرفوع والمنصوب والمجرور بالمضرات مع انها متبعية والترفع والنصب والمجرور انواع للمرفوع فلتايجاز الكونه واقعة موقع المظهر وقاية مقامه قال ويبقى قولنا ان المضرات جميعها تنزل الى اثنين فوفا من جهة اللفظ وتبين نوعا من المعنى ووجه تسميتها في الاصل ثلث احدها مضمر مرفوع والثاني مضمر منصوب والثالث مضمر مجرور لا يكتفى به عن الظاهر وهو اما مرفوع او منصوب او مجرور ثم يصير لكل واحد من تلك الثلاثة نظرا الى اتصال كل واحد منها وانفصاله فاضربوا اثنين الى

الم متصل والمنفصل في الثلاثة اى اصل لكل واحد من المضروبين في المضروب فيه حتى يصير ما حصل من الضرب ستة ثم اخبر المجرور والمنفصل حولا يلزم جواز تقديم المجرور على الجاز يعني لما افتقر الى التقديم والتأخير في الضماير بحسب اقتضاء المقام كما جاز تقديم المرفوع والمنصوب في المظهر بخلافه واما الكرم وضوفا لما المنفصل من المجرور بالمضمر مجري المظهر وكما لم يجر تقديم المجرور على الجاز في المظهر لم يضعوا المنفصل للمجرور اذ لو وضعوه لزم جواز تقديمه على الجاز وانه غير كافي فيقولك بعد الاخبار خيبة ثم نظر الى المرفوع المتصل وهو محفل عند العقل ثمانية عشر صورة لكن الكافي في في الغايب والغاية باشتراك التثنية وكذلك في المخاطب والمخاطبة وفي كناية بلطين اى التثنية بلفظ المفرد مخضوب في واحد للكلم المذكور والتمثلة المؤنث والتثنية بلفظ الجمع نحو ضربنا في جماعة المتكلم والمؤنث في تثنية الضمير في اكثر الاحوال فيعلم انه مدقرا ومؤنث او مذكر بالصوت واما اشتباه صوت المذكر بالمؤنث وبالعكس ففي غاية القلة فلا اعتداد به كما مر فيقولك بعد اسقاط الستة من ثمانية عشر وجها في المرفوع المتصل اثنى عشر نوعا واذا صار المرفوع المتصل الذي هو قسم واحد من تلك الاقسام لحتم اثنى عشر نوعا فيصير كل واحد من الاقسام الاربعة مثل القسم الواحد الى المرفوع المتصل فيحصل بضرب خمسة اى المتصلات الثلاث والمنفصلين في اثنى عشر الباقية من ثمانية عشر صورة نوعا فبقيل حصرا لاثني عشر المرفوع المتصل قول فان قيل لم قدم المرفوع على المنصوب والمنصوب

بالاسم الصفه عند بغيره

لث

ع

لث

ع

لث

ع

لث

ع

على المجرور لم قدم متصل المرفوع والمنصوب على منفصلهما قلنا لان المرفوع مقدم يكون
حق الفاعل التقديم وان المنصوب منفعل بلا واسطة والمجرور بواسطه وان المتصل
مقدم كونه اخص ولذا قالوا الاصل في الضماير الاتصال لزيادة اختصاره وشدة
امتزاجه بمتعلقه وانما يتصل بالموجب وان المرفوع والمنصوب اذا اجتمعا قدم المرفوع
لشدة الاتصال بخبره وكذا تقدم ما هو في حكم الفاعل من المفاعيل نحو اعطيتك
ويجوز اعطيتك ايتاء واعطيتك ايتاء في الاتصال قال نحو ضرب الرضيناؤه
هذا مثال دخول المرفوع على الفعل ومثال دخوله الاسم المشتق نحو زيد ضارب اى ضارب
قال لا اتحاد يخرجهما واجتماع الواوين اقول قوله اجتماع الواوين على لفظ القلب
المتضمن له قوله لكن جعل الواو ميماء وقوله لا اتحاد يخرجهما على القلب كذا عن قلب
الواو ميماء وانما تقدم من العلم مع ان الاولى اواخرها نظر الى الظاهر من قوله لكن جعل
الواو ميماء وقيل حتى يقع الفتحة التي هي قبله في حذف نفسها من حيث انها حركه على الواو الضمير
وكون الفتحة خفيفة بالنسبة الى الهمزة والكسرة ان قبلها فيزم قلب واو هو ميماء قلنا
ان واوه تحذف في المعانقة فلا يعتبر فيه ثقله كحركة واوه وادخل الميم في انما اقول يعني
ادخل الميم في انما اقول ان القياس ان يجرى انما انتا انتا انتا بالتحفيف لئلا يلتبس
الفرق بالان لا شاع كما مر في ضربها وحمل الجمع سواء كان المذكر والمؤنث عليه في ادخال الميم قبل
انتا وانتمى ثم حذف الواو في تنويعها في ضربها من لانه يوجد في كل منهم اسم آخر واو
وما قبلها مضمم ووقع الادغام في اثنين بعد قلب الميم في انما اقول انتا كما مر في وفي
الاول واغاضم الماء في قوله تعالى عليه الله ليجعل على خومنه او ضم الماء لغرض اهل الجاهز فقلنا
على الاصل دل ويجعل يا ايها الفاعل لما كان الاصل في قولنا هو هو هو هو واغاضم
ان الاصل في ايضا ميماء هي هذا من صلب البصريين لان الواو في قولنا هو هو هو هو واغاضم
الكلمة عندهم وانما عند الكوفيين فلا شاع تقوية للاسم والضمير هو الهاء ووجهه بدليل نحو
في التثنية والجمع ولا هو الاول لان حرف الاشباع لا يجرى اذا حركت هذا فاعلم ان ياء
في جعل الماء وحمل كسرة الهاء فتحة اللام اذا تعلق بشئ آخر نحو هو هو واغاضم
المؤنث بالمذكر واختصته بالفتحة وتنفصل الكلام في هذا المقام ان واوه هو قلب ياء
اذا ولي ايتاء او اكسره لان الهاء حرف فخر فلا يكون حائرا فلم يقلب ياء في الفاعل لتبس

كامل وما كان له في المرفوع والمنصوب والمجرور كما تدخل الصفات والمراد بها اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وفضل التفصيل كما سبقت ايضا والمنصوب والمجرور يتصلان بالحرف والمجرور فقط يتصل بالاسم غير الصفه كما في بيان فان قيل لم اطلق المرفوع والمنصوب والمجرور بالمضرات مع انها متبعية والترفع والنصب والمجرور انواع للمرفوع فلتايجاز الكونه واقعة موقع المظهر وقاية مقامه قال ويبقى قولنا ان المضرات جميعها تنزل الى اثنين فوفا من جهة اللفظ وتبين نوعا من المعنى ووجه تسميتها في الاصل ثلث احدها مضمر مرفوع والثاني مضمر منصوب والثالث مضمر مجرور لا يكتفى به عن الظاهر وهو اما مرفوع او منصوب او مجرور ثم يصير لكل واحد من تلك الثلاثة نظرا الى اتصال كل واحد منها وانفصاله فاضربوا اثنين الى

والنصب والمجرور يتصلان بالحرف والمجرور فقط يتصل بالاسم غير الصفه كما في بيان فان قيل لم اطلق المرفوع والمنصوب والمجرور بالمضرات مع انها متبعية والترفع والنصب والمجرور انواع للمرفوع فلتايجاز الكونه واقعة موقع المظهر وقاية مقامه قال ويبقى قولنا ان المضرات جميعها تنزل الى اثنين فوفا من جهة اللفظ وتبين نوعا من المعنى ووجه تسميتها في الاصل ثلث احدها مضمر مرفوع والثاني مضمر منصوب والثالث مضمر مجرور لا يكتفى به عن الظاهر وهو اما مرفوع او منصوب او مجرور ثم يصير لكل واحد من تلك الثلاثة نظرا الى اتصال كل واحد منها وانفصاله فاضربوا اثنين الى

منه من جهة الميم في انما اقول ان القياس ان يجرى انما انتا انتا انتا بالتحفيف لئلا يلتبس الفرق بالان لا شاع كما مر في ضربها وحمل الجمع سواء كان المذكر والمؤنث عليه في ادخال الميم قبل انتا وانتمى ثم حذف الواو في تنويعها في ضربها من لانه يوجد في كل منهم اسم آخر واو وما قبلها مضمم ووقع الادغام في اثنين بعد قلب الميم في انما اقول انتا كما مر في وفي الاول واغاضم الماء في قوله تعالى عليه الله ليجعل على خومنه او ضم الماء لغرض اهل الجاهز فقلنا على الاصل دل ويجعل يا ايها الفاعل لما كان الاصل في قولنا هو هو هو هو واغاضم ان الاصل في ايضا ميماء هي هذا من صلب البصريين لان الواو في قولنا هو هو هو هو واغاضم الكلمة عندهم وانما عند الكوفيين فلا شاع تقوية للاسم والضمير هو الهاء ووجهه بدليل نحو في التثنية والجمع ولا هو الاول لان حرف الاشباع لا يجرى اذا حركت هذا فاعلم ان ياء في جعل الماء وحمل كسرة الهاء فتحة اللام اذا تعلق بشئ آخر نحو هو هو واغاضم المؤنث بالمذكر واختصته بالفتحة وتنفصل الكلام في هذا المقام ان واوه هو قلب ياء اذا ولي ايتاء او اكسره لان الهاء حرف فخر فلا يكون حائرا فلم يقلب ياء في الفاعل لتبس

منه من جهة الميم في انما اقول ان القياس ان يجرى انما انتا انتا انتا بالتحفيف لئلا يلتبس الفرق بالان لا شاع كما مر في ضربها وحمل الجمع سواء كان المذكر والمؤنث عليه في ادخال الميم قبل انتا وانتمى ثم حذف الواو في تنويعها في ضربها من لانه يوجد في كل منهم اسم آخر واو وما قبلها مضمم ووقع الادغام في اثنين بعد قلب الميم في انما اقول انتا كما مر في وفي الاول واغاضم الماء في قوله تعالى عليه الله ليجعل على خومنه او ضم الماء لغرض اهل الجاهز فقلنا على الاصل دل ويجعل يا ايها الفاعل لما كان الاصل في قولنا هو هو هو هو واغاضم ان الاصل في ايضا ميماء هي هذا من صلب البصريين لان الواو في قولنا هو هو هو هو واغاضم الكلمة عندهم وانما عند الكوفيين فلا شاع تقوية للاسم والضمير هو الهاء ووجهه بدليل نحو في التثنية والجمع ولا هو الاول لان حرف الاشباع لا يجرى اذا حركت هذا فاعلم ان ياء في جعل الماء وحمل كسرة الهاء فتحة اللام اذا تعلق بشئ آخر نحو هو هو واغاضم المؤنث بالمذكر واختصته بالفتحة وتنفصل الكلام في هذا المقام ان واوه هو قلب ياء اذا ولي ايتاء او اكسره لان الهاء حرف فخر فلا يكون حائرا فلم يقلب ياء في الفاعل لتبس

هذا هو الوجه في ان الالف في قوله
 واياه فاقبل قلبه في كل ضربها مع
 ان الالف في قوله واياه فاقبل قلبه
 في كل ضربها مع ان الالف في قوله
 واياه فاقبل قلبه في كل ضربها مع

المثبت بالمدرك في هي وعلمه في علمه ان هذه الصورة التي هي صورة في الموثق واصلة بقلب
 واياه فاقبل قلبه في كل ضربها مع ان الالف في قوله واياه فاقبل قلبه في كل ضربها مع
 بمسوز او ياء ساكنة وكلنا اطراف الباب فان قيل حذف الواو في هذا تعاقبا بشي و
 قلبت الياء في هي وعلمه فلم يعكس الامر مع ان حروف العلم وقعت في الطرف فيهما قلنا ان في هو
 مع وقوع الواو على الطرف ما قبلها مضموم والضم انقل قال على الياء الضعيف مع ضعفها
 اي مع بقاء ضعف الياء لعدم سكون ما قبلها حتى تحصل لها قوة كالياء في قلبه والواو في قوله
 قيل الضمير يرجع الى الفتحة قال نحو ضربه المضربا قول هذا مثال دخول المنصوب بالفعل
 ومثال دخول الاسم المضاف نحو ضارب ومثالا دخول الحرف نحو اقبل في حالة واحدة اقول
 قلنا لا يقال ضربت بفتح التاء وضربت بفتح التاء بل يقال ضربت بفتح التاء وضربت بفتح
 فان المنصوب يضاف الى الضمير صاد كانها غير لان المضاف غير المضاف اليه وان كان
 الامتزاج بينهما قال وهذا قول اي لا حل لان المفعول الاول في افعال القلوب ليس مفعولا
 في الحقيقة بل المفعول في الحقيقة مضموم الجملة او الثاني وذكر الاول ليرتب الثاني عليه قيل في
 تقدير علمك فاضلا علمك فضلك وفي تقدير علمتي فاضلا علمك فضلي وهذا التقدير ظاهر
 ان الاول ليس بمفعول في الحقيقة قال واتى من الجور المتصل نحو ضارب الياء في قوله اقبل
 الجور وكلف المنصوب المتصل وذلك لان الالف في قوله واياه فاقبل قلبه في كل ضربها مع
 كالمضروب لكن بواسطة فان قلبه لم يحمول على متصلة قلنا لان الجور لا بد وان يكون متصلا
 وشال دخول الجور والحرف نحو له والاسم كجاء نحو له فاعلم فمما سبق ان المرفوع والمنصوب
 يدخلان الفعل وهما الجور ويدخلان الصفات والمنصوب والجور يدخلان الحرف
 الجور فقط يدخل الاسم الجاء وما علم انك قد عرفت ان الاسم في انت واخواته هو
 ان وباقي الحروف التي تتدل على من هو له وكذلك الاسم في هو واخواته هو لها على الراجح
 واما في اياك اياي واياه فتدخلا في قوله فقال بعضهم ان ايا اسم ظاهر وقال ابو اسحق
 انه اسم ظاهر لكنه لازم للاضافة وقال ابن دسوقي انه متوسط بين الظاهر والمضموم
 الاشارة وقال المبرد هو اسم مضاف اليه ما بعده كاضافة كل وقال الكوفيون اياها
 لما ياتي بعدها من الكاف والهاء والياء فالضامير عند حروف الجر والياء والياء
 وقال بعضهم ان ايا كمال هو الاسم والختار ان ايا اسم مضموم وما يقع بعدها حروف دال

هذا هو الوجه في ان الالف في قوله
 واياه فاقبل قلبه في كل ضربها مع
 ان الالف في قوله واياه فاقبل قلبه
 في كل ضربها مع ان الالف في قوله
 واياه فاقبل قلبه في كل ضربها مع

على ما هو واليه ذهب جمهورهم والاختصاص ابو طي والناسخون كلهم ولا محل لهن الجور ومن المعبر
 وانما هي لامات كالنوين وقاء التانيث وباء النسبة وكل من الطوايف مع ومناقضات
 فلا نطوق بذكرها الكتاب قال جعل الواو ياء اقبل لان من القاعن المقررة ان الواو
 والياء اذا اجتمعا وسبقت احدهما بالنسكون تغلب الواو ياء اما لان مخرجها وان
 كانا من عدي لكان بمقتضى المثلين لما فيهما من المد فكلهما اجتماعهما واما ان لا يغلب
 ان يكون الاخيرة هي الواو والياء فان كان الاول يلزم الخروج من ياء لازمة الى الواو لازمة
 وهو انقل كان الخروج من الكسرة الى الضمة ثقيل وان كان الثاني يلزم الخروج من واو لازمة الى
 ياء لازمة وهو انقل كان الخروج من الضمة الى الكسرة ثقيل فان قيل قلب الواو ياء عند
 اجتماعهما ولم يعكس الامر قلنا لان الياء خفيف ولكن لهذا القلب شرطان بعضهما عدية
 وبعضها وجودية احدهما ان يكون الواو والياء في غير صيغة افعلا لانها لم تغلب في يوم
 في قولهم يوم ايوم اي شديد الغم والثاني ان لا يكون ما قبل الواو لما نحو حيتوة اسم رجل
 وصيون لان الالف لا تغني والثالث ان يكون الواو ساكنة لكن الادغام ويحصل
 التحفيف والرابع ان لا يكون الياء بلا عن شيء كما في ديوان اي اصله ديوان لان البدل
 متأخر من المبدل منه والحكم يتجبر على المبدل منه دون البدل ونحوه ان لا يكون للتصغير
 كما في استود تصغير اسود فان ابدال الواو فيه ليس واجب قال والمرفوع المتصل
 اقول اعلم ان المرفوع المتصل دون المظلل المنصوب والجور دون المرفوع المنفصل
 كما يكون بارزا نحو ضربت بالحركات وضربا وضربا يكون مستقرا ايضا في خمسة مواضع
 جواز في بعضها وجوبا في بعضها قال في الغايب اقول هذا وما يعطف عليه محتمل
 ان يكون خبرا مبتدئا محذوف تقديره احدها في الغايب وان يكون بدلا من قوله
 حته والثاني اولى اي يستقر الضمير المرفوع المتصل جوازا في الغايب المفرد من الماضي
 والمضارع واما الغايب ونهيه نحو زيد يضرب وزيد يضرب وليضرب ولا
 يضرب قال وفي الغايبة اقول اي الضمير المرفوع المتصل يستقر جوازا ايضا
 في الغايبة المفردة ما ضيا ومضيا وامر او نهي نحو هذ ضربت وتضرب لتضرب
 ولا تضرب وانما يستقر في الغايبة المفردة والغايبة المفردة لان الغيبة ضعيفة
 فانحفة لحاصلة بالاستتار مناسبة لان قيل لم قيلتم الغايب والغايبة بالافراد

هذا هو الوجه في ان الالف في قوله
 واياه فاقبل قلبه في كل ضربها مع
 ان الالف في قوله واياه فاقبل قلبه
 في كل ضربها مع ان الالف في قوله
 واياه فاقبل قلبه في كل ضربها مع

هذا هو الوجه في ان الالف في قوله
 واياه فاقبل قلبه في كل ضربها مع
 ان الالف في قوله واياه فاقبل قلبه
 في كل ضربها مع ان الالف في قوله
 واياه فاقبل قلبه في كل ضربها مع

هذا هو الوجه في ان الالف في قوله
 واياه فاقبل قلبه في كل ضربها مع
 ان الالف في قوله واياه فاقبل قلبه
 في كل ضربها مع ان الالف في قوله
 واياه فاقبل قلبه في كل ضربها مع

هذا هو الوجه في ان الالف في قوله
 واياه فاقبل قلبه في كل ضربها مع
 ان الالف في قوله واياه فاقبل قلبه
 في كل ضربها مع ان الالف في قوله
 واياه فاقبل قلبه في كل ضربها مع

تقال غير الشيء اي مضى وعين الشيء اي بقي في الحركات والتكتات اقول فان قيل ان
السكتات واقلة ثلثة فيلزم ان يكون في ضارب ثلث سواكن قلنا لجمع السكتات للمساكنة
والاخر اذ يقول في الحركات اوان الالف واللام اذا دخل على الجمع يفتح عن معني جمعية و
يتناول ذلك الجمع على الوجه لا يراى الجسد اذا عرفت هذا فاعلم انما سمى المضارع مضار
لان المضارع المشابه وهو ياء الاسم من جهة اللفظ والاستعمال والمعنى فكانت اخوان
رضاعا اما في المشابهة اسم الفاعل في الحركات والتكتات وفي ترتيبها وعدد الحروف
نحو ضارب ويضرب ومكرم ويكرم واما الاستعمال فيزوجهين احدهما في وقوعه صفة
للشركة نحو ضربت برجل ضارب وممرت برجل يضرب وفيه نظر لان الصفة ليست هي
المضارع فقط بل هي اعم المضارع مع فاعله المستوفية وثانيهما في قول الامم ابتداء اي
اللام التي تنيد التاكيد نحو ان زيد القايوم وليقوم فان قيل لم تقدم هذه اللام مع انها
لا ابتداء قلنا لا لا يخلو اما ان تدخل على افعالها غير جائز كراهم اجتماع
الحرفين المشتبين في المعنى وهو التاكيد ههنا واما المعنى في وجهي على ما ذكره للمصاحف
انما يشابه باسم الجنس في العموم والخصوص يعني ان الجنس يخص بلام العهد بعد ان كان شايعا في
اكثر فالتاكيد اذا قلت جاني رجل يكون شاملا لكل ذكر من بني آدم جاوز جذا البلوغ على البديل
واذا قلت الرجل باللام يخص بواحد منهم اي بالمعهود كما يخص المضارع بسوف والتسين و
اللام بعد ان كان صالحا للزمان الحاضر والمستقبل وثانيهما انه مشابه بالعين في مطلقه لا
فكما ان العين مشوكة بين الذهب والجارية وكفر الميزان والباصق والشمس وخيار الشيء لذلك
المضارع مشوكة بين الحال والاستقبال على الاصح واعلم ان المراد بالحال اجزاء من طرف
الماضي والمستقبل يعقب بعضها بعضا من غير فطر مهلة وتراخ والحال كما في ذلك هو العرف
ولذلك يقال زيد يصلي حينما يكون في الصلوة مع ان بعض اجزائها من بعض ما يستقبل
والا فلا وجودها في الحقيقة كما ليس لها صيغة خاصة لانها اذ مضى خرجت من الماضي لحظة اول
جزء من المستقبل غير ان يعتبر بينهما شيء يسمى حالا واعلم ان الوجه المذكور يقتض
جميعها بالماضي لكنه لا يضرب كونها وجوها بتسمية المضارع مضار لان الاطراد ليس بلام
التسمية اذ اعتبار التناوب في التسمية لئلا يجمع الاسم على غيره حاله الوضع الا انه يضرب كون
المضارع معرنا بسبب المشابهة كسلف فوجب بيان وجه ليس في الماضي وهو ان المضارع

تقال غير الشيء اي مضى وعين الشيء اي بقي في الحركات والتكتات اقول فان قيل ان السكتات واقلة ثلثة فيلزم ان يكون في ضارب ثلث سواكن قلنا لجمع السكتات للمساكنة والآخر اذ يقول في الحركات اوان الالف واللام اذا دخل على الجمع يفتح عن معني جمعية ويتناول ذلك الجمع على الوجه لا يراى الجسد اذا عرفت هذا فاعلم انما سمى المضارع مضار لان المضارع المشابه وهو ياء الاسم من جهة اللفظ والاستعمال والمعنى فكانت اخوان رضاعا اما في المشابهة اسم الفاعل في الحركات والتكتات وفي ترتيبها وعدد الحروف نحو ضارب ويضرب ومكرم ويكرم واما الاستعمال فيزوجهين احدهما في وقوعه صفة للشركة نحو ضربت برجل ضارب وممرت برجل يضرب وفيه نظر لان الصفة ليست هي المضارع فقط بل هي اعم المضارع مع فاعله المستوفية وثانيهما في قول الامم ابتداء اي اللام التي تنيد التاكيد نحو ان زيد القايوم وليقوم فان قيل لم تقدم هذه اللام مع انها لا ابتداء قلنا لا لا يخلو اما ان تدخل على افعالها غير جائز كراهم اجتماع الحرفين المشتبين في المعنى وهو التاكيد ههنا واما المعنى في وجهي على ما ذكره للمصاحف انما يشابه باسم الجنس في العموم والخصوص يعني ان الجنس يخص بلام العهد بعد ان كان شايعا في اكثر فالتاكيد اذا قلت جاني رجل يكون شاملا لكل ذكر من بني آدم جاوز جذا البلوغ على البديل واذا قلت الرجل باللام يخص بواحد منهم اي بالمعهود كما يخص المضارع بسوف والتسين واللام بعد ان كان صالحا للزمان الحاضر والمستقبل وثانيهما انه مشابه بالعين في مطلقه لا فكما ان العين مشوكة بين الذهب والجارية وكفر الميزان والباصق والشمس وخيار الشيء لذلك المضارع مشوكة بين الحال والاستقبال على الاصح واعلم ان المراد بالحال اجزاء من طرف الماضي والمستقبل يعقب بعضها بعضا من غير فطر مهلة وتراخ والحال كما في ذلك هو العرف ولذلك يقال زيد يصلي حينما يكون في الصلوة مع ان بعض اجزائها من بعض ما يستقبل والا فلا وجودها في الحقيقة كما ليس لها صيغة خاصة لانها اذ مضى خرجت من الماضي لحظة اول جزء من المستقبل غير ان يعتبر بينهما شيء يسمى حالا واعلم ان الوجه المذكور يقتض جميعها بالماضي لكنه لا يضرب كونها وجوها بتسمية المضارع مضار لان الاطراد ليس بلام التسمية اذ اعتبار التناوب في التسمية لئلا يجمع الاسم على غيره حاله الوضع الا انه يضرب كون المضارع معرنا بسبب المشابهة كسلف فوجب بيان وجه ليس في الماضي وهو ان المضارع

تقال غير الشيء اي مضى وعين الشيء اي بقي في الحركات والتكتات اقول فان قيل ان السكتات واقلة ثلثة فيلزم ان يكون في ضارب ثلث سواكن قلنا لجمع السكتات للمساكنة والآخر اذ يقول في الحركات اوان الالف واللام اذا دخل على الجمع يفتح عن معني جمعية ويتناول ذلك الجمع على الوجه لا يراى الجسد اذا عرفت هذا فاعلم انما سمى المضارع مضار لان المضارع المشابه وهو ياء الاسم من جهة اللفظ والاستعمال والمعنى فكانت اخوان رضاعا اما في المشابهة اسم الفاعل في الحركات والتكتات وفي ترتيبها وعدد الحروف نحو ضارب ويضرب ومكرم ويكرم واما الاستعمال فيزوجهين احدهما في وقوعه صفة للشركة نحو ضربت برجل ضارب وممرت برجل يضرب وفيه نظر لان الصفة ليست هي المضارع فقط بل هي اعم المضارع مع فاعله المستوفية وثانيهما في قول الامم ابتداء اي اللام التي تنيد التاكيد نحو ان زيد القايوم وليقوم فان قيل لم تقدم هذه اللام مع انها لا ابتداء قلنا لا لا يخلو اما ان تدخل على افعالها غير جائز كراهم اجتماع الحرفين المشتبين في المعنى وهو التاكيد ههنا واما المعنى في وجهي على ما ذكره للمصاحف انما يشابه باسم الجنس في العموم والخصوص يعني ان الجنس يخص بلام العهد بعد ان كان شايعا في اكثر فالتاكيد اذا قلت جاني رجل يكون شاملا لكل ذكر من بني آدم جاوز جذا البلوغ على البديل واذا قلت الرجل باللام يخص بواحد منهم اي بالمعهود كما يخص المضارع بسوف والتسين واللام بعد ان كان صالحا للزمان الحاضر والمستقبل وثانيهما انه مشابه بالعين في مطلقه لا فكما ان العين مشوكة بين الذهب والجارية وكفر الميزان والباصق والشمس وخيار الشيء لذلك المضارع مشوكة بين الحال والاستقبال على الاصح واعلم ان المراد بالحال اجزاء من طرف الماضي والمستقبل يعقب بعضها بعضا من غير فطر مهلة وتراخ والحال كما في ذلك هو العرف ولذلك يقال زيد يصلي حينما يكون في الصلوة مع ان بعض اجزائها من بعض ما يستقبل والا فلا وجودها في الحقيقة كما ليس لها صيغة خاصة لانها اذ مضى خرجت من الماضي لحظة اول جزء من المستقبل غير ان يعتبر بينهما شيء يسمى حالا واعلم ان الوجه المذكور يقتض جميعها بالماضي لكنه لا يضرب كونها وجوها بتسمية المضارع مضار لان الاطراد ليس بلام التسمية اذ اعتبار التناوب في التسمية لئلا يجمع الاسم على غيره حاله الوضع الا انه يضرب كون المضارع معرنا بسبب المشابهة كسلف فوجب بيان وجه ليس في الماضي وهو ان المضارع

تتعاقب على صيغة ومي كوز ما مؤر ب نحو لتقريب وعلة نحو جئت لك لتكرمني وتساونا نحو لا
تذهب انت تقتل كما ان للاسم معان تتعاقب عليه يتعاقب المعامل وهي الفاعلية والمفعولية
والاضافة فهذا الشك في الاعراب قال وعينت الالف واللام في الماضي المضارع
لاختلاف معنيهما وتلك الاختلاف اما ان يكون يقتصر الحرف والزيادة لا وجه الا في كباين
في المتن فتعنت الزيادة وتلك الزيادة انما كانت في الاول دون الاخر لما ذكر في الكتاب
ولم يكن في الماضي لم يكن المراد عليه ماضيا والمجرد مستقبلا لما عرفت في المتن ايضا ولم
يكن الزيادة غير الحرف لئلا يلزم الزيادات وكانت حروفا لم تدوالين كقوله دورها
على الستم في الكلام اذ المتكلم لا يخلو عنها او عن بعضها اعني الحركات والحركات تجري النفس
واستيفاس السامع بها مستل من الحرفة لاجابة للشك الناشئ عن الزيادة والحديث اما
صادري الكلام وحل او عن مع غير او عن الغائب والغائبة او عن الخاطب والمخاطبة
طبعوا لان زيادوا في الواو وفانزل على المضارعة وعلى هذه المعاني جريا على طريق طلب
الاجاز فاختصوا حروف العلة لتلك الالف لما ذكرنا فعيقت الالف للمتكلم وحل لان
الالف الى اخر ثم جعلوا الالف مع باعطاء الحركات لا متناع الابتداء بالكان قال
وعينت الواو والالف اعني عينت الواو للمخاطبة مطلقا كونها من متهمي الخطاب وهو الشفاعة
ثم قلبت الواو واذا لانها كثيرا ما تبدل من الواو نحو ثراث بمعنى الميراث ونجاء بمعنى
التلقاء والاصل وراث ونجاء حتى لا يجمع الواوات وهو مستكره لان الصوق كمال
من اجتماعها يشبه ثراث الكلب واما نحو قوله ته آو و نصرا فليس فيه ذلك لاجتماع
المستكره لان قطع الواو العطف لما لا يتعذر فيه ولعدم الاجتماع في كلمة واحدة صار كان
الواوات لم يجمع من غير الواو والاثنية فير ساكنة يمكن ادغامها في الثالث فيندفع
الحذو والادغام في الاصل واما قلنا حتى لا يجمع الواوات لان الواو تاجتمع فاء الكلمة
نحو جمل و وعد فلور ذريت عليها واواخي لعلامة الاستقبال ثم دخلت عليه الواو اطفح
لاجتماع الواوات فيكون وو وجلى برفع اللام وقلبتيما لم تقع الواو ولا طرفا للبا
وجعلوا التاء المقولبة عن الواو علامة للخطاب اذا عرفت هذا فاعلم ان قول المتكلم فيما سبق
المخاطب منها والغائب فيها في يوم المذكر والمؤنث سواء كان المخاطب الغائب مفردا
او متناهما او جمعها فان قيل لقال الواو للمخاطب مع ان هذه الواو التي ابدلت عنها التاء لعل

تقال غير الشيء اي مضى وعين الشيء اي بقي في الحركات والتكتات اقول فان قيل ان السكتات واقلة ثلثة فيلزم ان يكون في ضارب ثلث سواكن قلنا لجمع السكتات للمساكنة والآخر اذ يقول في الحركات اوان الالف واللام اذا دخل على الجمع يفتح عن معني جمعية ويتناول ذلك الجمع على الوجه لا يراى الجسد اذا عرفت هذا فاعلم انما سمى المضارع مضار لان المضارع المشابه وهو ياء الاسم من جهة اللفظ والاستعمال والمعنى فكانت اخوان رضاعا اما في المشابهة اسم الفاعل في الحركات والتكتات وفي ترتيبها وعدد الحروف نحو ضارب ويضرب ومكرم ويكرم واما الاستعمال فيزوجهين احدهما في وقوعه صفة للشركة نحو ضربت برجل ضارب وممرت برجل يضرب وفيه نظر لان الصفة ليست هي المضارع فقط بل هي اعم المضارع مع فاعله المستوفية وثانيهما في قول الامم ابتداء اي اللام التي تنيد التاكيد نحو ان زيد القايوم وليقوم فان قيل لم تقدم هذه اللام مع انها لا ابتداء قلنا لا لا يخلو اما ان تدخل على افعالها غير جائز كراهم اجتماع الحرفين المشتبين في المعنى وهو التاكيد ههنا واما المعنى في وجهي على ما ذكره للمصاحف انما يشابه باسم الجنس في العموم والخصوص يعني ان الجنس يخص بلام العهد بعد ان كان شايعا في اكثر فالتاكيد اذا قلت جاني رجل يكون شاملا لكل ذكر من بني آدم جاوز جذا البلوغ على البديل واذا قلت الرجل باللام يخص بواحد منهم اي بالمعهود كما يخص المضارع بسوف والتسين واللام بعد ان كان صالحا للزمان الحاضر والمستقبل وثانيهما انه مشابه بالعين في مطلقه لا فكما ان العين مشوكة بين الذهب والجارية وكفر الميزان والباصق والشمس وخيار الشيء لذلك المضارع مشوكة بين الحال والاستقبال على الاصح واعلم ان المراد بالحال اجزاء من طرف الماضي والمستقبل يعقب بعضها بعضا من غير فطر مهلة وتراخ والحال كما في ذلك هو العرف ولذلك يقال زيد يصلي حينما يكون في الصلوة مع ان بعض اجزائها من بعض ما يستقبل والا فلا وجودها في الحقيقة كما ليس لها صيغة خاصة لانها اذ مضى خرجت من الماضي لحظة اول جزء من المستقبل غير ان يعتبر بينهما شيء يسمى حالا واعلم ان الوجه المذكور يقتض جميعها بالماضي لكنه لا يضرب كونها وجوها بتسمية المضارع مضار لان الاطراد ليس بلام التسمية اذ اعتبار التناوب في التسمية لئلا يجمع الاسم على غيره حاله الوضع الا انه يضرب كون المضارع معرنا بسبب المشابهة كسلف فوجب بيان وجه ليس في الماضي وهو ان المضارع

والغايبتين ايضا قلنا ان الواضع وضع الخطاب ثم ابدت تاء واما الغايبة والغايبتين
 فاتبعتا بالخطاب تاء وقال بعضهم التاء في الغايبة والغايبتين تاء الثانية الساكنة
 قلنا وقعت في الابتداء حركتها لتعذر الابتداء بالساكن فان قيل لم تتبعنا بالمخاطبة مع لزوم
 الانسب فيها الياء لحياتها في هذا علامة للثاني قلنا انما لم نجعل الياء علامة لثانيها لئلا يلتبس
 بالغايبة والغايبتين وان كانا تلتبسنا بزيادة التاء بالمخاطبة والمخاطبة انما هي
 اسهل اذ لا يلتبس بالاقرب اشكل مع ان اتباع الغايبة والغايبتين بالمخاطبة ولما اتبع
 الحذف لاشتراكها في الماضي في جعل التاء علامة نحو ضربت وضربت فان لم تزد التاء
 في جمع الغايبة مع ان الاطلاق مطلق قلت لئلا يلزم اجتماع علامة الثانية التاء والتون
 ومن ثم اقول اني لا استكرهم اجتماع الواو في قوله كلمة واو ولم توجد الواو
 الزائدة في اول من كل كلمة باستقرار كلام العرب والاستقرار حجة عند العلماء وحكم
 ان واو وزيتل اصل الورد على اسم بلدة وقبل هو الداهية اي الام العظيم قال وعينت
 الياء للغايبة اقول اني عينت الياء للغايبة مع هذا كل او مثنى او مجزعا ولجميع المؤنث
 الغايبة لان الياء من وسط الهمزة وان خرج الياء من وسط بين مخارج الهمزة ولو اورد
 الغايبة دبر بين المتكلم والمخاطب فمنا سببه الا انه عدل عن هذا في الغايبة والغايبة
 لما عرفت واعلم ان المراد من الغايبة غير المتكلم والمخاطب ليشغل كما خبرنا اني ليس بمكلم
 لا مخاطب يقرض بان الياء تستعمل في الواجب تعالى في فعل الله ما يشاء ويحكم ما يريد ولا
 يطلق عليه الغايبة عند اصحابنا وانما تعالى ليس بذكر تعالى عن ذلك علقا كبيرا وانتم قلتم
 الياء للغايبة لذكره في ان يجاب عن الاول بان اطلاق الغايبة عليه تعالى على مذهب
 المعتزلة والكرامية فانهم يقولون اذا دل العقل على ان معنى اللفظ ثابت في حق تعالى جاز
 اطلاق ذلك اللفظ عليه سواء ورد به الاذن او لم يرد وهو قولنا في بركاتنا من اصحابنا على
 ان اصحابنا يظنون الغايبة عليه تعالى في بحث الرؤية في الرد على المتكبرين بقوله تعالى
 الغايبة على الشاهد فاسد ويمكن ان يجاب عنهما معا بان المراد به اللفظ فاذا قلت ان الله
 يحكم فانه لفظ مذكر غايبة لان ليس يحكم ولا مخاطب قال اذا كان مع غيره اقول انما حقيقة
 نحو انا وزيد نفعنا ونحو انا وزيد وعم نفعنا او اعتبارا لان التكلم يستعمل هذه الصيغة
 اعتبارا لنفسه في الغايبة ويستعمل في موضع التعظيم تنزيلا لنفسه منزلة الجاهل نحو انا

قلنا امر
 في قوله تعالى
 يا ايها الذين آمنوا
 اذكروا نعم الله اليكم
 ان الله هو الغني
 الغني

المراد من الغايبة
 غير المتكلم والمخاطب
 ليشغل كما خبرنا
 اني ليس بمكلم
 لا مخاطب يقرض

في قوله تعالى
 يا ايها الذين آمنوا
 اذكروا نعم الله اليكم
 ان الله هو الغني
 الغني

نحو قوله تعالى ان نقص عليك عن هذا الحديث اقول عن هذا الحديث اقول ان الحديث اقول ان
 الصوت الخارج عن ذواتهم فالتون غنة عقد في الحديث اقول ان كانت ساكنة كما ان حروف
 العلة مده في الحلق وقيل عتقت التون له للواقعة بينها وبين نحو على قياس ما قيل في تعيين
 الالف للتكلم وحسن ولذا ترك ذكره في فحش هذه الحروف اقول اي الحروف التي تسمى في الاصطلاح
 الزوائد لا ربع وهي التي تجبها التين وتسمى ايضا حروف المضارعة لحصول المشابهة بين
 المضارع وبين الاسم بسببها ففتحت الفتحة لا نه لا مجال لان تكون ساكنة لوقوعها في
 الابتداء ولا مكسورة لانها يلتبس المضارع بفتحة تعلم مع ان اكسرة ثقيلة ولا مضمومة الياء
 يلتبس المعلوم بالجهول في مثل يعلم ويلزم الثقل ايضا فتعنت الفتحة للثقل في بابا لربا
 والمراد بالربا اي ههنا ما كان ماضية على رتبة حروف مطلقا وهو نعتل ومثناة ولا فعال
 والتعليل والمثناة يعنيان حرف المضارعة مضمومة فيهن لا نه لا مجال للتكون كما مر و
 للفتح لا يلتبس مضارع المزدياي مضارع الافعال بمضارع الجرد نحو يضرب فانه لا يعلم ان
 ما فيه ضربا واخرى ولكن لثقله لان من جلة الحروف الياء واذا اكسرت يلزم اجتماع
 المكسرات فتعين الضم وهو وان كان ثقيل لكن لم يبلغ في الثقل مبلغ الكسرة عليها او
 لان الضم فرع بالنسبة الى الفتح لان الثقل فرع الخفيف والرباعي فرع الثلاثي فيمكن اقل
 فيه نظرا لان هذا انما يكون دليلا على المزيد على الثلاثي لان يقال ان الرباعي فرع الثلاثي
 لان الثلاثي مقدم عليه لثقله بسبب قلة حروفه لكنه يلزم ضم حروف المضارعة في بابا لربا
 بهن العلة وقيل انما ضمت هذه الحروف في الرباعي لثقله استعماله بالنسبة الى
 الثلاثي ونسجه فيما وذاهن وان كان فزوعا وقيل الاستعمال اكثر حروفهن فلو ضمت فيهن
 ايضا يلزم الثقل وكذا في الكسرة قال اما يريق اصله يريق اي يعني انتم قلتم ان
 حروف المضارعة تنفتح فيما وراة ابواب لا رجة وقولهم يريق ليس من تلك الابواب المذكورة
 مع ان حروف المضارعة مضمومة فيهن واجوابان يريق من تلك الابواب اي من بابا لربا لفعال
 لان في الاصل انا يريق من الازقة بمعنى الصب فزيدت الهاء على خلاف القياس فيصار
 اهراق يريق اهراقا والامر اهريق والنهي لا يريق وفيه لغة اخرى اهراقا بقلب الهاء
 هاء لا اتحادهما في الخرج يريق بفتح الهاء انا صله يريق فلما قلبت الهاء هاء لم يلزم اجتماع
 الهاءين في التكلم اهراقه فهو يريق وذلك من ارق بفتح الهاء وفيها الامر هريق والنهي

المراد من الغايبة
 غير المتكلم والمخاطب
 ليشغل كما خبرنا
 اني ليس بمكلم
 لا مخاطب يقرض

في قوله تعالى
 يا ايها الذين آمنوا
 اذكروا نعم الله اليكم
 ان الله هو الغني
 الغني

لان

لا تترك في لغة اخرى هرق يحرق اهرقا من اراق بقلب الحنة هاء اولاً ثم حذف الالف
والزوم الهاء صارت كأنها من نفس الكلمة ثم في الهمزة الالف ان قيل اما كلمة فيما مكى
الشروط فالهاء الجزائية لا تترك جواها فلم لم يقل فاصلي ريق قلت ان ترك الهاء انما وقع من
التأنيخ ولذا وجدت في النسخ القديمة على ان المراد بالزوم الثبوت لا كثر في الارجوب
ال وكن حروف المضارعة في بعض اللغة قول اي فيما عدا الغنة اسد ولقبوا هذه الهمزة
بلغت تعلم وبنوا اسد يكسرون الياء ايضا اذا كان بعدها ياء اخرى لتعوي حدي اليائين
بالاخرى ال للدلالة على كثرة عين الماضي ال وعينت حروف المضارعة دون غيرها
للدلالة على كثرة العين في الماضي لا تارة في التصرف في الزايد ولي فان قيل لم يخص
على كثرة عين العين ولينقل على كثرة الغنة او على كثرة الماضي مع ان كثرة حروف
المضارعة في السداسي وبعض النحاسي للدلالة على كثرة الهمزة في الماضي قلنا ترك في
الهمزة اكتفاء بذكر العين ووجه الاكتفاء بكون العين اضلا في الاصل على ان بعض
النسخ وقع كما ذكرنا في مثل تتقلد وتبا عد وتختار ال اي اذا اجتمع تاءان
في افعال تعقل وتفاعل وتعمل وتلك حال كون فعل الخاطبة مطلقا او الفا
المزودة والثناة احدهما تاء المضارعة والثانية التاء التي كانت في اول الماضي فيكون اثباتها
وهو الاصل للدلالة على كل واحد منهما على معنى ويجوز حذف احدهما نحو قوله تعالى فانك لم تصدي
اي تصدي فان ذكرنا في اللفظ اي تطلق ولا تعاونوا اي لا تتعاونوا ولا تباينوا اي
ولا تتباينوا وانما قلنا يجوز احدهما لان لم يبين احكاما عنها ثقل فذهبتا بالادغام او
بالحذف لا سبيل الا لاقل لا تروا دعيت الاولى بعد اسكانها في الثانية بل لم اجتزا الهمزة
لتعذر الابتداء بالتاكيد والحذف اسهل والى من ابقاء المتجانسين وادغامها ف
التيان بالهمزة على ان هزة الوصل لا تدخل على المضارع لمساهمة باسم الفاعل مشابهة
تامة فكما لا تدخل عليه لعدم الاحتياج اليها لا تدخل عليه في الماضي فانه قليل المشابهة
ولذا جاء زحوا عليها نحو انما قل مع ان وقع الحذف في القرآن دليل الجواز قال سعد
الملة والذين اختلفوا في الحذف وهذا بصريون الى انه هو الفاعل لان الالف حرف
المضارعة وحذفها على وجه الكوفيين الى انه هو الالف لان الثانية المطاوعة او
المشاركه وحذفها محل لكن الاولى حذف الثانية لان رعاية كونها مضارعا او جازما في

في لغة اخرى بنوا اسد يكسرون الياء ايضا اذا كان بعدها ياء اخرى لتعوي حدي اليائين

في لغة اخرى بنوا اسد يكسرون الياء ايضا اذا كان بعدها ياء اخرى لتعوي حدي اليائين

في لغة اخرى بنوا اسد يكسرون الياء ايضا اذا كان بعدها ياء اخرى لتعوي حدي اليائين

في لغة اخرى بنوا اسد يكسرون الياء ايضا اذا كان بعدها ياء اخرى لتعوي حدي اليائين

في لغة اخرى بنوا اسد يكسرون الياء ايضا اذا كان بعدها ياء اخرى لتعوي حدي اليائين

من الاشتقاق انما هو الدلالة على اختلاف المعاني باختلاف الصيغ وانما المطاوعة وسائر
معاني الابواب فانما هي عارضة عليها ان التعلل انما يحصل عند الثانية فاختار المصدر
الصغيرين ولذا قال ويجوز التاء الثانية واعلم ان المصدر انما قال في مثل تتقلد وتبا عد
وتختار بلغة المبنى للفاعل المتبني على ان الحذف لا يجوز في المبنى للمفعول اتقا
من الغريقين لان خلافا لاصل فلا يتركب الالف في الاقوي وهو المبنى للفاعل ولا في المبنى
للفاعل اكثر استعمالا من المبنى للمفعول فالتخفيف اولى ولا ترو حذف التاء الاولى
المضمومة من المبنى للمفعول لا لتبس بالمبنى للفاعل المحذوف عنه التاء لان الفارق
هو التاء المضمومة ولوحظت التاء الثانية لتبس بالمبنى للمفعول من مضارع فعل و
فعل قال سوي الخاطبة الخاطبة ال اي سوي بين مفرديهما وتثنيتهما في مجيئ
وجود التاء كما مر فان قيل المناسب ذكر هذا البحث في تعيين التاء الخاطبة قلنا لما
كان له كلام طويل اخر او تقول ان التاء في الغاية تاء الثانية الساكنة على ما قال بعضهم
كما مر التاء المبدلة من الواو ولا حاجة لبراهنه ثم قال لا ستوايهما في الماضي قول اي لا ستواء
الخاطبة والغاية في ما بينهما في مجيئ كونا التاء علاقتها في حركتها وسكونها ولكن لا يسكن التاء فيهما
الاستقبال كما سكن في غايته لما هو لضرورة اشباع الابتداء بالسين ولا يغمز ليزول المستواء حتى
لا يلبس قال موافقة بينهما وبين اخواتها قول اي هي الغاية وبين التكلم والخاطبة الفا
اوبى ما به الاستواء اعني التاء وبين الهمزة والنون والياء حاصل الجواب وان لم يلتبس لكن
فيه فائدة قال في آخر المستقبل قول فان قيل ان النون انما تدخل بعد الالف والواو والياء قلنا
ان هذه الحروف لما كانت ضمائر الفواعل كانت شديدة الاتصال بالفاعل فجاء اطلاق الاخر قال
علامه للرفع قول يعني النون في يفعلان وتفعلون وتفعلون عوض عن الحركة في
يفعل اي في غير ذلك واحد منها وانما عوض النون عن الحركة لانه لا واجب ان يكون هذه الالف
معربة لبقاء مضارعها بالاسم بعد حذف هذه الضمائر بل يمكن ان تجعل للام محل الاعراب
لما ذكر المصنف ان اللام كانت بمنزلة الوسط والاعراب لا يكون في الوسط وان هذه الضمائر تقتضي
كون اللام على وجه مخصوص فان الالف توجب كونه مفتوحا والواو مضمومة والياء مكسورة ولان
بعض الاعراب الجزم ولو اجري عليها لزم التاكيد ولا يمكن حذف احدهما ولم يكن ايضا ان جعل
هذه الضمائر محل الاعراب لانها في الحقيقة ليست من نفس الفعل ومحل الاعراب يجب ان يكون من

في لغة اخرى بنوا اسد يكسرون الياء ايضا اذا كان بعدها ياء اخرى لتعوي حدي اليائين

في لغة اخرى بنوا اسد يكسرون الياء ايضا اذا كان بعدها ياء اخرى لتعوي حدي اليائين

في لغة اخرى بنوا اسد يكسرون الياء ايضا اذا كان بعدها ياء اخرى لتعوي حدي اليائين

واذا عرفت بهذا الوجه المقام تسقط عنه الارواح التي تحلها الاقوام حان واجتلبت هذه القول
ان قيل لم يختص اختلاف هذه قلنا لانها اقوى الحروف كونها من مبداء الحارج والابتداء بالقوى وليا
لانها تختلف من غير قول الكثرة كثيرا فزادت ولا جبر لها هذا قال لا افتتاح اول اي يمكن الابتداء
لا ابتداء بالتساكن من غير قول ابن عيسى في شرح المنفصل وقد قلنا بعضهم ان ذلك في لغة العرب لا غير
ان ذلك يمكن في لغة قوم آخرين ثم قال لا ينبغي ان نشاغل بالاجواب عن ذلك لان سبيل معتدقهم ذلك
سبيل من انحراف العيان وكابر الحسوس ان قيل لم يتحرك ما بعد حرف المضارع حتى لا يحتاج الى الحركة
قلنا لا يلزم ان يجعل متوقفا او متصفا او متحركا او متغيرا الا قول يلبس بالماضي المعلوم و
بتقدير الثاني يلبس بالمجمل والكثرة لا تدخل الفعل في قولنا لا ياتنا نزل من الغيابة عارض البحث
في الاصل والوضع قال وسقط الحركة في ايدينا الحركة لتسهيل الزيادة ثم كسرت اللام
الى التحويل الاول حرفا للمجاء ساكنة فزيرت ثم كسرت واغاسرت لان الساكن اذا حرك حركت بالفتحة
حركة الساكن لا تكون الا حركة بناء وتوفا للنسبة بينها فالانسب ما هو بعد الحركات وهو
الكسرة لعدم دخوله على يمين من الحركات وما غير المنصرف والمضارع بخلاف اخرها فانها لا تدخل
عليها ولا ان السكون في الجزع عرض في الفعل من الكسرة في الام تعرض الكسرة من السكون ايضا وانما سميت
حرفا الرصلة من قولنا انما ادخلت للتوصل الى النطق بالساكن وسميت من الظاهر من قولهم قطع
ما بعد ما قبلها قال ولم يكد في نقل الكتب اقول يعني ان حرف الوصل كسرت في المفتح العين والكسوة
العين ولا كسرت في المضموم العين بل انضم الى الاصل في هذا الوصل الكسر قال ومن ثم جعلوا في
قوة ياء اقول اي ومن اجل عدم كون الساكن مانعا قويا كونه كالميت جازعيل واوقنة ياء الكسوة
ما قبلها اعتبارا وان لم يكسر ما قبلها حقيقة والقوة بالقافية كناه داخلة كوسقند بل يفتاح الا ان
ابن الحاج جعل الساكن حارزا اذ قلب واوماء شاذ لا عدم كسرها قبلها ويقويه عدم كسرة حمزة
حسب بالالف ويزعم بالواو وفيه بالياء ونقل ركن الدين في شرح الشافية عن ابن القطائع ان ياقية
اضطربت لانها من قنيت لاس قنوت كس ما ذهب اليه المصنف وغيره كالزحشري والظاهر ان هذا على اثر
لحاجب الامانة في تحليل ويرد على ما نقل ان القطائع ان قنيت لا يمنع استعمال قنوت قنيت بالقلب
قال وفيه الغايين اقول اي حرفه فان لفظ الانطلاق على الالف والحرف بالاشارة الى الحقيقة
في الالف والحان في الحرة او كونهما متصفا على صوته في بعض المواضع كما جرى في الميم او كونهما
متحدتين بالذات لان الساكن المدور والالف المتحركة او غير المدور ههنا فالاختلاف انما هو

هذا الوجه المقام تسقط عنه الارواح التي تحلها الاقوام حان واجتلبت هذه القول

هذا الوجه المقام تسقط عنه الارواح التي تحلها الاقوام حان واجتلبت هذه القول

هذا الوجه المقام تسقط عنه الارواح التي تحلها الاقوام حان واجتلبت هذه القول

بالعوارض ولهذا شبهوا بالحاء والريح فكانت الحاء اذا تحركت صارت رجا واذا سكنت صارت هاء
كذلك لانها اذا تحركت صارت حاء والهمزة اذا سكنت ومدت صارت الفا قال لا نرجع عينا الى
ذهب الصيرفي الى ان يمين مفرد وهو من اليمين بمعنى البركة فحزرة حمزة وصل وانما فتحت مع ان الالف
هو كسرها للحركة ككثرة استعماله وذهب الكوفيون الى ان يجمع بين الالف والقطع لانه اقل من الف مفتوحة
ثم جعل الالف يعمل بما عمل بالالف لانه في استطاعت في الدخيل ككثرة استعماله قال وفيه
الفتحة تعريف اقول ان حرفا التعريف عند المدح والثناء وعند التحليل يجمع الحرة واللام فيكون ج
جاء على امرنا ان الفتحة تعريف اما وحده او مع اللام ليس للالف بل هو الف قطع وانما اعطى حكم حمزة
الوصل لانه من كثرة استعماله وعند سيبويه في اللام وحده وانه في الالف واصله في الالف في
التعريف يكون لادنى ملازمة فيكون معنى الكلام وفتح الالف للملازمة مع كون الالف للوصل والالف
فيه الكسرة ككثرة استعماله وخفة الفتحة قال وفيه الف كرم اقول قيل هذا اشار الى جواب
سؤال متقدرا تقديره ان قولكم في كيفية اخذ الامر من بعض ارباب الافعال نحو اكرم فاق
ما بعد حرف المضارع ساكن وعنده ليس بعينهم بل كسور وليريد في قوله وصل بكسوة
بل حمزة مفتوحة مقطوعة واجوابان حمزة ليس في حمزة الامر حتى كسرت الف قطع زبدت للتعدي
مخزوفة من اكرم اطراد الباب فابعد حرف المضارع متحركا لان اصل اكرم كرم بالهمزة
لكون ما فيه على كرم لان حرفا المضارع من حرفا الماضي فجاوا بالامر
على الاصل المرفوض احتراز ان ذلك وقع الالتباس بين الامر من المجرد وبين الامر من
المزيد فيه مثلا لو قل من كرم اكرم بكسرة حمزة لم يعلم ان من الزبا على او الثلاثي واعلم انه الحق جميع
الشارحين على ان يكون قوله وفتح الف كرم اشار الى جوابا لسؤال الذي مترقبه الا ان الحق
ان اشار الى جوابا لسؤال الذي قد روي سابقا بليل السباق والتياق على ما لا يخفى على النصف
ومنه ان اتفاق الشرح في كسرة المضارع يقع ذلك في صدر بيان كيفية اخذ الامر من حروفه وفي
هذا الكتاب لم يقع فيه فلا وجه للعلامة قال لا اجتماع الحرفين اقول يعني لا اجتمعت في فعل
المكلم وحده من ثمان حذفت احدهما ثم حذفت من اكل وان لم يحذف معا طرذا للباب اذا اتحاد
الباي اول من اخلا قبل واجبة عندهم وقول الشاعر شيخ على رسيه معصاة فان اهل لان يكرها
شاذ واعلم ان الفرق بين هذه الصلوة والقطع هو ان كل فعل لم يكن في ما فيه حمزة فخر في الامر
حمزة وصل نحو اكرم من ضرب وكل فعل في ما فيه حمزة وكانت الياء في المستقبل مضمومة فخر

هذا الوجه المقام تسقط عنه الارواح التي تحلها الاقوام حان واجتلبت هذه القول

هذا الوجه المقام تسقط عنه الارواح التي تحلها الاقوام حان واجتلبت هذه القول

هذا الوجه المقام تسقط عنه الارواح التي تحلها الاقوام حان واجتلبت هذه القول

هذا الوجه المقام تسقط عنه الارواح التي تحلها الاقوام حان واجتلبت هذه القول

هذا الوجه المقام تسقط عنه الارواح التي تحلها الاقوام حان واجتلبت هذه القول

فيه هنة قطع حركات من كرم والانهزة وصل نحو جمع من استخرج واستخرج من استخرج يستخرج
هذا في الالف والاسماء فان ثبت في تصغيره والالف قطع نحو استخرج وتصغيره استخرج وتصغيره استخرج
لم يثبت في تصغيره وهو الف والاصل نحو استخرج وتصغيره استخرج وتصغيره استخرج وتصغيره استخرج
الوصل اتقا في الاسماء والافعال والحروف وما في الاسماء على ضربين ساقى وقاسى اتقا الساقى في عشرة
اسماء والقاسى في كل متصلا بعد حرف فاصلا وهو واحد عشر متصلا وما في الالف في
افعال تلك المتصلا وفي ضيقه من الثلاث وما في الحروف في لام التعريف وبمعنى لا ولا يجوز الف
الوصل في الخط انما يعني ان هنة الوصل تحذف في اللفظ في حالة الرفع لعدم الاحتياج اليها ولا تحذف
في الخط في تلك الحالة مع ان الخط تابع للفظ لان الالف في كل كلمة ان كتبت بصورة لفظها حتى لا يلتبس
من الالف بالاربع بالاربع من باب التسهيل فانه لو حذفنا الالف في العين واللام والميم في الكتابة فليلتبس
احدهما بالآخر قال يعلم بالاعمال ان الالف في كل كلمة ان كتبت بصورة لفظها حتى لا يلتبس
خاء سجدة وغيره في الالف في كل كلمة ان كتبت بصورة لفظها حتى لا يلتبس
بين عرو وعرو والالف في كل كلمة ان كتبت بصورة لفظها حتى لا يلتبس
الثاني في حالة الرفع والجود في حالة النصب لان الالف في كل كلمة ان كتبت بصورة لفظها حتى لا يلتبس
بخلاف الاول فانه غير متصرف فلا يدخله التنوين حتى تكتب الالف ويلزم الالتباس ويحتاج الى التارق
فان قيل ابرأوا من التنوين الثاني في حالة النصب فكذلك التنوين فانه لا يدخله التنوين حتى تكتب الالف ويلزم الالتباس ويحتاج الى التارق
فانه من احكام الوصل تحذف عند الوقف الذي يضافه كالحركة اي لا يوقف على الاعراب فكذلك
التنوين لا يوقف عليه فابرأوا من التنوين الثاني في حالة النصب او للفرق بين المنصرف وغير المنصرف
في الكتابة فان قيل فلم تبدلوا من التنوين واذا في حالة الرفع وباء في حالة الجر حذفوا فيها عند الوقف
قلنا لقلنا اوله في الرفع لو قبلت بابلتس بابه المتكلم ولا يحذف اكتفاء بالكسرة كافي قوله تعالى
اكبير المتكلم منهم من لا يبدل في حالة النصب ايضا حلا على الرفع والجر ومنهم من يبدل في الرفع و
الجر ايضا حلا على النصب وكلاما ضيعنا ان قيل الالف يكتسب الام في عرو وعرو وقلنا لان عرو لا اخذ
من عرو لان العين فيه مفتوح والميم ساكن فالواو بالاختصاص اقول التثنية انما يلزم ان لو لفظ
الواو في عرو على تقدير كذا الواو فيه وليس كذلك اللهم الا ان يقال انما اذا تلفظ الواو يلزم النقل لا
جتماع الواو مع الضمة والخط تابع للفظ فلما لم يكتب في عرو فاما قال في رسمه اقول يعني ان
توكلتم لا تحذف هنة الوصل في الخط متفقون بسبب الله فانه حذف في هنة الالف في الخط وكما وجب

هذا في الالف والاسماء فان ثبت في تصغيره والالف قطع نحو استخرج وتصغيره استخرج وتصغيره استخرج

هذا في الالف والاسماء فان ثبت في تصغيره والالف قطع نحو استخرج وتصغيره استخرج وتصغيره استخرج

هذا في الالف والاسماء فان ثبت في تصغيره والالف قطع نحو استخرج وتصغيره استخرج وتصغيره استخرج

انما اكثر استعماله حذف الالف في كل كلمة ان كتبت بصورة لفظها حتى لا يلتبس
هنة الاستعمال قبل هنة الوصل حذف هنة الوصل لفظا لوقوعها في الارجح وخطا لتخفيف الكتابة
وتحسينها وكذلك استكرت قال ويخرج من آخر ان الالف في كل كلمة ان كتبت بصورة لفظها حتى لا يلتبس
هو السكون الذي كان في العرب والوقف هو السكون الذي كان في العرب والوقف هو السكون الذي كان في العرب
معرب بالانفاق وسكونه من وهو يخرج باللام المذكورة لان اللام مشابهة بكلمة الشرط اعني
ان في التثنية انما ان يقل معنى الماضي الى المضارع كالكلام الامر بتثنية الفعل من كونه اخبارا الى
كونه انشائيا فلما تخففت المشابهة علمت عليها الذي هو الجزم وقيل انما عرّب الالف بالاعراب يا
مع ان المضارع معرب بالحركة لانه لما شابه الامر لما ضره وضومني وليركن ذلك فيه لوجود حرف
المضارع اعرب باعراب يشبه البناء وهو السكون قال ولو كان الخطا طبا في الالف في كل كلمة ان كتبت بصورة لفظها حتى لا يلتبس
الحاضر مثل الامر الغائب معرب بجرم عند الكوفيين وجزءه باللام المقدرة لان اصل ضرب
لتضرب عند جميع القوفيين ومن ثماي ومن اجل ان اصل اضرب لتضرب فراء النبوة وبذلك
فلتضربوا موضع فاء حوا فان قيل لخص من القراءة بالنبوة مع ان جميع القراءات واقع من النبي
عم قلنا اوله بانه قراءة يعقوب واستند رواية النبي وهو لم يقرأ من اختيار نفسه لانه على
خلا في قياس مشهور في العربية قبا في القراءات بقره ومن اختياره انفسهم بالياء لانه على قياس العربية
قال تحذف اللام اقول اي حذفنا اللام من المضرب ثم حذفنا حروف المضارعة اعني التاء واللام
من الاسماء الحاضر المعلوم وبين المضارع الخطا كما سبق في المضاد ساكنا فاجتلبت هنة
الوصل للاقتناع ووضعت موضع التاء فاعطى الالف في الالهة فان قيل يجب ان يشعلها قلنا تكبر
الضمير الراجح الى الالهة باعتبار الالف واللفظ والمذكور في الموضوع اي الموضوع موضع علامة فقال
وما اشبهها من الجوز فكثير الضمير فان هذا الامر يسير ولذا قال الفضلاء الامر في التذكير والتانيث
سهل اي اعطى الالهة اشرأى حكم علامة الاستقبال وهو الاعراب فاعرب بالجرم باللام المقدرة في
مثل قوله الشاعر اقول اي اعطى حكم صرف الاستقبال للموضوع موضوعا اعني الالهة اعطاء مثل اعطاء عمل في
لنا مدق وهو الجوز في مثل قوله الامر التيسر في تلك حلي قد فرقته ومنه في قوله تعالى عني في تمامه يقول
شكك بكم اللام والكان اي وب مثل ذلك وقوله حلي الى المرأة الحاملة صفة مثل قوله قد فرقته اي آتيت ليلته وقوله
قوله ومنه في ايات وضع مطروك على حلي فاهية اي اشغلها عن ذي تمام اي عن صبي المرأة ذي تمام
التمام جمع تيمم وهو التقدير الذي يخلق في عن الضمير وقوله حلي اي عن صبي مضي عليه حول كامل صفة

هذا في الالف والاسماء فان ثبت في تصغيره والالف قطع نحو استخرج وتصغيره استخرج

سكون

في ولم يعل بحول النقل والقلب لا يلبس بالاشتراك في الحول اعني الجمل فالعقود مرة خبلى
قد اتيت بها ليل وديار له ذات رضيع قد اتيت بها ليل فاشغلها عن ولدها الذي يعلق عليه التعمير
عن اصابة العين لكامل حسنه ومصنوعه على كمال فانت مثلن فكيف لا تلتفت الى الاثر
ان الغناء في نفسك موضوع موضع رب ولذا سميت فاء رب واعطى لها علة وهو الجرح اقول هذا الوجه
للكوفيين تنظير لطلوبهم واستدلال على ما هو منهم ولكن البصريين ان يقولوا ان الاسم يجوز
ربما المصنف بعد الغناء قال وعند البصريين اقول ان الاسم لما هو معرب عند الكوفيين كما
عرفت واما عند البصريين فهو موقوف على السكون لانه لا يخلو في الافعال البناء كما مر في الفصل
الماضي واما اعرب فعل المضارع فلما به اسم مشابهة تامرة او اعلى الاعراب له عوضا عما اعطى
الاسم الناقص كما عرفت واما بناء الماضي على الحركة فلما به اسم في الجمل كما سبق ايضا ولما سبق
المشابهة بين الامر المحاطب والاسم بوجه من الوجوه يحذف حرف المضارعة كان البناء ان نسب ولام
ان شرة خلاف بينهما انما يظهر في اطلاق الجزم على سكون الامر الغائب والوقف على سكون الامر الحاضر
قال ومن ثم اقول ان من اجل ان بناء الامر الحاضر غاها عن عدم بقاء المشابهة يحذف حرف المضارعة
قبل فلتعرب حرام عرب بالاجماع لوجود علم الاعراب وهو حرف المضارعة كما صل الكلام ان علم وجود الا
عراب في المضارع وجود حرف المضارعة فاما حرف المضارعة ثابتا كانت العلة الموجبة ثابتة سليمة
عن الخالفة وكان حكم تلك العلة وهو الاعراب ثابتا لان ثبوت العلة يستلزم ثبوت الحكم ولذا قيل
فلتعرخوا معرب بالاجماع من الفريقين لوجود حرف المضارعة وهو محذوف في محل النزاع وكانت
علم الاعراب متغيرة فكون الاعراب متغيرا لان حذف حرف المضارعة سبب لانتفاء العلة
وانتفاء العلم لان انتفاء الاعراب تحذف حرف المضارعة سبب لانتفاء الاعراب وهذا ظهر كجواب
عن حل الكوفيين الامر على الذي قلنا ان نقول ان نزل وترك مبنى لقيام مقام الامر المحاطب
وهو نزل وترك اجماعا فلو لا ان مبنى لما يكون ما تاب منا به بنينا فاقبل ان حروف المد واللين
تحذف من آخر الامر المحاطب كحذفها في آخر الامر الغائب والجد نحو اغز ولغز ولغز وهو خبر
تكذا هذا قلنا حذفها ليس للجزم بل للسكون لان هذه الحروف مشابهة بالحركة قال وزيد في آخر
الامر اقول اني مطلقا سواء كان غائبا او حاضرا سواء كان معلوما او مجهولا وانما زيد في الاخر لا
حل التخييس ولانه لو زيد في الاول لاجتمعت الزايرتان واما ثانيا فان التواتر لتأكيد الطلب المعلوم
من الامر والتثنية اشد تأكيد من التثنية واما لا تدخل في الاعلى الاصل المستعمل خاتمة التي هي

هذا هو الوجه الذي ذهب اليه الكوفيون

هذا هو الوجه الذي ذهب اليه البصريون

معنى الطلب وتواتر في ذاتها تواتر في اللفظ وهو اخراج الفعل الى البناء بعد ان كان معربا في
الثاني في المعنى وهو اخلص الفعل للاستقبال بعد ان كان في حال الاستقبال ليس ضربا اقول
ان قولهم لم يذكر مثالا للتثنية اقول لانه لا يدخل الجميع فلا بد من بيان ذلك ولا وسيتبين وبعد بيان
حكمها لم يذكر مثالا اعتمادا على علم الحكم بالتثنية في التثنية قال وفتح الياء في معناه حرك
بحركة الفتحة والاولى التثنية ولم يحرك غير الفتحة بل اختيرت من الفتحة والاولى لورغم يلتبس الجميع
وان الفتحة ثقيلة ولو كسر للبس بالمفرد المؤنث ويلزم دخوله لكسر علم الفعل ولانه اذا ركبو كلمة مع
كلمة فتحي آخر الكلمة الاولى نحو ثمن عشرة وحذف واو ليضربا اقول اي عند اتصال التثنية وكذا
الكلام في حذف الياء واما حذف الالف لم يلزم اجتماع التاكيد على غير وجه في الحقيقة
وحذفنا في التثنية ايضا وان كان اجتماع التاكيد على وجه لا يطرأ على ان الكلمة صارت طويلة
بنون التاكيد وان الواو والياء ثقيلتان اقول فيلزم من حذف الواو والياء جواز حذف الضمير مع
انه غير جائز قال حتى لا يلتبس بالواو اقول ان قبل ان تون التاكيد المثقلة مفتوحة في المفرد و
مكسورة في التثنية فكيف يلتبس التثنية بالمفرد قلنا في حالة الوقف والتباس في الجمع المذكور والمفرد
المؤنث للتركيب والضم والكسر وقيل انما تحذف الالف لانه لا يلزم اجتماع التاكيد لانه لا يفتقر لا تدخل
التثنية ويدفع ثقله استطراد الكلمة مخفة الالف قال وكسر النون التثنية بعد الف التثنية اقول
يعني كسر النون التثنية بعد الف التثنية مع ان الاصل هو الفتحة مشابهة اي لاجل المشابهة بين التثنية
في وقوعها بعد الالف ان قيل ان الالف بدل قوله بعد الف التثنية بعد الالف لكان اصوب ليعمل الالف الزايرة
للفصل قلنا لما كانت هذه العلة موجودة في الالف الفاصلة علم ان حكمها حكم الف التثنية اذ الاشتراك
في العلة يستلزم الاشتراك في الحكم ولذا ترك ذكر هذا الحكم عند ذكر الالف الزايرة او نقول ان المصنف
قصده ببحث المثني ذكر انما مكسورة بعد الف ولما ذكر هذا الحكم عند ذكر الالف الزايرة لانها حكمها هذا او
اقول بجعل ان يكون كسر النون المثقلة بعد الف التثنية للمشابهة بين التثنية في وقوعها بعد الف التثنية
وكسر هاء الالف الزايرة ايضا للاتباع لها قال لان ما قبل التثنية يصير مبنيا اقول لان اعراب المضارع
بالاسم والاعطاء عوضا عن الفعل ولما اتصل به النون التي من خصائص الفعل وتجمع جازبا لتثنيته ورجع الى
البناء وهما النون بمجرى الكلمة فتعرب الاعراب سواء كان بالحركة او بالجر اذ لا يكون الاعراب في الوسط
تحذفت علامته الاعراب لان الجميع بين الاعراب والبناء متبوع ولم تحذف فون التاكيد لئلا يضيع العمل ويطل
الغرض قال في اعراب اجتماع النونات اقول ان قيل ان في صورتين للذكر اجتمعت النونات فلم تدخل الف

هذا هو الوجه الذي ذهب اليه الكوفيون

هذا هو الوجه الذي ذهب اليه البصريون

الفصل ثلثا للندرة فان قيل لم تحذف حادي النونات حتى لا يحتاج الى الالف قلنا لا يمكن الحذف
امنا نون نفس الكلمة فلا خلاف بالبناء وانما نون التاكيد فللزوم بطلان الغرض ان قيل لم يختصوا
الالف قلنا لاختصاصها قال وحكم الحقيقة انما هي حكم النون المحققة من حركات ما قبلها وحذف
الواو والياء وحذف نون الاعراب معها حكم المشقة الا ان المشقة اتم من المحقة كما اشرنا لان زيادة
الحرف تدل على زيادة المعنى مثل التبين وسوف قال لا تدخل بعد الالفين اي في فعل الاثنين
وجمع المؤنث فان قيل يلزم اجتماع النونات في الحقيقة في جماعة النساء حتى يحتاج الى الالف
ويلزم اجتماع الساكنين على غير حقه قلنا انما اعتبر زيادة الالف في الحقيقة لان التقيلة هي الاصل
والخفيفة فرعها واذا ادخلت الالف مع التقية فيها يلزم مع الحقيقة حلا عليها وان لم يجتمع النونات لئلا
يلزم مزية النزاع على الاصل الا يرى ان يونس حين ادخلها في فعل جماعة النساء ادخل الالف وقال
اضربان دون اضربون فان قيل ان اصله الضرب اغاها عند الكوفيين لا عند البصريين قلنا لا ان المراد با
انها تعيد التاكيد اكثر مما افادته الخفيفة واصالة هذا المعنى متفق عليه واذا عرفت ان اصله التقيلة
بأي اعتبار فقد راعى سؤال من قال المناسبة المعلومه من قوانينهم يقتضي صالة الخفة لان التاكيد
في التقيلة اكثر فالمناسبة ان يعدي من الخفيفة اليها فاذا قيل النون لا يجب ان يجري على الاصل في جميع
الاحكام قلنا هذا صحيح اذ يلزم من عدم الجريان عليه ناسا وهذا ليس كذلك فان يلزم فيه مزية
الفرع على الاصل قال لا اجتماع الساكنين على غير حقه انما هو على غير مرتبة وانما غير جائز ولا يمكن
حذف احدها انما الالف في التقية فلا يلزم بلبس بالواحد وانما في الجمع يلزم اجتماع النونين وانما
حذف النون فيها فلما امر غير مرة وتجرى بها خلاف وضوحها وانما قال على غير حقه لان كان على حقه
جاز وهو ان يكون الالف حرف متروكا والواو والياء والالف ساكن والثاني مدغم في حرف آخر
نحو دابة لان اللسان يرتفع عنها دفعة واحدة من غير كلفة والمدغم فيه متحرك فيصير النون في النون الساكن
كلا ساكن فلا يتحقق اجتماع الساكنين لئلا يفسد سكوتها هذا ما هو المشهور لكن يجوز قوم
اجتماع الساكنين كما في الوقف على الثلاث الساكنين الاوسط كزبد وعرو بل يجوز وانما في غير لغة العرب
جمع ساكنين قبلها حرف مدغم فيجتمع ثلثة ساكنين كما يقال في الفارسية كارد وكوشن ومن منع
جعلوا ذكرنا من الصور حركة مختلفة جدا فلا يحسن على ما ينبغي فيظن انه اجتمع كتابا
واكثر وانما اجتماع الساكنين في حرفي مذكور ساكن بعده حرف متروك فلا نزاع في استماعه قال وعند
يونس انما النون الخفيفة تدخل بعد اللين قياسا على التقيلة عند يونس لانها اختان فكانت

منه من نفسه
بغيره من نفسه
بغيره من نفسه

بغيره من نفسه
بغيره من نفسه
بغيره من نفسه

الساكنات
الساكنات

حرف م

كنين

يكتفي باحدهما في التاء الساكنين وهو الذي في الالف ونظير ذلك قراءة نجي في يسكون ياء
الاضافة في قوله تعالى ويحيى ومحيى لله رب العالمين قال وكلاهما نونان في سبعة مواضع
انما في النون الثقيلة والخفيفة تدخلان في سبعة مواضع لوجود معنى الطلب في جميعها في الجمل
احدها امر كاترو الثاني النون في قوله تعالى لا تستفهام نحو هل تضربن والرابع
التمني نحو ليتك تضربن وكما مس العرش نحو لا تضربن وفي هذه النون معنى الطلب اما في الا
والنون الاستفهام فظاهر وانما في التقى والعرض فلا تميز لهما بغير الامور والشاهد من القسم اي
جوابه نحو والله اضربن هذا يدل على الطلب بالانتماء وان لم يكن فيه معنى الطلب في الحقيقة لان
الغالب يكون قسم التكميم على ما هو مطلوبه فيلزم الطلب اي طلب جوابه والسامع التقى والدخول فيه
قليل لعدم معنى الطلب فيه في نفس الامر اما جواز الدخول فيه فلا تضربن فاشبهه بالتمني
في الصورة فيكون غير مثبتين ويكون حرفا لا مكانا فيه معنى الطلب قال والنون مثل الامر
فما فرغ عن بيان الامر شرع في بيان النون وتعرير صيغة يطلب بها ترك الفعل والفاء
فان قيل لم ترك تعريف قلنا بناء على ان الاعداد انما تعرف بلكانها او لشدة وعرف بعض
الساكنين بان طلب كذا عن الفعل استعلاء وقيل هو استدعاء ترك الفعل بالقول
من دونه وقيل قول القائل يا فلانة لا تفعل على وجه الاستعلاء وكل هذه التعريفات ليست
على اصطلاحهم لانهم لم يعتبروا الاستعلاء كما مر في الامور فاعلم ان النون في جميع الوجوه
المرشحة من كونها مشتقة من الضارع واحكام قول التاكيد لان النون سواء كانت او نحوها
موجب بالاجماع لوجود هذه الاعراب وهي حرف المضارعة وانما طريق اشتقاقها من المضارع
في زيادة لا الناهية ونحوها قال ويجوز انما هو الما فرغ عن بيان اقسام الفعل المبني
للفاعل شرع في بيان اقسام الفعل المبني للفعل في الجمل وهو فعل غير صيغة بعد حذف
فاعله واستدلوا منه بان اقيم الفعل مقام الفاعل نحو ضرب عمر في ضرب زيد عمر
ومر بزيد في مررت بزيد ويضربها الذي يضرب زيد خالدا ويسمى ايضا المبني للمفعول
هو ضارب عند النحاة في الجمل ضارب عند القريش والاشياء المذكورة هي الماضي والمضارع
والامر والنهي كونه الحكم نوع التقى الا انه اكتفى باتحاد صورة بصورة النون فان قيل لم لم يذكر
شال الجمل الامر في ضرب النون لا يضرب قلنا اكتفاء بذكر المستقبل لان صورتهما لما كانت
صورتها علم ان الجمل هو ما يشبه الجمل فاما في قولكم متعوض نحو ضربت بضم الضاد وكسر الراء

بغيره من نفسه
بغيره من نفسه
بغيره من نفسه

بغيره من نفسه
بغيره من نفسه
بغيره من نفسه

بغيره من نفسه
بغيره من نفسه
بغيره من نفسه

بغيره من نفسه
بغيره من نفسه
بغيره من نفسه

بغيره من نفسه
بغيره من نفسه
بغيره من نفسه

بغيره من نفسه
بغيره من نفسه
بغيره من نفسه

فانه مجهول ضربت بفتح الضاء ولم يحذف الفاعل على فيه قلنا لان ان مجهول ضربت ضربت بل مجهول
ضرب لحذف تاء الضمير واتا ضربت فهو مجهول الضرب بفتح الهمزة فعل ما ض والنون نون
الوقاية والياء ياء المتكلم منصوب المحل على ان مفعول ضرب وزيد مرفوع على ان فاعله وبني للمجهول
حذف الفاعل قلبت ياء المتكلم الى تاء المتكلم لتساويها في التكلم واستغنى عن نون الوقاية وضم
اوله وكسرها قبل الراء ونقول ان ضربت مجهول الضرب زيد اي ضرب فاعله على وعمل عن
الضمير المنفصل الى الضمير المتصل لان الضمير المنفصل انما يلزم اذا لم يحذف المتصل وهما
ليسا كذلك فصار ضربت او ان اتاى موضوع للنصب فاذا كان قايما مقام الفاعل يكون مرفوعا
ومصوبا متصفا فلذا نقل الى الضمير المرفوع فان قيل فعلى ما ذكرنا كان ينبغي ان يحذف الضمير
ضرب مع انه محي ضربت قلنا انما اورد واضربت تقريرا الى فهم المستدركين ان قيل لم لا يبي من
المصدر معلوم ومجهول ومن اسم الفاعل والمفعول قلنا انما المصدر فله معلوم ومجهول كالمصدر
لكن صيغتهما واحدة كما مر في صدر الكتاب واتا اسم الفاعل فهو موضوع للفاعل واسم
المفعول فهو موضوع للمفعول قال والغرض من وضع قول اي الغرض من حذف الفاعل
اقامة المفعول مقامه فقولنا انما احسنه الفاعل لتعليل حذف الفاعل الذي يقتضيه قوله والغرض
من وضع ما قشرناه انما فلا يريد سؤال من قال الضواب طرح اللام عما بعد ما وما هو عطف
عليه على انه لو طرح اللام لم يصح المعنى لان الغرض من وضع المجهول ليس احسنه الفاعل بل حذفه
لحسنه فاعلم ان الغرض من انما الفاعل هو مقتضى ما الاول فهو مقتضى الابدان او موافقة
السبق واصلاح النظم او لتوافق القول في التقديم والتأخير واتا الثاني فهو احسنه الفاعل
والمفعول عظيم الشأن فتصون لسانك عنه او عظيمة الفاعل والمفعول خفي فتصون عنه
لسانك وانما الفاعل فتتركه لئلا يكون عينا او جعل المتكلم الفاعل او انما عطف
او انما المتكلم غرضه او ستر الفاعل عطفها من باب ما عطفها عليه وغير ذلك مما تقر في علم
المعاني قيل المفعول عند الفاعل فكيف يكون تاييه فاجيب بان الفعل طرفين طرف
الصدور وطرف الوقوع بينهما من حيث الطريقة فتصح ان يقام مقامه وجاز الارتفاع
لان فاعله الفاعل باسناد الفعل اليه لا باحدانه شيئا وتحقق الاسناد في ضرب زيد فلا يبعد
ارتفاعه اقل في هذا الكلام منها فاشتان احدهما ان كون الفاعل طرف الصدور
منا في لقوله ان فاعله الفاعل باسناد الفعل اليه لا باحدانه شيئا وتبين قوله وقد تحقق الاسناد

انما الضمير المنفصل الى الضمير المتصل لان الضمير المنفصل انما يلزم اذا لم يحذف المتصل وهما ليسا كذلك فصار ضربت او ان اتاى موضوع للنصب فاذا كان قايما مقام الفاعل يكون مرفوعا ومصوبا متصفا فلذا نقل الى الضمير المرفوع فان قيل فعلى ما ذكرنا كان ينبغي ان يحذف الضمير ضرب مع انه محي ضربت قلنا انما اورد واضربت تقريرا الى فهم المستدركين ان قيل لم لا يبي من المصدر معلوم ومجهول ومن اسم الفاعل والمفعول قلنا انما المصدر فله معلوم ومجهول كالمصدر لكن صيغتهما واحدة كما مر في صدر الكتاب واتا اسم الفاعل فهو موضوع للفاعل واسم المفعول فهو موضوع للمفعول قال والغرض من وضع قول اي الغرض من حذف الفاعل اقامة المفعول مقامه فقولنا انما احسنه الفاعل لتعليل حذف الفاعل الذي يقتضيه قوله والغرض من وضع ما قشرناه انما فلا يريد سؤال من قال الضواب طرح اللام عما بعد ما وما هو عطف عليه على انه لو طرح اللام لم يصح المعنى لان الغرض من وضع المجهول ليس احسنه الفاعل بل حذفه لحسنه فاعلم ان الغرض من انما الفاعل هو مقتضى ما الاول فهو مقتضى الابدان او موافقة السبق واصلاح النظم او لتوافق القول في التقديم والتأخير واتا الثاني فهو احسنه الفاعل والمفعول عظيم الشأن فتصون لسانك عنه او عظيمة الفاعل والمفعول خفي فتصون عنه لسانك وانما الفاعل فتتركه لئلا يكون عينا او جعل المتكلم الفاعل او انما عطف او انما المتكلم غرضه او ستر الفاعل عطفها من باب ما عطفها عليه وغير ذلك مما تقر في علم المعاني قيل المفعول عند الفاعل فكيف يكون تاييه فاجيب بان الفعل طرفين طرف الصدور وطرف الوقوع بينهما من حيث الطريقة فتصح ان يقام مقامه وجاز الارتفاع لان فاعله الفاعل باسناد الفعل اليه لا باحدانه شيئا وتحقق الاسناد في ضرب زيد فلا يبعد ارتفاعه اقل في هذا الكلام منها فاشتان احدهما ان كون الفاعل طرف الصدور منافي لقوله ان فاعله الفاعل باسناد الفعل اليه لا باحدانه شيئا وتبين قوله وقد تحقق الاسناد

انما الضمير المنفصل الى الضمير المتصل لان الضمير المنفصل انما يلزم اذا لم يحذف المتصل وهما ليسا كذلك فصار ضربت او ان اتاى موضوع للنصب فاذا كان قايما مقام الفاعل يكون مرفوعا ومصوبا متصفا فلذا نقل الى الضمير المرفوع فان قيل فعلى ما ذكرنا كان ينبغي ان يحذف الضمير ضرب مع انه محي ضربت قلنا انما اورد واضربت تقريرا الى فهم المستدركين ان قيل لم لا يبي من المصدر معلوم ومجهول ومن اسم الفاعل والمفعول قلنا انما المصدر فله معلوم ومجهول كالمصدر لكن صيغتهما واحدة كما مر في صدر الكتاب واتا اسم الفاعل فهو موضوع للفاعل واسم المفعول فهو موضوع للمفعول قال والغرض من وضع قول اي الغرض من حذف الفاعل اقامة المفعول مقامه فقولنا انما احسنه الفاعل لتعليل حذف الفاعل الذي يقتضيه قوله والغرض من وضع ما قشرناه انما فلا يريد سؤال من قال الضواب طرح اللام عما بعد ما وما هو عطف عليه على انه لو طرح اللام لم يصح المعنى لان الغرض من وضع المجهول ليس احسنه الفاعل بل حذفه لحسنه فاعلم ان الغرض من انما الفاعل هو مقتضى ما الاول فهو مقتضى الابدان او موافقة السبق واصلاح النظم او لتوافق القول في التقديم والتأخير واتا الثاني فهو احسنه الفاعل والمفعول عظيم الشأن فتصون لسانك عنه او عظيمة الفاعل والمفعول خفي فتصون عنه لسانك وانما الفاعل فتتركه لئلا يكون عينا او جعل المتكلم الفاعل او انما عطف او انما المتكلم غرضه او ستر الفاعل عطفها من باب ما عطفها عليه وغير ذلك مما تقر في علم المعاني قيل المفعول عند الفاعل فكيف يكون تاييه فاجيب بان الفعل طرفين طرف الصدور وطرف الوقوع بينهما من حيث الطريقة فتصح ان يقام مقامه وجاز الارتفاع لان فاعله الفاعل باسناد الفعل اليه لا باحدانه شيئا وتحقق الاسناد في ضرب زيد فلا يبعد ارتفاعه اقل في هذا الكلام منها فاشتان احدهما ان كون الفاعل طرف الصدور منافي لقوله ان فاعله الفاعل باسناد الفعل اليه لا باحدانه شيئا وتبين قوله وقد تحقق الاسناد

انما الضمير المنفصل الى الضمير المتصل لان الضمير المنفصل انما يلزم اذا لم يحذف المتصل وهما ليسا كذلك فصار ضربت او ان اتاى موضوع للنصب فاذا كان قايما مقام الفاعل يكون مرفوعا ومصوبا متصفا فلذا نقل الى الضمير المرفوع فان قيل فعلى ما ذكرنا كان ينبغي ان يحذف الضمير ضرب مع انه محي ضربت قلنا انما اورد واضربت تقريرا الى فهم المستدركين ان قيل لم لا يبي من المصدر معلوم ومجهول ومن اسم الفاعل والمفعول قلنا انما المصدر فله معلوم ومجهول كالمصدر لكن صيغتهما واحدة كما مر في صدر الكتاب واتا اسم الفاعل فهو موضوع للفاعل واسم المفعول فهو موضوع للمفعول قال والغرض من وضع قول اي الغرض من حذف الفاعل اقامة المفعول مقامه فقولنا انما احسنه الفاعل لتعليل حذف الفاعل الذي يقتضيه قوله والغرض من وضع ما قشرناه انما فلا يريد سؤال من قال الضواب طرح اللام عما بعد ما وما هو عطف عليه على انه لو طرح اللام لم يصح المعنى لان الغرض من وضع المجهول ليس احسنه الفاعل بل حذفه لحسنه فاعلم ان الغرض من انما الفاعل هو مقتضى ما الاول فهو مقتضى الابدان او موافقة السبق واصلاح النظم او لتوافق القول في التقديم والتأخير واتا الثاني فهو احسنه الفاعل والمفعول عظيم الشأن فتصون لسانك عنه او عظيمة الفاعل والمفعول خفي فتصون عنه لسانك وانما الفاعل فتتركه لئلا يكون عينا او جعل المتكلم الفاعل او انما عطف او انما المتكلم غرضه او ستر الفاعل عطفها من باب ما عطفها عليه وغير ذلك مما تقر في علم المعاني قيل المفعول عند الفاعل فكيف يكون تاييه فاجيب بان الفعل طرفين طرف الصدور وطرف الوقوع بينهما من حيث الطريقة فتصح ان يقام مقامه وجاز الارتفاع لان فاعله الفاعل باسناد الفعل اليه لا باحدانه شيئا وتحقق الاسناد في ضرب زيد فلا يبعد ارتفاعه اقل في هذا الكلام منها فاشتان احدهما ان كون الفاعل طرف الصدور منافي لقوله ان فاعله الفاعل باسناد الفعل اليه لا باحدانه شيئا وتبين قوله وقد تحقق الاسناد

للمصادرة على المطالع حاصل السؤال اسناد الفعل الى المفعول مع ان حذف الفاعل قال
واختص بصيغة فعل قول اي انما عرفت هيئة المفعول لئلا يفتقر الى تخصيص
تعلق الفعل بالمفعول واختص بغير لان معنى المجهول غير معقول اذ لا يمكن اسناد الفعل
الى الفاعل فحصل لفظ ايضا غير معتدل وهو فعل ايضا سبب اللفظ المعنى لولان هذا الوجه ثقیل
فاختار لتقليل الاستعمال الا انه من ضرورة معنى الفعل ما يقوم به فلما حذف منه ذلك كان بحيث
ان يلحق في بابي النظر قسم الاسماء فجعل على وزن لا يكون في الاسماء فان قيل لو كسر الاول وضم
الثاني حصل هذا الغرض قلنا نعم ولكن الخروج من الضمة الى الكسرة اول من العكس لانه طلب الحقيقة
بعد الفعل ثم حل غير الثلاثي عليه فضم الاول وكسرها قبل الاخر وما يقال ان ضم الاول عن غير
المرفوع المحذوف ليس بشيء لان المفعول غرض عنه وهو كما في قوله لا يكون في الاسماء فان قيل قلنا لئلا
يلتبس بمجهول الماضي بمجهول المضارع المتكلم في بابي الافعال نحو علم ولا اعتداد بحركة اللام فان قيل
لم لا يكتف بذكر العاقل قلنا لئلا يلتبس بالمجهول بالمعلوم في مثل علم قال ومن ثم انما لا يوجب
كون هذه الصيغة اعني فعل غير معقول لا يجي في كلام العرب كعلم على هذا الوزن الموحى وهو مع
الجمل وقد ثبت وهو ذو هيئة تشبه ابن العرس ولو كانت هذه الصيغة معتدلة لكثرت في كلامهم
لان في الرواية الثلاثي قول اي ما كان في ماضيه اكثر من ثلثة احرف مطلقا قال بضم
الاول وفتح ما قبل الاخر انما اي سواء كانت تلك الصيغة كما في التانيخ والحجة او عارضة كما في
سائر الزيد وسواء كانت تلك الصيغة اصلية كما في تنقل ويتفعل وتفعّل او عارضة كما في غيرها
قال انما يوجب انما ليت شرعي لم قصر على سبعة ابواب ولم يذكر الجوز واخرجهم و
اقشعروا فاعتسفت اسنتي قال فحصل في اسم الفاعل قول لما فرغ من بيان ثم فعلا شرح
في بيان قسم الاسماء وابتداء باسم الفاعل فان قيل لم قدم اسم الفاعل على المفعول قلنا لان الفاعل
عمل في الجملة الفعلية والمفعول فضله وكذا اسمها اولان الفاعل بمنزلة العلة والاول انما اكثر تصرفا
وهو مشتق من المضارع والزات عند المصنف كما ينبغي وقال بعضهم مشتق من الماضي وطريق اشتقاقه
سما في فهو مشتق من المصدر بول سطين او بول سطر فان قيل لم يسمي اسم الفاعل بل فقط الفاعل
الفعل والمستعمل لقلنا لان معنى اسم الفاعل اسم ما فعل الشيء والفاعل يعني الذي فعل الشيء
بجواز الفعل والمستعمل يعني انما سمي نحو ضارب لانه اسم ما فعل الشيء وقد اطلقوا اسم الفاعل
على من لم يفعل الفعل كما في كسر الجاهل بناء على الاغلب وقيل انما سمي بل فقط الفاعل للذي هو

الضمير المنفصل الى الضمير المتصل لان الضمير المنفصل انما يلزم اذا لم يحذف المتصل وهما ليسا كذلك فصار ضربت او ان اتاى موضوع للنصب فاذا كان قايما مقام الفاعل يكون مرفوعا ومصوبا متصفا فلذا نقل الى الضمير المرفوع فان قيل فعلى ما ذكرنا كان ينبغي ان يحذف الضمير ضرب مع انه محي ضربت قلنا انما اورد واضربت تقريرا الى فهم المستدركين ان قيل لم لا يبي من المصدر معلوم ومجهول ومن اسم الفاعل والمفعول قلنا انما المصدر فله معلوم ومجهول كالمصدر لكن صيغتهما واحدة كما مر في صدر الكتاب واتا اسم الفاعل فهو موضوع للفاعل واسم المفعول فهو موضوع للمفعول قال والغرض من وضع قول اي الغرض من حذف الفاعل اقامة المفعول مقامه فقولنا انما احسنه الفاعل لتعليل حذف الفاعل الذي يقتضيه قوله والغرض من وضع ما قشرناه انما فلا يريد سؤال من قال الضواب طرح اللام عما بعد ما وما هو عطف عليه على انه لو طرح اللام لم يصح المعنى لان الغرض من وضع المجهول ليس احسنه الفاعل بل حذفه لحسنه فاعلم ان الغرض من انما الفاعل هو مقتضى ما الاول فهو مقتضى الابدان او موافقة السبق واصلاح النظم او لتوافق القول في التقديم والتأخير واتا الثاني فهو احسنه الفاعل والمفعول عظيم الشأن فتصون لسانك عنه او عظيمة الفاعل والمفعول خفي فتصون عنه لسانك وانما الفاعل فتتركه لئلا يكون عينا او جعل المتكلم الفاعل او انما عطف او انما المتكلم غرضه او ستر الفاعل عطفها من باب ما عطفها عليه وغير ذلك مما تقر في علم المعاني قيل المفعول عند الفاعل فكيف يكون تاييه فاجيب بان الفعل طرفين طرف الصدور وطرف الوقوع بينهما من حيث الطريقة فتصح ان يقام مقامه وجاز الارتفاع لان فاعله الفاعل باسناد الفعل اليه لا باحدانه شيئا وتحقق الاسناد في ضرب زيد فلا يبعد ارتفاعه اقل في هذا الكلام منها فاشتان احدهما ان كون الفاعل طرف الصدور منافي لقوله ان فاعله الفاعل باسناد الفعل اليه لا باحدانه شيئا وتبين قوله وقد تحقق الاسناد

انما الضمير المنفصل الى الضمير المتصل لان الضمير المنفصل انما يلزم اذا لم يحذف المتصل وهما ليسا كذلك فصار ضربت او ان اتاى موضوع للنصب فاذا كان قايما مقام الفاعل يكون مرفوعا ومصوبا متصفا فلذا نقل الى الضمير المرفوع فان قيل فعلى ما ذكرنا كان ينبغي ان يحذف الضمير ضرب مع انه محي ضربت قلنا انما اورد واضربت تقريرا الى فهم المستدركين ان قيل لم لا يبي من المصدر معلوم ومجهول ومن اسم الفاعل والمفعول قلنا انما المصدر فله معلوم ومجهول كالمصدر لكن صيغتهما واحدة كما مر في صدر الكتاب واتا اسم الفاعل فهو موضوع للفاعل واسم المفعول فهو موضوع للمفعول قال والغرض من وضع قول اي الغرض من حذف الفاعل اقامة المفعول مقامه فقولنا انما احسنه الفاعل لتعليل حذف الفاعل الذي يقتضيه قوله والغرض من وضع ما قشرناه انما فلا يريد سؤال من قال الضواب طرح اللام عما بعد ما وما هو عطف عليه على انه لو طرح اللام لم يصح المعنى لان الغرض من وضع المجهول ليس احسنه الفاعل بل حذفه لحسنه فاعلم ان الغرض من انما الفاعل هو مقتضى ما الاول فهو مقتضى الابدان او موافقة السبق واصلاح النظم او لتوافق القول في التقديم والتأخير واتا الثاني فهو احسنه الفاعل والمفعول عظيم الشأن فتصون لسانك عنه او عظيمة الفاعل والمفعول خفي فتصون عنه لسانك وانما الفاعل فتتركه لئلا يكون عينا او جعل المتكلم الفاعل او انما عطف او انما المتكلم غرضه او ستر الفاعل عطفها من باب ما عطفها عليه وغير ذلك مما تقر في علم المعاني قيل المفعول عند الفاعل فكيف يكون تاييه فاجيب بان الفعل طرفين طرف الصدور وطرف الوقوع بينهما من حيث الطريقة فتصح ان يقام مقامه وجاز الارتفاع لان فاعله الفاعل باسناد الفعل اليه لا باحدانه شيئا وتحقق الاسناد في ضرب زيد فلا يبعد ارتفاعه اقل في هذا الكلام منها فاشتان احدهما ان كون الفاعل طرف الصدور منافي لقوله ان فاعله الفاعل باسناد الفعل اليه لا باحدانه شيئا وتبين قوله وقد تحقق الاسناد

اسم الفاعل من الثلاثي فجعلوه اصل الباب لان التسمية بالاضل اولى وفيه نظر لان قصدهم
باسم الفاعل ليعلم المصنف انما يتوزن فاعل بل المراد اسم من قام به الفعل وهو الفاعل
فقولوا اسم جنس يتناول الحوادث وغيره وقوله مستحق يخرج المصادر واسماء الجوامد وقوله
من المضارع لبيان الواقع وقوله لمن قام به الفعل اي مدلول المصدر يخرج غير المصنف المشبهة
واسم التنزيل من اسما المفعول والموضع والزمان والالة فان قيل يخرج عن التعريف نحو
زيد مقابل عمر او انما تقرب منه ومتباعد عنه ويجمع معرفة فان هذه الاحداث بسبب بين
الفاعل والمفعول لا تقوم باحد ما معنيادون الاخر قلنا المراد من قام به الفعل في الجملة
على ان قيامه ينسب اليها ينسب الحدث صريحا ولا يعتبر قيامه بها صريحا لانه كما ان قام باحد ما
معنياد فان قيل الاول لا يقولون لان اسم الفاعل لم يوضع لشيء باعتبار كونه من اول العلم بل وضع
لمعنى قائم بذاته سواء كانت تلك الذات عاقلة او غير عاقلة قلنا قصدنا تليين لفاعل على غير العاقل
او اقول ان من قد يستعمل غير اول العلم كقولهم فيهم من يمشي على بطنه وقوله بمعنى الحدوث يخرج
المصنف المشبهة لان وضعها على الاطلاق لا على الحدوث ولهذا لو قصد بها الحدوث ردت الى صيغة
اسم الفاعل تقول في حسن حاسن الا زواعدا كذا في المفصل وكذلك يخرج اسم التنفيل لان معناه
ليس بجديد باحد الا من كالمصنف المشبهة فان معنى كرم واكرم شخص ثبت له الكرم وزيادة لا
انما حدثا له وما قيل ان فعل التنفيل يخرج بقوله لمن قام به الفعل لا من قام به التنفيل لان
قام به اصل الفعل لان كرم مثلا لمن قام به الكرم الفاعل وان زيادة الكرم كرم فيصدق عليه
اذا قام به اصل الفعل فان قيل التعريف ليس بجامع لانه لا يشمل نحو مؤمن وكافر وواجب ودايم وباقي
وضامر في نفي ضمير وعالم في الله عالم فان كلا منها ليس بمعنى الحدوث بل بمعنى الاستمرار قلنا
المراد بالحدوث الحدوث بحسب الوضع اولان الاستمرار مدلول اجزاء الكلمات لا مدلول الحقيقة
وبه يدفع سؤال من قال ان قائما في زيد ليس بقائم لا يدل على من قام به الفعل قال المناسبة بينهما
في الوقوع صفة للكثرة او ان هذه المناسبة انما توجد بعد الاشتقاق فكيف يكون سببا للاشتقاق
اسم الفاعل من المضارع فافهم قال على وزن فاعل اقول ان صيغة اسم الفاعل من الثلاثي
المجرد مطلقا يحذف على وزن فاعل اقول انما بعد قوله على وزن فاعل غالبا لكان اول الالة قد يكون
على وزن فاعل وفعل قلنا اعتمادا على ذكرهم في فعل وفعل عن قرب وقيل ان الفعل وف
المفعول لا يدلان على من قام به الفعل الا بعد ان يقدر على بناء فاعل فايكون اسم فاعل في

المراد من قام به الفعل في الجملة على ان قيامه ينسب اليها ينسب الحدث صريحا ولا يعتبر قيامه بها صريحا لانه كما ان قام باحد ما معنياد فان قيل الاول لا يقولون لان اسم الفاعل لم يوضع لشيء باعتبار كونه من اول العلم بل وضع لمعنى قائم بذاته سواء كانت تلك الذات عاقلة او غير عاقلة قلنا قصدنا تليين لفاعل على غير العاقل او اقول ان من قد يستعمل غير اول العلم كقولهم فيهم من يمشي على بطنه وقوله بمعنى الحدوث يخرج المصنف المشبهة لان وضعها على الاطلاق لا على الحدوث ولهذا لو قصد بها الحدوث ردت الى صيغة اسم الفاعل تقول في حسن حاسن الا زواعدا كذا في المفصل وكذلك يخرج اسم التنفيل لان معناه ليس بجديد باحد الا من كالمصنف المشبهة فان معنى كرم واكرم شخص ثبت له الكرم وزيادة لا انما حدثا له وما قيل ان فعل التنفيل يخرج بقوله لمن قام به الفعل لا من قام به التنفيل لان قام به اصل الفعل لان كرم مثلا لمن قام به الكرم الفاعل وان زيادة الكرم كرم فيصدق عليه اذا قام به اصل الفعل فان قيل التعريف ليس بجامع لانه لا يشمل نحو مؤمن وكافر وواجب ودايم وباقي وضامر في نفي ضمير وعالم في الله عالم فان كلا منها ليس بمعنى الحدوث بل بمعنى الاستمرار قلنا المراد بالحدوث الحدوث بحسب الوضع اولان الاستمرار مدلول اجزاء الكلمات لا مدلول الحقيقة وبه يدفع سؤال من قال ان قائما في زيد ليس بقائم لا يدل على من قام به الفعل قال المناسبة بينهما في الوقوع صفة للكثرة او ان هذه المناسبة انما توجد بعد الاشتقاق فكيف يكون سببا للاشتقاق اسم الفاعل من المضارع فافهم قال على وزن فاعل اقول ان صيغة اسم الفاعل من الثلاثي المجرد مطلقا يحذف على وزن فاعل اقول انما بعد قوله على وزن فاعل غالبا لكان اول الالة قد يكون على وزن فاعل وفعل قلنا اعتمادا على ذكرهم في فعل وفعل عن قرب وقيل ان الفعل وف المفعول لا يدلان على من قام به الفعل الا بعد ان يقدر على بناء فاعل فايكون اسم فاعل في

المراد من قام به الفعل في الجملة على ان قيامه ينسب اليها ينسب الحدث صريحا ولا يعتبر قيامه بها صريحا لانه كما ان قام باحد ما معنياد فان قيل الاول لا يقولون لان اسم الفاعل لم يوضع لشيء باعتبار كونه من اول العلم بل وضع لمعنى قائم بذاته سواء كانت تلك الذات عاقلة او غير عاقلة قلنا قصدنا تليين لفاعل على غير العاقل او اقول ان من قد يستعمل غير اول العلم كقولهم فيهم من يمشي على بطنه وقوله بمعنى الحدوث يخرج المصنف المشبهة لان وضعها على الاطلاق لا على الحدوث ولهذا لو قصد بها الحدوث ردت الى صيغة اسم الفاعل تقول في حسن حاسن الا زواعدا كذا في المفصل وكذلك يخرج اسم التنفيل لان معناه ليس بجديد باحد الا من كالمصنف المشبهة فان معنى كرم واكرم شخص ثبت له الكرم وزيادة لا انما حدثا له وما قيل ان فعل التنفيل يخرج بقوله لمن قام به الفعل لا من قام به التنفيل لان قام به اصل الفعل لان كرم مثلا لمن قام به الكرم الفاعل وان زيادة الكرم كرم فيصدق عليه اذا قام به اصل الفعل فان قيل التعريف ليس بجامع لانه لا يشمل نحو مؤمن وكافر وواجب ودايم وباقي وضامر في نفي ضمير وعالم في الله عالم فان كلا منها ليس بمعنى الحدوث بل بمعنى الاستمرار قلنا المراد بالحدوث الحدوث بحسب الوضع اولان الاستمرار مدلول اجزاء الكلمات لا مدلول الحقيقة وبه يدفع سؤال من قال ان قائما في زيد ليس بقائم لا يدل على من قام به الفعل قال المناسبة بينهما في الوقوع صفة للكثرة او ان هذه المناسبة انما توجد بعد الاشتقاق فكيف يكون سببا للاشتقاق اسم الفاعل من المضارع فافهم قال على وزن فاعل اقول ان صيغة اسم الفاعل من الثلاثي المجرد مطلقا يحذف على وزن فاعل اقول انما بعد قوله على وزن فاعل غالبا لكان اول الالة قد يكون على وزن فاعل وفعل قلنا اعتمادا على ذكرهم في فعل وفعل عن قرب وقيل ان الفعل وف المفعول لا يدلان على من قام به الفعل الا بعد ان يقدر على بناء فاعل فايكون اسم فاعل في

المراد من قام به الفعل في الجملة على ان قيامه ينسب اليها ينسب الحدث صريحا ولا يعتبر قيامه بها صريحا لانه كما ان قام باحد ما معنياد فان قيل الاول لا يقولون لان اسم الفاعل لم يوضع لشيء باعتبار كونه من اول العلم بل وضع لمعنى قائم بذاته سواء كانت تلك الذات عاقلة او غير عاقلة قلنا قصدنا تليين لفاعل على غير العاقل او اقول ان من قد يستعمل غير اول العلم كقولهم فيهم من يمشي على بطنه وقوله بمعنى الحدوث يخرج المصنف المشبهة لان وضعها على الاطلاق لا على الحدوث ولهذا لو قصد بها الحدوث ردت الى صيغة اسم الفاعل تقول في حسن حاسن الا زواعدا كذا في المفصل وكذلك يخرج اسم التنفيل لان معناه ليس بجديد باحد الا من كالمصنف المشبهة فان معنى كرم واكرم شخص ثبت له الكرم وزيادة لا انما حدثا له وما قيل ان فعل التنفيل يخرج بقوله لمن قام به الفعل لا من قام به التنفيل لان قام به اصل الفعل لان كرم مثلا لمن قام به الكرم الفاعل وان زيادة الكرم كرم فيصدق عليه اذا قام به اصل الفعل فان قيل التعريف ليس بجامع لانه لا يشمل نحو مؤمن وكافر وواجب ودايم وباقي وضامر في نفي ضمير وعالم في الله عالم فان كلا منها ليس بمعنى الحدوث بل بمعنى الاستمرار قلنا المراد بالحدوث الحدوث بحسب الوضع اولان الاستمرار مدلول اجزاء الكلمات لا مدلول الحقيقة وبه يدفع سؤال من قال ان قائما في زيد ليس بقائم لا يدل على من قام به الفعل قال المناسبة بينهما في الوقوع صفة للكثرة او ان هذه المناسبة انما توجد بعد الاشتقاق فكيف يكون سببا للاشتقاق اسم الفاعل من المضارع فافهم قال على وزن فاعل اقول ان صيغة اسم الفاعل من الثلاثي المجرد مطلقا يحذف على وزن فاعل اقول انما بعد قوله على وزن فاعل غالبا لكان اول الالة قد يكون على وزن فاعل وفعل قلنا اعتمادا على ذكرهم في فعل وفعل عن قرب وقيل ان الفعل وف المفعول لا يدلان على من قام به الفعل الا بعد ان يقدر على بناء فاعل فايكون اسم فاعل في

فعل

فعل وقوله حقيقة صيغة فاعل لا غير ان قيل ان اسم الفاعل هو ما كان على وزن فاعل والمفعول
ما كان على وزن مفعول فلم يأتوا به في بيان الصيغة فيقولون فهو ناصر وذلك في صور
لأن الناصر والنصير خيلان فلا بد لهما من مبتدأ او فاعل لما فهم من قولهم نصر شخصان آخر
من صدر عنه النصرة والاخر من وقع عليه النصرة قالوا فهو اي الشخص الذي قام به النصرة ناصر
وذلك اي الشخص الذي وقع عليه النصرة منصور ووجد الفاء في لفظه فيكون على اولوية التاء
وقس على الاخر فانه يفهم منه شخص وعلم ان فاعلا لاسم الفاعل قد يؤخذ من الاسم نحو فارس
فانه مأخوذ من فارس كمن تسمي اسم الفاعل لا يصدق عليه ان فاعلا في المذكور بدون التاء
لتقدم الذكر وعدم الاحتياج الى الزيادة ابتداء فاعلا في المؤنث بالتاء المتحركة للفرق بينهما
وانه اذا لم يكن في الفعل اشتراك بين المؤنث والمؤنث لا حاجة الى التاء لانه للفرق نحو حائض وعما
كافي القرآن وامرني عاق ومن الغاظة الفقه انت طالق ومن هذا القبيل لفظ المؤنث للمرأة
وقد دخل التاء نظر الى الاصل نحو حامل وحامله من الحمل بمعنى الحمل واذا كان من الحمل بكسر
الحاء بمعنى الحمل فما مله لا غير هذا عند الكوفيين واما عند البصريين فالفرق غير مستمر
العرب يقول رجل ايم وعانس وامرأة ايم وعانس لان ايم من لا زوج له ورجل ايم كان وامرأة
وسواء كان قبل التزويج او بعده والعانس من تأخر تزويجه الى زيجته ووقت فويل على الرجل
وان كان في المرأة اغلب ونقل عن الفراء امرأة محبة لزوجها وامرأة محبة لزوجها وكلمة محبة
مصيبة مع عدم الاشتراك لان الاجراء كون الكلب الانثى ذات اجراء جمع حروف والاصباء كون
المرأة ذات صبيان وان اسم الفاعل على جميع صلاته في الذكر بالزوجة والتاء وفي المؤنث بالالف
والتاء وجمع تكسير الذي هو سماعي في الذكر على كسر وطلبية وصحاب وجمع وجمع وجمع وجمع
سمر الفاء اتباعا للعين وعلى نضار وركب وفلان ولعل اصل جيعان في جمع جابح
جوعان فكسر ما قبل الواو قلبت ياء للتحفة وعلى قضاة وفرة وخدم وعلكي وجاء شتاب
في شاق وفي المؤنث على فواء ككواف والجواري ويستعمل هذا الجمع فيما يكون الفاء والخص
في العطف نحو ووارث ثلث واوت كما اشتقوا جمع زاوية على زواوي فقالوا زوايا ومن
النوادير فارس في جمع فارس قال وحذفت علامة الى آخره هذا بيان طريق اشتقاق
اسم الفاعل من المضارع اي حذفت علامة الاستقبال وادخلت الفاء للفرق بينه وبين الماضي
اختصت الفاء من بين حروف العلة بالزيادة لمحققتها وخص ادخالها بين الفاء والعين لانه لو

المراد من قام به الفعل في الجملة على ان قيامه ينسب اليها ينسب الحدث صريحا ولا يعتبر قيامه بها صريحا لانه كما ان قام باحد ما معنياد فان قيل الاول لا يقولون لان اسم الفاعل لم يوضع لشيء باعتبار كونه من اول العلم بل وضع لمعنى قائم بذاته سواء كانت تلك الذات عاقلة او غير عاقلة قلنا قصدنا تليين لفاعل على غير العاقل او اقول ان من قد يستعمل غير اول العلم كقولهم فيهم من يمشي على بطنه وقوله بمعنى الحدوث يخرج المصنف المشبهة لان وضعها على الاطلاق لا على الحدوث ولهذا لو قصد بها الحدوث ردت الى صيغة اسم الفاعل تقول في حسن حاسن الا زواعدا كذا في المفصل وكذلك يخرج اسم التنفيل لان معناه ليس بجديد باحد الا من كالمصنف المشبهة فان معنى كرم واكرم شخص ثبت له الكرم وزيادة لا انما حدثا له وما قيل ان فعل التنفيل يخرج بقوله لمن قام به الفعل لا من قام به التنفيل لان قام به اصل الفعل لان كرم مثلا لمن قام به الكرم الفاعل وان زيادة الكرم كرم فيصدق عليه اذا قام به اصل الفعل فان قيل التعريف ليس بجامع لانه لا يشمل نحو مؤمن وكافر وواجب ودايم وباقي وضامر في نفي ضمير وعالم في الله عالم فان كلا منها ليس بمعنى الحدوث بل بمعنى الاستمرار قلنا المراد بالحدوث الحدوث بحسب الوضع اولان الاستمرار مدلول اجزاء الكلمات لا مدلول الحقيقة وبه يدفع سؤال من قال ان قائما في زيد ليس بقائم لا يدل على من قام به الفعل قال المناسبة بينهما في الوقوع صفة للكثرة او ان هذه المناسبة انما توجد بعد الاشتقاق فكيف يكون سببا للاشتقاق اسم الفاعل من المضارع فافهم قال على وزن فاعل اقول ان صيغة اسم الفاعل من الثلاثي المجرد مطلقا يحذف على وزن فاعل اقول انما بعد قوله على وزن فاعل غالبا لكان اول الالة قد يكون على وزن فاعل وفعل قلنا اعتمادا على ذكرهم في فعل وفعل عن قرب وقيل ان الفعل وف المفعول لا يدلان على من قام به الفعل الا بعد ان يقدر على بناء فاعل فايكون اسم فاعل في

قر

انما حكم الله على المشتق من المضارع دون الماضي بناء على انما كان للماضي في حركاته وغير ذلك

هذا هو الوجه الثاني في بيان...

ويقال في بيان العين بيضاء في جميع أبيض صيغته للباء قال وهو مختص بياض فعل الخ قوله أي
وكن فعل مختص بياض فعل بكسر الباء الاستعارة من وزفر فأنما هي من فعل بالضم نحو أحمر وهو قليل
القول الآخر وهو لا يعلم إلا أصلا وأدم أصلا أقدم قلبت الهمزة النوا وهو بالفتح كندم
وأرعى وهو ما يجزع بسهولة واسم وهو ما يكون أميل إلى السواد وبالفتح رتبة سياه كونه وهو مختص
وهو بالفتح رتبة لا عرو زاده الأصغر على هذه الهمزة الجعجوع وهو لا يقد على الكلام وقال الفراء
من جوع بكسر الباء وهو لغة في حق بالضم وكذلك أي كان أحق من فعل بالكسر لغة في فعل بالضم
الستة الباقية يعني أن أصلها من فعل بالكسر إلا أنها لغة في فعل بالضم قال ويجوز أن أصلها من فعل بالضم
لأنه والعين وسكون التاء يجر لتفضيل الفاعل وهو فعل التفضيل ما اشتق من فعل لموصوف
بزيادة على غيره فقولنا ما اشتق من فعل بفعله وغيره وقوله لوصف يخرج أسماء الزمان والكان و
اللام لأنها ليست لوصف وقوله بزيادة على غيره يخرج اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لأنها
ليست بزيادة على غيرها والكلام بالزيادة على الغير الزيادة في المصدر المشتق هو منه فيخرج عنه نحو
فاضل وزايد قال وطائل ويتخل فيه غير وشتر كونهما في الأصل على فعل ففعل بالفتح
والاستعارة وقد يثبتون على الأصل في لغة رديئة وتاثير فعل في نحو العظمى الطوى تانث
الحبيب قلبه ياقه وأما كما أن الدنيا تانث أدنى وأنتى اسم على ذلك الوقت بدون الذكر وتا
خلى معنى ذات الخلق لا مذكر ولا قصد التفضيل وجاء فعل لا فعل نحو أحبك الشايعين من الحناء
أي أكلها وجمع فعل على فاعل نحو لا فاضل ولا على وفعل بالجمع على فعل ضمها التاء ففتح العين نحو
فضل ووجه عدم التمرض لتعريفه ووجه إيراد في فضل اسم الفاعل ووجه تقديم على بيان صيغة
اسم الفاعل من غير التلافي ذكر في الصفة المشبهة أن قبلها الفرق بين التفضيل والمبالغة مع أنها للز
على أصل الفاعل قلنا أن التفضيل تلاخط فيه النسبة بين الشيئين زيادة ونقصا فاقوة وضعفا
يفضل أحدهما على الآخر مثل زيد أعلم من عمرو أي هو أقرب من أكمل منه في العلم وإن المبالغة لا
تلاخط فيها النسبة بل يلاحظ فيها المعنى القوي وينسب إلى شيء بدون التلافي الآخر مثل زيد غلام
وأن كل ما لفته فصيحة للتفضيل فانه يجوز في زيد غلام أعلم من أهل زمانه وليس كل تفضيل يصلح للمبالغة
مثلا نقول النمل أكل من الذرة وهي صفة النمل ولا نقول النمل أكله أكله أذيقا كل علة تأكل في سنة
حيمة حنطة وأعلم أنه لا يجوز استعمال اسم التفضيل إلا باللام أو الاضمار حالة التعريف أو بحالة
التكثير ظاهرة أو مقترنة نحو زيد الأفضل وأفضل الرجال وعلى هذا في التثنية والجمع والمؤنث ولا

شون
عجاف
يقع

هذا هو الوجه الثالث في بيان...

هذا هو الوجه الأول في بيان...

يجوز الجمع بين التعريف وبين فلا يقال زيد الأفضل من عمرو وإذا جاء بين يستوفى المذكر والمؤنث والجمع واللام
لأنه ويشي ويجمع نحو أحب الشيخين الأفضلين والمفضلين الأفاضل ونحو غير النساء عايشة أو فاطمة التفضيلان
وازواج النبي التفضيلات والأفاضل نحو الأمان قال ولا يجمع من المزدخية قول أي فعل التفضيل لا يجر
من المزدخية غير الثلاث مطلقا بل يجمع من ثلاثي مجرد جاء منه فعل تام مثبت متصرف قابل معناه
لكنه قولنا جاء منه فعل احتراز عن أحكام السابقين ونحو يلفس من غيره من الفروسية فأنما شاذ
وقولنا تام احتراز عن الأفعال النافعة ككان وصار إذ لم يسمع كقولنا وأصين وقولنا مثبت
احتراز عن نحو أنيس بكلمة أي ما تكلم بكلمة لا يقال أنيس وتصرف احتراز عن نعم ويشي فأنه لا يقال
انعم وأبائن وقولنا قابل معناه احتراز عن نحو غربت الشمس وطلعت قاه لا يقال الشمس
اليوم غربت منها أمس ولا أطلع ولا من لون وغيبا قولنا كان اسم التفضيل كالأجر من غير التلافي
يجز من الثلاث الذي في معناه لون وغيب سواء كان العيب ظاهرا أو باطنا وأما نحو جعل واضك
فوز غير التماس ولذا عدا الفلكاء أحق من الشواذ مع أن من العيوب الباطنة وأما إذا قصد تفضيل غير
الثلاثي وتفضيل اللون والعيب من الثلاثي فتدبر بالشد ونحو مما يمكن على حسب غير صفة يوزن
منصوبا على الترتيب فتقول ما كثر من دجرجه وافقنا واشد استحقاقا والحسن بياضا وأقبح عري وجور التو
فيما يجر منه التفضيل نحو قوله تعالى واستد منهم قوت وأكره جشأ قاه يمكن أن يقال أقوى منهم وأجمع مال
لأن فيها الفعل يجر للصفة قبله فلا بناء على تقدم بناء العنفة على بناء التفضيل والامر كذلك ما يدرك على
مطلق التثنية مقدم على ما يدرك على تالفة قال ولا يجر التفضيل المفعول لأن في اسم التفضيل ثلاثة شروط
قال لأن الفاعل على حقه إذا قبل فاعل المراد بالما على هذا اسم الفاعل فالصفة في الكلام فاعلا الفعل والتفضيل
في الكلام المفعول والمقصود اسم المفعول قلنا الفاعل في المصيغة أعني اسم الفاعل ذلك على الفاعل
في الكلام وكذا المفعول فإن الضاد يجر قولنا يضرب زيد عمر زيد والمضروب عمرو قال يكون
التعظيم في الفاعل على أن لا يجر الفاعل يجر من المتعدي واللام كقولنا جعلوا للمفعول المفعول أكثر الأفعال
عاديا عن التفضيل لأن المفعول لا يجر من اللانم ووجه المفعول بدون الفاعل نحو يجنون ومهوت
أقلى قال ونحو اشغل قول أي قد شغل الشواغل الفاعل الذي ذكرها من أن أفضل التفضيل الفاعل
دون المفعول بوجه شام وأشهر وأعرف وأكثر ما روي وأشهر وأقدر وألوم وأدنى وفي دعاء
الرسول عم اللهم اجعل حبك أحب الأشياء على واجلي خبيتك أخوف الأشياء عندي وقوله حماد
فلان اشغل أي كثر مشغوليه من امرأة فأن الخبيث والنهي بالكسر فرق التثنية وقفتها أن امرأة من تميم

هذا هو الوجه الرابع في بيان...

جمع كثير لا يستعمل على فعال بكسر الفاء نحو كرام وعظام وعلى فعال كواشرف وعلى فعلا نحو اصدقاء وهذا
الجمع كثير ايضا وجمع برئية على ما ياء مثل خطبة وخطايا اصله خطاي كثر ايف وكريم ولطائف فاجتمع
من تان فاستعملت الكون الحرف حرفا جديا فقلت الثانية ياء لكثرة ما قبلها فاستعمل ايضا الفعل
الحرف مع فعل صيغة الجمع حرفا العلة فقلت الياء الفاعل فقلت العلة لا ياء لزيادة الكثرة وتمثل
الخطايا والمطايا وقد يدخل على فعل تاء للبالغة نحو خطيئة ويجمع على ظاهرها بخلاف وكما المعنى كذا
وتجاء يجمع ويشتاق فيقول بمعنى المفعول يجمع على فاعلان غالباً نحو ولدان جمع ولبد يعني مولود ويجمع في المذكر
والمؤنث على قتل وانما يجمع في جمع مريض الذي هو الفاعل على نحو الذي جمع جريح ثم قوي ذلك ما بهم
حلولاً باب هالك وميت على فعل فاعلان كذا وتوفي مع الفاعل لفظا للواقعة معنى وبالحكمة ان هذا
انما يجمع تان في معناه تاء وحزن ولكن يشكك في تان الا اذا جعلت الكلمة من عددا لاسماء اقرب الى
يتوي المذكر والمؤنث اذا كان الفاعل بمعنى المفعول وذكر الموصوف الا اذا جعلت الكلمة من عددا لاسماء
الاعمال فيقول اسماء الفاعل المشتقة دون الصفات ولا يستويان بل يفرقان بالتاء ليكونا
على التثنية من الوصفية الى الاستمية وان كان الموصوف مذكوراً نحو كبريت فيجوز ونحو ذبيحة وصبي اعطيت وصية
لغنية فجمع اسميها مذكور تان وقد يشبهه بالفاعل الذي بمعنى المفعول الفاعل
الذي بمعنى الفاعل في الاستواء اي يتوي فيه المذكر والمؤنث ايضا نحو قتلها والملازمة بعد ذلك ظهور
وما يدركه لعل الساقه قريب وان ذكر الله من الحين تان ويجمع على فاعلان اي معنى ان اسم الفاعل
قد يجمع على وزن فاعول للبالغة اي للبالغة الفعل وكثير نحو منع بمعنى كثير النسخ وفي بعض النسخ ويجمع
فعل للبالغة اي سواء كان معنى الفاعل والمفعول والاول انيب الماسبق وما ساقى في استوي في
فعل المذكر والمؤنث اذا كان بمعنى الفاعل وذكر الموصوف وتفصيل الكلام ان المفعول كالفعيل قد
يكون بمعنى الفاعل مع يتوي فيه المذكر والمؤنث اذا كان الموصوف مذكوراً واما اذا لم يذكر مذكوراً
فيكون بالتاء للبالغة الاتساق بين المذكر والمؤنث وقد يكون بمعنى المفعول ونحو يعرف المذكر
بالتاء سواء كان موصوف مذكوراً او غير مذكوراً فاقبل اذا فرق المذكر والمؤنث في المفعول الذي
بمعنى الفاعل اذا لم يكن الموصوف مذكوراً بل كان الاتساق بين المفعول الذي بمعنى المفعول اذا لم يكن موصوف
مذكوراً قلنا جواه ما من مذكوراً اكتفى بالفرق بين فعلين بمعنى المفعول نحو رسول بمعنى المرسول وقد
يجمع على نحو الموصوف لما يتوضاه به ويجمع فعل على فعل يضم الفاعل والمفعول وعلى فعلا ضم تان
قريب ان يكون الفعل على الجمع وعلى فاعل بالفتح والضم نحو تبارك في جمع عبود وعلى افعاء

والمفعول على الجمع وعلى فاعل بالفتح والضم نحو تبارك في جمع عبود وعلى افعاء
والمفعول على الجمع وعلى فاعل بالفتح والضم نحو تبارك في جمع عبود وعلى افعاء
والمفعول على الجمع وعلى فاعل بالفتح والضم نحو تبارك في جمع عبود وعلى افعاء
والمفعول على الجمع وعلى فاعل بالفتح والضم نحو تبارك في جمع عبود وعلى افعاء

نحو افعاء في جمع عبود على في نحو عدي في جمع ايضا ولا نظيره وعلى فاعل وفعل يضم التاء وسكون الفاعل
نحو عجاير ونحو في جمع عجز وقد يستوي في فعل وفعل الواحد والجمع نحو قليل وصور وم
قليلون وصورون واعلم انما كان الفاعل في المذكر والمؤنث بوجه التاء في المؤنث اكتفى
في صور عدم الاستواء بذكر امثلة المؤنث نحو ذبيحة ولقطة وطوبى اذ يلزم منه بناء المذكر على حاله فاع
هو المعنى الذي يستعمل عن طريق التاء والمطوية بمعنى المطوية ومع الفاعل في المذكر والمؤنث في فعل
المذكر يعبر طوبى فاعل الاستواء في فعل للمفعول انما اعطى الاستواء المذكر والمؤنث في فعل
عند ذكر الموصوف للمفعول وفي فعل عند ايضا لفاعله طلبا للعدل بين الفاعل والمفعول اي
ليلا يكون الاستواء للمفعول وعدم الاستواء للفاعل فيها فانه كما يجوز فاعل لم يعكس في مران
يكون الاستواء في الفعل للفاعل وفي الفعل للمفعول قلنا لان في فعل قلنا لا اشتغال على الضمة و
الفاعل كثير الاستعمال الجريانه في الافعال كلها والحقه فيه مطوية ولا شك في الاستواء مخففة فاعطى ما هو
الاستعمال تان ويجمع للبالغة نحو صبارا قول فاعل جمع اما نحو قوله نحو صبار واما ضمير مستتر فيه
راجع الى اسم الفاعل اي يجمع للبالغة الفعل من الفاعل نحو صبارا وان اسم الفاعل يجمع للبالغة سماعا
مثال نحو صبار يرفع الصاد وتشد يد العين وقد يؤخذ هذا الوزن من الاسم لاهل معنى ذلك الاسم
نحو حمار وبغال وبغال وسكالك من الحمار والبغال والسكبان ونحو سيف مجذم يعني وزن مجذم
بسكر المم وسكون الفاء وفتح العين للبالغة الجازم بمعنى القاطع من الباب الرابع فاعل لم يذكر السيف مع
قلنا لتبين كونه شالا للبالغة لان وزنه مشترك بين الالة وبين مبالغة الفاعل كاصح به ونحو تيقن
بالكثرة تضعيف العين لمبالغة الفاعل من الباب الخامس ونحو كبريت في جمع الاقل وتخفيف الباء من الباب
لخامس في مبالغة كبر كجاء لمبالغة مجيب في نحو طوال يضم الاقل وتشد يد الثاني من الباب الاول
لمبالغة طويل وقراء وكذا جوايا تان كذا بابا يضم حلا على الجمع والمبالغة لان هذا الوزن يجمع الجمع الكثرة
من المذكر لاسم الفاعل فان قيل فعلى هذا يكون هذا الوزن مشتركاً بينه وبين المبالغة فلم يذكر
كذلك مشتركاً وهذا مجذم قلنا بناء على ان هذا الوزن في الجمع ونحوه لا من الباب الرابع في جمع
من الباب الثاني في مبالغة عالم وعالم بالانساب اصلها اعلام ونسب وادخلت التاء للبالغة فاقبل
لم او رد مثالين قلنا تنبيه على كثرة استعمال هذا الوزن فان قيل فعلى هذا يلزم ان يراد المثالين
لنحو صبار قلنا كثرة استعمال وزنه مشهور ونحوه لا يرفع الفاعل وكسر العين من الباب الخامس في جمع
كبريت ونحوه فرفع الفاعل وضم العين وتخفيف المبالغة فارق والتاء للبالغة فاعل في صيغة مبالغة

للقيد
التي

والمفعول على الجمع وعلى فاعل بالفتح والضم نحو تبارك في جمع عبود وعلى افعاء
والمفعول على الجمع وعلى فاعل بالفتح والضم نحو تبارك في جمع عبود وعلى افعاء
والمفعول على الجمع وعلى فاعل بالفتح والضم نحو تبارك في جمع عبود وعلى افعاء
والمفعول على الجمع وعلى فاعل بالفتح والضم نحو تبارك في جمع عبود وعلى افعاء

يكون ثاقفة لزيادة المبالغة فان قيل ما يكون التاء المبالغة منع ان هن المبالغة قلنا لا حلا للمبالغة
 او جردت الصيغة من المبالغة ونحو حكمة بضم الفاء وفتح العين في المبالغة ضاحك وقوله وحكمة يسكون العين
 لمبالغة اسم المفعول وفي مختار الصحاح وعين ان حكمة بفتح الحاء كسر العين ويسكون الذي يصحح
 الناس للسخرية فان قيل فعلى هذا لم يرد في بيان جميع اوزان مبالغة اسم الفاعل قلنا نعم الاول ذلك
 لكن لما ناسب حكمة بفتح العين او رد عقيبها وعلية وانه قيل لكل حكمة ولم يرد يسكون اليم فيها فانها
 اذا كانا بفتح اليم يكونان بمعنى العباد الطعان اذا كانا يسكون يكونان بمعنى المسخى التي تأتي بالاضافة
 فيحكون منه ويشقون وعلية في يوم الجمعة بالسكون والفتح بمعنى اليوم الزوج المجع اي جمع الشرح او
 بمعنى يوم الوقت الجاسر الجلي البائع مبلغ الكثرة والقرابة بالضم للتابع ونحو جنة اي سيرج القطع للوطة
 والتاء فيه كالتاء في علامه وغيره ونحو سقام بالكسر السكون لمبالغة سقيم وهذا الوزن مشترك بين
 الالة والمبالغة والكلام فيه كاللهم فطوال ونحو مظهر كثير لسطر وما جعان عا ماعيل ونحو ما وجع
 جمع حجاج اي كثير لخاصة ومسكين جمع مسكين والمنة الاخيرة من الباب الرابع وقد بينا للمبالغة من
 المزيد على ما بين لها من الثلاث وهو ذكره من الاحكام وحساس من الاحتساب وخيار من الاجار و
 راشاد من الارشاد والهم من الابلام وميمع من الاسماع وبصير من الابصار وتكون هذه المذكورات في المزيد
 علم بالاشتغال واعلم ان وزن فاعول قد ينقل اسما نحو المضايون والتاموس لصاحب ستر الملك وقد
 يستعمل في مبالغة الصفة نحو الفاروق ليرضى عنه كونه فاروقا بين الحق والباطل على كل وجه مما يشبه
 وشجاعة قال ولا فطهم مسكنة اول المسكين مفعيل السكون وهو الذي يسكنه الفقر قال
 وان لم يدخل لها التاء اطلق الحاء على التاء لانه تصريفها في الوقف على ان بعض النسخ وقع التاء قال لا
 نقصد ان نزل والنسب من سببه وى ان النقص في غالبها يتلا زمان في التطور بالبال بسببه الوجدان فانه
 من ظهور بالبال الحركة بوزن السكون وكذا الراء مع الالم والفتح مع التسم قال وصيغته من غير الثلاث
 كما وقع في بيان اسم الفاعل من الثلاث وما يتعلق باسم الفاعل منه شرع فيما من غير الثلاث في مطلقا
 فصيغته من غير الثلاث في غير مستقلة كالباب كما يميز بضم الميم بضم الميم بضم الميم بضم الميم بضم الميم
 في موضعها وكسر ما قبل الاخر لفظا نحو بغيره او تقدر ان نحو مختار ونحوه فان قيل لم اختار الميم للزيادة قلنا لا
 فيها حرفا الفاء قلنا نقدر انما كما ذكرنا في تقييد الميم لا الميم قريب من الاول في الجرح على انها من حروف
 الزوايد فان قيل لم كسر الميم قلنا فرقا بين الفاعل والمفعول فان قيل لم يسكن الامر قلنا لان التقوا في
 لما هو كثير المعنى او تفعل تبع الفعل اي معنى التاء على ما خرد من الفعل المضارع الذي هو كسور وما قبل

في قوله فاعول قد ينقل اسما نحو المضايون والتاموس لصاحب ستر الملك وقد يستعمل في مبالغة الصفة نحو الفاروق ليرضى عنه كونه فاروقا بين الحق والباطل على كل وجه مما يشبه وشجاعة قال ولا فطهم مسكنة اول المسكين مفعيل السكون وهو الذي يسكنه الفقر قال وان لم يدخل لها التاء اطلق الحاء على التاء لانه تصريفها في الوقف على ان بعض النسخ وقع التاء قال لا نقصد ان نزل والنسب من سببه وى ان النقص في غالبها يتلا زمان في التطور بالبال بسببه الوجدان فانه من ظهور بالبال الحركة بوزن السكون وكذا الراء مع الالم والفتح مع التسم قال وصيغته من غير الثلاث كما وقع في بيان اسم الفاعل من الثلاث وما يتعلق باسم الفاعل منه شرع فيما من غير الثلاث في مطلقا فصيغته من غير الثلاث في غير مستقلة كالباب كما يميز بضم الميم بضم الميم بضم الميم بضم الميم بضم الميم في موضعها وكسر ما قبل الاخر لفظا نحو بغيره او تقدر ان نحو مختار ونحوه فان قيل لم اختار الميم للزيادة قلنا لا فيها حرفا الفاء قلنا نقدر انما كما ذكرنا في تقييد الميم لا الميم قريب من الاول في الجرح على انها من حروف الزوايد فان قيل لم كسر الميم قلنا فرقا بين الفاعل والمفعول فان قيل لم يسكن الامر قلنا لان التقوا في لما هو كثير المعنى او تفعل تبع الفعل اي معنى التاء على ما خرد من الفعل المضارع الذي هو كسور وما قبل

آخره وتبعه لكسور العين فيقال الميم المستعمل فيه كسور العين كسور حرج ومتضارب وتكسر في الفعل
 مأخوذ من المضارع الجوهري الذي هو مفتوح ما قبل آخره ان قيل من القاعدة المقررة ان الادغام يمنع في المجرى
 اذا انهم منه لا لتباس كما يصحح به فلم جاز في مجاز ويتجاذب مع ان الادغام فيها يؤدى الى اللبس باسم
 المفعول قلنا انه لا يرد فيها بل حكى في الادغام المحقق في الفعل تلك ونحو سبب اقول لما بين
 قاعدة مطروحة في اسم الفاعل من المزيد ورد السؤال بحسب فانه لفاعل على صيغة المفعول بضم
 الميم وفتح ما قبل الاخر القياس كسور لان من سبب الفرس اذا اتسع في الجري يقال سبب لرجل
 اذا كثر في كلامه ودعائه وكذا المحسن من احسن وياض على صيغة فاعل الثلاث في المجرى والعتا في فتح
 لان من انفع الظلام اذا ارتفع وبلغ واجل الصبابة اذا اعتلده ولا يفسد عليه ومن غريب
 القصة مؤرخين بضم الدال في الفاعل تبع اليم من الرداف ومن قرأ بفتح الدال جعله مفعولا
 سندون غريب لا وزن فتاوع في جمع مشعر عذف اليم والتكرير كما يقال في جمع سرج سراج وعند
 عند ان شرب اليم لفظا ومعنى قال وبني ما قبل بناء التانيث على الحركة اقول نقض في آخر اسم الفاعل
 عند اتصاله التانيث به مع انه مبدى لان ما قبل التاء اي آخر اسم الفاعل صار ياتصاله بمنزلة توسط
 الكلمة والاعراب لا يجري في الوسط وما هو بمنزلة هذا لتقليل لفظ البناء اما بناؤه على الحركة والاصل
 في البناء بالسكون فلهذا بين البناء الاصل والعارضي قال كما في قول التاكيد انه لا يفتقر آخر اسم
 الفاعل على اتصال التاء كما في ما قبل فنون التاكيد اي آخر الكلمة عند اتصال التاء للعلمة المذكورة و
 كما في ما قبل بناء النسبة في نحو نصري لانه على الكثرة للبناء قال فضل في اسم المفعول ان الحافز غير
 اسم الفاعل شرع في اسم المفعول فان قيل لم قدم اسم المفعول على اسم الزمان واذا كان وان كل واحد
 منها مشترك في الاشتقاق قلنا لان اسم المفعول يدل على الذي يعمل به فهو اول التقديم وهو مشتق
 من المضارع بالذات تبعا لاسم الفاعل لراعاة بينهما وطريق اشتقاقه في ان هو مشتق من المصدر
 بواسطتين ان قيل لم سمي اسم المفعول باسم المفعول مع ان المفعول حقيقة هو المصدر قلنا المراد
 بالمفعول المفعول به يقال فعلت الضرب اي وقعت عليه الضربة ولكن حذف حرف الجر فصار
 الضمير مرفوعا فاستلزام الجواز والمجوز كان قائما مقام الفاعل في واسم ما فعل به او نقول انما سمي
 بالمفعول لانه وزن في الثلاث كما مر في اسم الفاعل فمفعول اسم تينا وله الحدود ونحوه وقوله مشتق يخرج
 الاسماء التي لا تكون مشتقة وقوله من يعمل على بناء الجوهري يخرج اسم الفاعل والصفة المشبهة وافتد
 لتفضيل الفاعل واسماء الزمان واذا كان والالة وقوله من وقع عليه الفعل يخرج التفضيل الذي يخرج

كثير

في قوله فاعول قد ينقل اسما نحو المضايون والتاموس لصاحب ستر الملك وقد يستعمل في مبالغة الصفة نحو الفاروق ليرضى عنه كونه فاروقا بين الحق والباطل على كل وجه مما يشبه وشجاعة قال ولا فطهم مسكنة اول المسكين مفعيل السكون وهو الذي يسكنه الفقر قال وان لم يدخل لها التاء اطلق الحاء على التاء لانه تصريفها في الوقف على ان بعض النسخ وقع التاء قال لا نقصد ان نزل والنسب من سببه وى ان النقص في غالبها يتلا زمان في التطور بالبال بسببه الوجدان فانه من ظهور بالبال الحركة بوزن السكون وكذا الراء مع الالم والفتح مع التسم قال وصيغته من غير الثلاث كما وقع في بيان اسم الفاعل من الثلاث وما يتعلق باسم الفاعل منه شرع فيما من غير الثلاث في مطلقا فصيغته من غير الثلاث في غير مستقلة كالباب كما يميز بضم الميم بضم الميم بضم الميم بضم الميم بضم الميم في موضعها وكسر ما قبل الاخر لفظا نحو بغيره او تقدر ان نحو مختار ونحوه فان قيل لم اختار الميم للزيادة قلنا لا فيها حرفا الفاء قلنا نقدر انما كما ذكرنا في تقييد الميم لا الميم قريب من الاول في الجرح على انها من حروف الزوايد فان قيل لم كسر الميم قلنا فرقا بين الفاعل والمفعول فان قيل لم يسكن الامر قلنا لان التقوا في لما هو كثير المعنى او تفعل تبع الفعل اي معنى التاء على ما خرد من الفعل المضارع الذي هو كسور وما قبل

في قوله فاعول قد ينقل اسما نحو المضايون والتاموس لصاحب ستر الملك وقد يستعمل في مبالغة الصفة نحو الفاروق ليرضى عنه كونه فاروقا بين الحق والباطل على كل وجه مما يشبه وشجاعة قال ولا فطهم مسكنة اول المسكين مفعيل السكون وهو الذي يسكنه الفقر قال وان لم يدخل لها التاء اطلق الحاء على التاء لانه تصريفها في الوقف على ان بعض النسخ وقع التاء قال لا نقصد ان نزل والنسب من سببه وى ان النقص في غالبها يتلا زمان في التطور بالبال بسببه الوجدان فانه من ظهور بالبال الحركة بوزن السكون وكذا الراء مع الالم والفتح مع التسم قال وصيغته من غير الثلاث كما وقع في بيان اسم الفاعل من الثلاث وما يتعلق باسم الفاعل منه شرع فيما من غير الثلاث في مطلقا فصيغته من غير الثلاث في غير مستقلة كالباب كما يميز بضم الميم بضم الميم بضم الميم بضم الميم بضم الميم في موضعها وكسر ما قبل الاخر لفظا نحو بغيره او تقدر ان نحو مختار ونحوه فان قيل لم اختار الميم للزيادة قلنا لا فيها حرفا الفاء قلنا نقدر انما كما ذكرنا في تقييد الميم لا الميم قريب من الاول في الجرح على انها من حروف الزوايد فان قيل لم كسر الميم قلنا فرقا بين الفاعل والمفعول فان قيل لم يسكن الامر قلنا لان التقوا في لما هو كثير المعنى او تفعل تبع الفعل اي معنى التاء على ما خرد من الفعل المضارع الذي هو كسور وما قبل

في قوله فاعول قد ينقل اسما نحو المضايون والتاموس لصاحب ستر الملك وقد يستعمل في مبالغة الصفة نحو الفاروق ليرضى عنه كونه فاروقا بين الحق والباطل على كل وجه مما يشبه وشجاعة قال ولا فطهم مسكنة اول المسكين مفعيل السكون وهو الذي يسكنه الفقر قال وان لم يدخل لها التاء اطلق الحاء على التاء لانه تصريفها في الوقف على ان بعض النسخ وقع التاء قال لا نقصد ان نزل والنسب من سببه وى ان النقص في غالبها يتلا زمان في التطور بالبال بسببه الوجدان فانه من ظهور بالبال الحركة بوزن السكون وكذا الراء مع الالم والفتح مع التسم قال وصيغته من غير الثلاث كما وقع في بيان اسم الفاعل من الثلاث وما يتعلق باسم الفاعل منه شرع فيما من غير الثلاث في مطلقا فصيغته من غير الثلاث في غير مستقلة كالباب كما يميز بضم الميم بضم الميم بضم الميم بضم الميم بضم الميم في موضعها وكسر ما قبل الاخر لفظا نحو بغيره او تقدر ان نحو مختار ونحوه فان قيل لم اختار الميم للزيادة قلنا لا فيها حرفا الفاء قلنا نقدر انما كما ذكرنا في تقييد الميم لا الميم قريب من الاول في الجرح على انها من حروف الزوايد فان قيل لم كسر الميم قلنا فرقا بين الفاعل والمفعول فان قيل لم يسكن الامر قلنا لان التقوا في لما هو كثير المعنى او تفعل تبع الفعل اي معنى التاء على ما خرد من الفعل المضارع الذي هو كسور وما قبل

في قوله فاعول قد ينقل اسما نحو المضايون والتاموس لصاحب ستر الملك وقد يستعمل في مبالغة الصفة نحو الفاروق ليرضى عنه كونه فاروقا بين الحق والباطل على كل وجه مما يشبه وشجاعة قال ولا فطهم مسكنة اول المسكين مفعيل السكون وهو الذي يسكنه الفقر قال وان لم يدخل لها التاء اطلق الحاء على التاء لانه تصريفها في الوقف على ان بعض النسخ وقع التاء قال لا نقصد ان نزل والنسب من سببه وى ان النقص في غالبها يتلا زمان في التطور بالبال بسببه الوجدان فانه من ظهور بالبال الحركة بوزن السكون وكذا الراء مع الالم والفتح مع التسم قال وصيغته من غير الثلاث كما وقع في بيان اسم الفاعل من الثلاث وما يتعلق باسم الفاعل منه شرع فيما من غير الثلاث في مطلقا فصيغته من غير الثلاث في غير مستقلة كالباب كما يميز بضم الميم بضم الميم بضم الميم بضم الميم بضم الميم في موضعها وكسر ما قبل الاخر لفظا نحو بغيره او تقدر ان نحو مختار ونحوه فان قيل لم اختار الميم للزيادة قلنا لا فيها حرفا الفاء قلنا نقدر انما كما ذكرنا في تقييد الميم لا الميم قريب من الاول في الجرح على انها من حروف الزوايد فان قيل لم كسر الميم قلنا فرقا بين الفاعل والمفعول فان قيل لم يسكن الامر قلنا لان التقوا في لما هو كثير المعنى او تفعل تبع الفعل اي معنى التاء على ما خرد من الفعل المضارع الذي هو كسور وما قبل

المفعول نحو عذر واليوم واشغل لأن اشتقاقه من يفعل بضم الياء ليس باعتبار وقوع الفعل
 بل باعتبار انحصار الزيادة على الغير وان وقع عليه الفعل او لم يقع لان جميع القيد
 ليس واجب ان يكون قيدا احترازيا بل قد يكون ليبيان الواقع وتحقيق الماهية فلا يكون ذلك
 القيد مستلزما وقال بعض النحويين اجري مجرى الواقع عليه بعد قوله لم يقع عليه الفعل
 ليشمل على نحو وجب ضربه وهو مبدع على عدم خروجك فهو معلوم اولا لا حاجة الى هذا القيد لأن
 المراد من الوقوع ليس هو التعلق بل المراد التعلق المعنوي وهو تعلق فعل الفاعل بشئ قال علي بن
 ابي طالب في قوله تعالى كان احسن لا يجرى على وزن فعل وفعل واجيب بانما تراك هذا القيد
 لأنه لا يتبين بجذبه على وزن علم ان قوله محمول على الغالب ويخرج اسم المفعول على فعال مثل كتاب وقرآن
 ومهاد تعني مكتوب ومتر وشومود وقرب منها الفعالة بالضم لما فضل كالفعل والفعالة و
 العصاره والسلافة وتشد بعض بكسر النون وسكون القاف بمعنى المنقوش وكذا الذبح وضرب
 بضم الهاء وسكون الراء بمعنى المهزوء ولوحرك الراء مكان بمعنى الفاعل قال فادخل الميم قوله
 هذا بيان اشتقاق المفعول اي حقت حرفا المضارعة من يضرع وادخل الميم مقامها وانما اختير
 الميم كما مر في قوله على المند في فتح الميم حتى لا يلتبس بالمفعول من باب الافعال ولا يكسر
 يلتبس باللام ثم ضم الراء الى يفتح على الفتح او لا يكسر حتى لا يلتبس بالموضع من مفتوح العيز ومضمرها
 وبه من مكسور العين فصار مضروبا بفتح وضم الراء ثم اشبع الضمة لا تقدم متعل غير التاء في كلامهم
 ولما مضى التاء فهو موجود نحو مكرمة ومقرة فصار مضروب فان قيل اذا زيد في اسم المفعول
 حرفا بلين مرتبة الفرع على الاصل لأن في اسم الفاعل زيدت حرف واحد قلنا الزايد في اسم المفعول
 هو الميم وانما الواو في متوكل من اشباع الضمة فلا ابتكالا قال وغيره مفعول الثلاثي اقول هذا
 اشارة الى جواب سؤال مقدمه ان يقال لم يفتح مفعول الثلاثي في الالتباس على تقدير ضم الميم
 دون مفعول بابي لا فعال ودون الموضع على تقدير فتح الراء وكشتم مع ان تغيير احداهما يزيل
 الالتباس وتحقق الكلام ان يقال ان القياس في اسم المفعول من الثلاثي ان يكون على وزن مضارع
 كاسم الفاعل الآلة لما لم يمتد الالتباس بينه وبين ما من باب الافعال وجب تغيير احداهما فغير ما هو
 من الثلاثي لتغير احدى هاتين التائين من دون مفعول الفاعل لعدم تغيير اسم الفاعل منه والتغير في
 الثلاثي من وجوب احدى ما ان الزيادة فيه ليس في موضع الزيادة في المضارع بخلاف باب الافعال والبا
 ان الحركة الفتح والضم ليس كحركة المضارع بل كحركة المكسور والمهملين الثاني في لفظ تال بفتح تاء مفتوح ما قبل الآخر

في قوله تعالى
 كان احسن

في قوله تعالى
 كان احسن

اقول في ما بينه وبين الفاعل ولم يعكس ما مر في الفتح ان يكون لفظا او تقديرًا كما مر قال
 فصل في اسم الزمان والمكان اقول للمفرد عن بيان المفعول شرح في بيان اسم الزمان والمكان و
 الغرض من وضع الاختصار لا لتقيد بهما مكان الفعل وزمانه ولولا ان كان تأني بلفظ المكان
 والزمان ولما كان الغرض الاصل في تبيين الصفات بيان الانبئة وتماصيل ما يعرض عليها من الاحوال
 والاحكام وكيفية احوالها عن بعض الاحوال والاحكام انما توجد في اسم الزمان والمكان من
 الثلاثي ذكر ما منه واكتفى بذكر مفعول غير الثلاثي لأن الزمان والمكان والمصدر الميمي على صيغة
 المفعول منه فان قيل لم لا يجر لكل واحد منها صيغة على وزن مفعول كقوله الخروف فان قيل ما الكنا
 بين هذه الثلاثة وبين المفعول حتى جعلوا على وزن مفعول لأن الزمان والمكان والمفعول مشتركة
 في كونها محلا للفعل وما المصدر الميمي في قول على الزمان والمكان لا اتحاد بهما في الثلاثي ان قيل
 لم قدم اسم الزمان والمكان على الآلة قلنا كونهما شبيهين بالمفعول وال اسم المكان اقول ان قيل لم قدم
 اسم المكان قلنا لان لفظ المكان مفعول اذ اصله يكون او كثره استقانه ولذا اختص بيان احواله
 وتعرفه واطرافها على المكان في الزمان وتقدم الزمان في الثلاثي لوقع فهم من يتوهم ان الصغير
 حقيقة في المكان ويجاز في الزمان ان قيل لم اشتق من المضارع المعلوم مع ان المناسب ان اشتقا
 من المجرول لمناسبة بينه وبين المفعول قلنا لان اختلاف الصيغة انما يكون باعتبار اختلاف حركة
 عين المضارع وهو لا يتصور الا في المضارع المعلوم فتقدم اسم يتناول لفظا وغيره وقوله مشتق
 يخرج الاسماء الغير المشتقة وتوهم ان يفتح اياها يخرج اسم المفعول وقوله مكان وقع فيه الفعل
 يخرج ما عدا المعروف تال فزيدت الميم اقول هذا بيان طريق اشتقاق اسم المكان اي زيدت الميم
 مقام حرف المضارعة بعد حذف واو حركتها وان وصيغته اقول اي صيغة المكان من مشتق في
 مطلقا مفعول في الميم والعين نحو مذهب من ذهب يذهب ان قيل لم يفتح العين منه قلنا تبعا للعين
 مضارعة على ان الفتح اخف من اللام المثال اقول انما الواو في الغير المضارعة اما غير الواو في المكان
 منه مفعول نحو ميقظ واما مضارعة فكل المضارعة نحو مود فان المكان منه بكسر الواو اسم المكان ففعل
 مفتوح العين والمضمر او المكسور نحو الموجل والموم والمود فلهذا ذكر المصدر مثال المكسور والعين
 كقوله والمضمر العين لقلته قال حتى لا يظن ان وزنه اقول لا يظن ان وزنه فاعلم ان وزنه فاعلم ان وزنه
 وبوليس باسم المكان والزمان فيجب وعلو المكان من الصيغة كالمذهب فقلنا ان وزنه فاعلم ان وزنه
 ان لم يكسر فالاولى ما قلنا بعضهما انما كسر العين في المثال الواو لان اكسرها مع الواو اخف من الفتح مع

في قوله تعالى
 كان احسن

في قوله تعالى
 كان احسن

في قوله تعالى
 كان احسن

في قوله تعالى
 كان احسن

في قوله تعالى
 كان احسن

هذا هو اللفظ الذي هو اللفظ
الذي هو اللفظ الذي هو اللفظ
الذي هو اللفظ الذي هو اللفظ

وذلك لما قيل من ان اللفظ هو اللفظ والواو والكسر لان الواو من الشدة
والفتحة جزء الالف وهو من اقل الحلق والواو من الشدة والكسر جزء الياء وهو من الحنك
قال وفيما يثبت على قول اني صيغة اسم كان من مكسور العين منبعل بالكسر للواقع ومنه
قولنا مولد نبينا مكة اذا اردنا ان كان او عام الفعل بنصب عام للظرفية اذا اردنا المصدر كمن
المستور فيه المبدأ قال الامن الناقص قول اي ليا اي اذا لا واو من يفعل بالكسر فادى اليه
ينفع الغني عن المرمي وقد علم من تخصيصه بغيره من فعله انه يجمع من يفعل بالفتح وينفع بالضم على
المصدر لعدم المانع وهو قول الكسري وروي ثاقبي الابل بالكسر واجب بانه كسرة الامة فلا
اعتداد به قال ولا يبين من يفعل بفعل او لا يبين اسم كان من المصدر العين على وزن منفع
بالضم لتقل الصفة او لعدم منفع في كلامهم فقس اسم كان بفعل بالضم بين منفع بالكسر ومنفع
بالفتح فاعطى للمفعول احد عشر اشياء نحو المنك كان العبادة او الفخر لوجه الله والمجزر لموضع
جزر الابل وهو خراجها والنبات كان الطلع والمطلع لموضع الطلع والشرق كان الشرق
والمغرب لموضع الغروب والمغرب كان الفرق ومنه مفرق الراس لوسطه لانه موضع فرق
الشعر والمسقط واسى اي حيث ولذت والمسكن كان السكون والمرفق لموضع الرق وهو
ضد العنق والمسجد اسم للبيت المنبئ للشيخة سواء سجد فيه بالفعل ولم يسجدوا لفتح اسم
كان يسجد فيه اي موضع جبهتك وجوز الفتح وكما وقراء مطلع الشمس والوجهان كما فتح اليان
وكسرها واستقر في المسكن والكل من الابل لاول المرفق فانه من الابل يفتح من ايضا والمجزر فانه
قبل من الثاني وقد دخل على بعض اسم كان تاء الثاني اي فئت بناء على انهم ارادوا البقعة او
زبيت للباقة نحو المنزل بنح الزاء وكسرها بمعنى المنزل والمأكلة والمأكلة بكسر الظا
من يظن بالضم شاذ وتجمعها منازل ومنها كد ومطآن وتجمع على هذا الوزن ما ليس فيه تاء ولا
نحو المبقرة والشرقة بالضم فكذا من جملة الاسماء التي لا يراد منها صدور الفعل في موضع بل هي كسائر
الاسماء الجامعة وقريب منها مائة بالضم والفتح ومكرم ومكرمة بالضم فهما معون ومعونة
وجمع ما ريد وتكلمهم ومعاون واذا كثر الشيء بالكان قيل فيه منعة بالفتح بلزوم التاء لانه
ليس اسما للكان بل هو في الحقيقة صفة الارض التي يكون فيها ذلك الشيء والارض مؤنث فكانت صيغة
لذلك نحو ارض سبعة ايام كثر السبع وتاسد اي كثر الاسد وكذا تاذبه ونجاة ونجاة وقفا
وتبط وخرافة التل في وتقال في غير ما رضى كثيرة الضفادع والشعاب لا تقصد عنه وشعابية
اي يثر البطح

هذا هو اللفظ الذي هو اللفظ
الذي هو اللفظ الذي هو اللفظ
الذي هو اللفظ الذي هو اللفظ

هذا هو اللفظ الذي هو اللفظ
الذي هو اللفظ الذي هو اللفظ
الذي هو اللفظ الذي هو اللفظ

هذا هو اللفظ الذي هو اللفظ
الذي هو اللفظ الذي هو اللفظ
الذي هو اللفظ الذي هو اللفظ

هذا هو اللفظ الذي هو اللفظ
الذي هو اللفظ الذي هو اللفظ
الذي هو اللفظ الذي هو اللفظ

لكراهية الثقلان اسم الزمان مثل المكان اقول اي اسم الزمان اسم مشتق من يفعل لزمان وقع فيه
الفعل وهو مثل اسم المكان في جميع الاحكام فهو مقتل الحسين لزمان قتله وهو يوم العاشر من المحرم
كما قال مقتل الحسين كان قتله اي كبرياء وكما يقال عجت من مقتل فلان اي من قتله قال
فصل في اسم الاله اقول لما فرغ من بيان اسم الزمان والمكان شريفا في بيان اسم الاله وهو مشتق
من المضارع بالذات وطريق اشتقاقه انما كان على وزن منفعلة في زيادة الميم موضع حرف المضارعة
وما كان على مضاعفة في زيادة الميم والالف وما كان على وزن منفعلة في زيادة الميم والفاء قال
اشتق من المضارع لما زاد اياه ومن المعلوم ان الاله وان كانت واسطة بين المفعول والفعل
لكن تعلقا بالمفعول اقدم واول ومن ثم جعلوا الالف من تحت الفاعل ليصح انحصار العلة
في الاربعة قول اسم يتناول المجرود وغيره ويقتضيه مشتق خرج مثل التيف والسكين وغيرهما
لانها ليست باسم الاله في الاضطرار لانها كالسوم والليل في باب اسم المكان وتقول من يفعل
خرج اسم المفعول وتعلق بالاله خرج ماعدا المعترف والاله ما يعالج به الفاعل المفعول لوضوح
اثره اليه او يتقبل شيء من مكان الى مكان وقيل في تعريفه قدور واجبت بان المعترف هو المضاف
فقط لان حيث انه مضاف والمضافة لتعيين المضاف الذي هو الاسم فلما صل ان المضافة
والمضاف اليه خارجان عن المعترف فانه قيل فيلزم الحذف والمذكور لان الاسم جزء من الحرك
فلما المراد بالمعترف الاضطرار وجا ذكره التعريف المعترف وبعض السارحين اتجاغت
امثل السؤال بانه علة الاله الاضطرار حقيقة بالنعوت وقيل عليه لاسم في الاصطلاح للمالة
بلها معنى في اللغة واما اسم الاله فله معنيان فانه لغة يتناول نحو الاله والنيف ولا
يتناولها الاصطلاح فاقول اسم الاله لا يبين من الافعال لان الاله لا يدرك عليه تعريف
الاله ولا من المزيدي عدم اكان يحافظ حروفها في فعل قال وصيغته منفعلة اقول
اي صيغة اسم الاله منفعلة بكسر الميم وفتح الغين ان قيل لم يذكر لهذا الصيغة بشا لا
قلنا بناء على شذوذا وكثرة استعمالها واصالتها لان ما خلاها متفرج منها بزيادة واخر
الكثرة قدما على غيرها والتمالك المذكور في كتب الصرف لهذا الوزن في محلب وقلنا في
لحقية اسم ما يحلب فيه كقولنا كان يستان فيه في الحلب جائز لانه اسم الاله عليه
واليه اشار الجار يرد في بعد تسمية غيره كل اسم اشتق من فعل اسم ما يستان في ذلك الفعل
كالمتاج فاد اسم ما يعشج به والكمحة فانه اسم ما يكسج به وقد يطلق على الفعل في

رعة

المع

هذا هو اللفظ الذي هو اللفظ
الذي هو اللفظ الذي هو اللفظ
الذي هو اللفظ الذي هو اللفظ

هذا هو اللفظ الذي هو اللفظ
الذي هو اللفظ الذي هو اللفظ
الذي هو اللفظ الذي هو اللفظ

هذا هو اللفظ الذي هو اللفظ
الذي هو اللفظ الذي هو اللفظ
الذي هو اللفظ الذي هو اللفظ

التصغير والتأويل في تصغير قدام قد يكون في شاذ وان كانت القام مقصورة وهي رابعة تثبت كسلي
وان كانت غير رابعة حذفت استغناء الخجج في تصغير حجب واني كانت ممدودة تثبت سوا
كانت في الثلاثي او في غيره لانها لما زادت على حرفا شبت كلمة اخرى فثبتت كما ثبتت بك في بعلبك وانما
ثبتت الكلمة الثانية لئلا يلتبس بتصغير غير الريب وهذا هو القسم الثاني والثالث ان يكون الزيادة هي
المتة فتشكل المت اما ثانيا وثالثا او رابعة وان كانت ثانيا فحذفت فاما لا فتصغير بل فتفتح نحو ليرة و
ان كانت ثالثة فتفتح نحو قد فتفتح كما في قولنا واذا في اية التصغير والرابعة وهي ان كانت بعد كسرة
التصغير فتقلب ياء ان لم يكن اياها نحو تفتح في تصغير مفتاح والقسم الرابع وهو ان يكون في الاسم الثلاثي
زيادة ثان ليست احدها المت التي تقع بعد كسرة التصغير رابعة تحذف في التصغير اقلها فاقرب نحو
مطلق وتعلم في مطلق وان تساوت زايوتان في بركا اختيارا كمليسة وعليسة في قلنسة
او الزيادة اذا التثنية غير المتة التي تقع بعد كسرة التصغير من الثلاثي فتبقى في تصغير الزيادة النضال
من الزيادات وحذف الاخران فيقال في مقعنسن مقعنسن فيقال في الاسم الرباعي تحذف الزيادات
مطلقا سواء كانت احدها فضلى والاخر شيعر في تصغير مفتاح ويجوز التعويض عن حذف الزيادات
بعد الكسرة فيقال ليست في المدة كخيل في مقعنن وعلم ان جميع القلم اذا اريد تصغيره يصغر على ياء
كقولك في اكلب كليلب وانما جمع الكثرة فلم يذهب ان احد ما ان يرد الى واحد فيصغر عليه ثم يجمع عليه
ما يستوجب من الواو والنون والالف والياء فانك ترد علما الى الغلام وتصغير غلام ثم تجمع على علما
وتقول في رد ويراب فان قيل كيف جمع غلام الواو والنون مصغرا مع ان لا يجوز حين كونه مكبرا قلنا
لان المصغر كالمصغر والثاني ان يرد الى واحد فيجمع فله مفرد وان كان مفردا جمع فله ثم يجمع فله فتقول في رد
او يرفان ثم يجمع فله تعيين رده الى واحد ثم يجمع فله المذكور او تحذف فان قيل اذا رجع الكثرة الى
جمع القلم للتصغير فانت اكثر قلنا لا لا يستعار مصغرة القلم للكثرة هذا حكم الجمع وانما حكم اسم الجمع
فيهم الا كما تقول فورية وهو هذا الذي مر ذكره هو القياس وانما ما مر ذكره هو على ثلثا فان كان شذو
ابا في جهة اللفظ او من جهة المعنى وانما الذي من جهة اللفظ فكان قياسا والقياس نيبان وانما الذي
من جهة المعنى فقيسما لان المراد بالتصغير ان يكون الشيء الذي يصغر عندهم مستصغرا فحذفوا المعنى
انما لانه ليس المراد الاستصغار بل قول الشيء من الشيء كقولهم اصغر منك ولا يقيم ان يكون المراد انه
صغير لان لفظا اصغر يدل على الزيادة في الصغر وهو مستغنى عن التصغير بهذا المعنى كذا في ترتيب ما بيننا
من التفاوت وانما لان المراد الاستصغار لكن لا في الصغر بل في شيء آخر كقولهم ما احسن زيد فان معنى التصغير

في تصغير قدام قد يكون في شاذ وان كانت القام مقصورة وهي رابعة تثبت كسلي

ان كان في الثلاثي او في غيره لانها لما زادت على حرفا شبت كلمة اخرى فثبتت كما ثبتت بك في بعلبك وانما

الوصف

الوصف بالتصغير والتأويل في تصغير قدام قد يكون في شاذ وان كانت القام مقصورة وهي رابعة تثبت كسلي
وان كانت غير رابعة حذفت استغناء الخجج في تصغير حجب واني كانت ممدودة تثبت سوا
كانت في الثلاثي او في غيره لانها لما زادت على حرفا شبت كلمة اخرى فثبتت كما ثبتت بك في بعلبك وانما
ثبتت الكلمة الثانية لئلا يلتبس بتصغير غير الريب وهذا هو القسم الثاني والثالث ان يكون الزيادة هي
المتة فتشكل المت اما ثانيا وثالثا او رابعة وان كانت ثانيا فحذفت فاما لا فتصغير بل فتفتح نحو ليرة و
ان كانت ثالثة فتفتح نحو قد فتفتح كما في قولنا واذا في اية التصغير والرابعة وهي ان كانت بعد كسرة
التصغير فتقلب ياء ان لم يكن اياها نحو تفتح في تصغير مفتاح والقسم الرابع وهو ان يكون في الاسم الثلاثي
زيادة ثان ليست احدها المت التي تقع بعد كسرة التصغير رابعة تحذف في التصغير اقلها فاقرب نحو
مطلق وتعلم في مطلق وان تساوت زايوتان في بركا اختيارا كمليسة وعليسة في قلنسة
او الزيادة اذا التثنية غير المتة التي تقع بعد كسرة التصغير من الثلاثي فتبقى في تصغير الزيادة النضال
من الزيادات وحذف الاخران فيقال في مقعنسن مقعنسن فيقال في الاسم الرباعي تحذف الزيادات
مطلقا سواء كانت احدها فضلى والاخر شيعر في تصغير مفتاح ويجوز التعويض عن حذف الزيادات
بعد الكسرة فيقال ليست في المدة كخيل في مقعنن وعلم ان جميع القلم اذا اريد تصغيره يصغر على ياء
كقولك في اكلب كليلب وانما جمع الكثرة فلم يذهب ان احد ما ان يرد الى واحد فيصغر عليه ثم يجمع عليه
ما يستوجب من الواو والنون والالف والياء فانك ترد علما الى الغلام وتصغير غلام ثم تجمع على علما
وتقول في رد ويراب فان قيل كيف جمع غلام الواو والنون مصغرا مع ان لا يجوز حين كونه مكبرا قلنا
لان المصغر كالمصغر والثاني ان يرد الى واحد فيجمع فله مفرد وان كان مفردا جمع فله ثم يجمع فله فتقول في رد
او يرفان ثم يجمع فله تعيين رده الى واحد ثم يجمع فله المذكور او تحذف فان قيل اذا رجع الكثرة الى
جمع القلم للتصغير فانت اكثر قلنا لا لا يستعار مصغرة القلم للكثرة هذا حكم الجمع وانما حكم اسم الجمع
فيهم الا كما تقول فورية وهو هذا الذي مر ذكره هو القياس وانما ما مر ذكره هو على ثلثا فان كان شذو
ابا في جهة اللفظ او من جهة المعنى وانما الذي من جهة اللفظ فكان قياسا والقياس نيبان وانما الذي
من جهة المعنى فقيسما لان المراد بالتصغير ان يكون الشيء الذي يصغر عندهم مستصغرا فحذفوا المعنى
انما لانه ليس المراد الاستصغار بل قول الشيء من الشيء كقولهم اصغر منك ولا يقيم ان يكون المراد انه
صغير لان لفظا اصغر يدل على الزيادة في الصغر وهو مستغنى عن التصغير بهذا المعنى كذا في ترتيب ما بيننا
من التفاوت وانما لان المراد الاستصغار لكن لا في الصغر بل في شيء آخر كقولهم ما احسن زيد فان معنى التصغير

في تصغير قدام قد يكون في شاذ وان كانت القام مقصورة وهي رابعة تثبت كسلي

ان كان في الثلاثي او في غيره لانها لما زادت على حرفا شبت كلمة اخرى فثبتت كما ثبتت بك في بعلبك وانما

ان الحروف تنقسم الى المجموع والمهملة والشديدة والرخوة والى ما بين الشديدة والرخوة والى المطبقة
والمفتحة والى المستعالية والمنخفضة وحروف القلقة وحروف الضعيف وحروف الدلالة والمفتحة
واللينة والى المخوف والمنقوص والهاوي والمفتوح فالمجموع والمهملة سبعين ذكرا في الكتاب
والشديد ما في قولك اجذ طبعك والرخوة ما عداها وما بين الشديدة والرخوة في قولنا
والمطبقة سبعين ايضا والمفتحة ما عداها والمستعالية سبعين ايضا في الكتاب والمنخفضة ما عداها
وحروف القلقة ما في قولك قد طبع وحروف الضعيف للصاد والزاء والسين وحروف الدلالة
ما في قولك مربي نقل والمهملة ما عداها واللين حروف اللين والمخوف اللام والكر والراء

ملک
قضاء کراچی

والها وعا لالف والمهتوت التاء واعلم ان الف لا تدغم في مثلها الا في كلمة سكال وواس والذات في اسم
واب والالف لا تدغم في مثلها الا في حركات المدغم فيكون حنة ويكون الاول كالنار في غير الادغام
لا في مقابلة التلاينوله ما فيها من المد والاسطالة والهاء تدغم في الحاء ولا يدغم فيها الا مثلها والسين
تدغم في مثلها وفي الحاء ولا يدغم فيها الا مثلها والحاء تدغم في عثما وتدغم في الهاء والعين والسين
والحاء تدغم في مثل كل واحد منها والقاف والكان كالعين والحاء والحيم تدغم مثلها و
في السين وتدغم في التاء والذال والطاء والقاف والذال والطاء والسين لا تدغم الا في مثلها ويدغم
فيها ما يدغم في الحيم والحيم واللام والياء تدغم في مثلها وتدغم في الواو والنون والضاد لا تدغم الا
في مثلها ويدغم فيها ما يدغم في السين الاحيم واللام ان كانت التعريف في لازم ادغامها في مثلها و
في الطاء والذال والطاء والذال والطاء والضاد والسين والزاء والسين والضاد والسين
والراء وان لم تكن التعريف كلام هل غاد غامها جائز والراء لا تدغم الا في مثلها وتدغم فيها اللام و
النون تدغم في حروف يملون والطاء والذال والطاء والذال والطاء والذال والطاء والذال والطاء
بعض وفي الضاد والزاء والسين ومن لا تدغم في تلك وبعضها يدغم في بعض والفاء لا تدغم الا
في مثلها وتدغم فيها الباء والياء تدغم في مثلها وفي الفاء والحيم ولا يدغم فيها الا مثلها والحيم لا تدغم
الا في مثلها وتدغم فيها النون والباء والخرج شطاهم قاله طائفة اقول هذا في مثالا في
للتقارير في المخرج فالحيم قلبت شيئا في الاقله لتصبح مثالا فاعلم ادرجه فيها في التلقظ دون
الخط لكونها في كلين والتاء قلبت طاء في القفا ودعت في اللفظ ان قلتم اورد للتقارير
مثالين قلنا لان احدهما للتقارير المتحركين والثاني للسكن اولها واعلم ان الادغام في المعاني
اقوي من الادغام في المتقارير لانه لا قلب فيه وانه في كلمة واحدة او في حرف كلمة واحدة
لازم بعضها ببعض فليزم الفصل فيكون احتياجه الى الادغام اشد قال الادغام اقول اعلم ان
الادغام ايضا لا يادغام ما لا تشديد من الفاظ البصريين وافصلا اي ادغاما بالتحقيق
مع عيان الكوفيين وهو في اللغة الاذخالة وفي الاصطلاح البياض الحرف في يخرج مقدار
المباذ الحوتين كذا شتر جازقه العلة في حواشيه وهو يحذف عيم الزحشري لقب
لكثي مجا ورته بيت الله حتى حكى ان الكفا الكشاف في حرم الكعبة شترها الله تعالى
واعترض بعضهم على هذا التعريف بجهين اما اول فلان الادغام ليس بالباء الحرف بل لا
للادغام من حرفين احدهما المدغم والاخر الذي فيه وكما تانيا فلان اقر ليس من كالمباذ

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

۱۴

عبد

تالیں

في

لأنهم فاقوا في الضرورة المتفاوتة بين زيمان التكلم بمد مصدر والتكلم بغير مد فلو قالوا الباء
قريباً من النباح حرف كان لوجه قال اسكان الاول اقول قيل في هذا التعريف نظراً لا لا يتناول
الحرفين الذين اولهما ساكن نحو مد مصدر واجاب شمس المله والذين انه لا ذكر ان الحرفين عند
ادغام علم البقاء الساكن بالطريق الاولى واجب بان المراد من الاسكان وجوب الاول ساكناً
لم اشترط في الادغام سكون الاول فلتا ليصل بالثاني اذ لو كان متحركاً لا يتصل به لفاصلة وهو كونه
ان قيل لم اشترط تحرك الثاني فلتا لانه مظهر للاول والساكن كالميت لا يبين نفسه فكيف يبين غيره
ان قيل لم يدغم الثاني في الاول فلتا لانه لو ادغم الثاني في الاول لوجب اسكان الثاني على ما سبق
انما يقتضيه اتصالهما الضمير وواو وباء لا لتقاء الساكنين قال حرف واحد في الكتاب اقول
سلاهم يقتضون حرفاً واحداً في الكتابة في كل شدة اذا كان بكلمة واحدة وذلك للتحقيق قال وحرفاً
في اللفظ والكتابة اول الحرف ينتمى في الكتابة بخلافه في اللفظ لا في اللفظ فانه لا
يكتب مع ما ادغم فيه حرفاً واحداً لعدم كون المدغم والمدغم فيه كلمة ولا نه لو كتب لام التعريف مع
الذي ادغم فيه حرفاً واحداً نحو رحن واكمل لا لتبس بادخل عليه مائة الاستغناء بخلاف الذي
والذين فانها يكتب بلام واحدة لان اللام فيها لا ينضم فيها كالحرف وكما نحو الذين في التثنية
بلامين فراقبته وبين الجمع ان قيل لم يكسب الا مقلداً لان الجمع قليل والحقة فيه انفس واعلم ان الالف
بعد اليم في الرحمن ثابت لفظاً محذوف خطأ ككثر الاستعمال وما قيل ان الرحمن خاص في اللفظ وراعى
في الخط ليس في لانه غير وان التثنية وانما ظاهراً لفظاً رحن بدون الالف واللام مع انهم يكتب فيه
الادغام والكلام في الادغام وادغام حرفي التثنية انما هو في الموضع القريبة نحو الرحمن المصوب
المشكود واما في نحو الجلم القدر المريد الكريم فلا قرب بين اللام وما بعد ما قال الاول ان
يكونا متحركين اقول ان القسم الاول من الاقسام الثلاثة التي هي اجتماع الحرفين المتماثلين في
الذات ان يكونا متحركين حال كونهما في كلمة واحدة فيلزم ان يكونا في كلمة واحدة او في كلمتين متتاليتين
ضرب بكرة واجب باذنا ترك هذا التعريف كقوله لا مثله الاية تحرد وعش على انه وجد في النسخ
قال الالف الحاقايات اقول ان الادغام واجب في القسم الاول من الاقسام الثلاثة في جميع الصور
لان الحاقايات فان الادغام فيها غير واجب بل متع نحو فرد وهو الاصل المظلمة المرتفعة فانه
لم يجمع فلم يكن فيه الادغام واجبا بل جائزاً حتى لا يبطل الحاقايات لانه لو ادغم في راء المتماثلين
الحق والحق به حركة وسكون مع انها واجبة ولا يبطل القلب في الاخر مطلقاً وفي غير ان في الحركة و

منه في قوله رحن واكمل لا لتبس بادخل عليه مائة الاستغناء بخلاف الذي

والسكون على ما هو عليه من غير حمله بغير قال والاوزان التي اقول يجوز عطفها على الحاقايات
ان الادغام واجب في الضرر بالاول والاول الذي يلزم منها التباس مثال بمثال على تقدير الادغام
فيجوز في المعنى نحو صكك فيجوز وهو عيب في قول القريض وسرر بصمتين جمع سرير وجدد بضم
الداو ففتح العين جمع جدد وهي الحطة التي في ظهر الحمار وتطلل بصمتين ما بقى من اقامه الدنيا واخرها
وتحومد بمعنى الزيادة وعدد معناه بالفارسي شاد وشطط بمعنى مجاوزة الحد فان الادغام فيها غير
جائز حتى لا يلبس الصكك بفتح الفتح والتشديد بمعنى كمال الفاضل والسرير بفتح السين وهو ما تقطعه
القابلة وموضع القطع يسمى سرة والجدة بجدة بالضم والتشديد بمعنى البئر في الطريق والظلل بطل
وهو المظهر الضعيف ومدد بمد وعدد بمد معناه بالفارسي شاد وشطط
بسط اسم نهران قيل لم يذكر وجوب عدم الادغام في قول واقل وتباعد وتشرل وتشتل فلتا
انما قول فانه داخل في لزوم التباس واما اقتل فيجب فيجب بضم واما اقتباعد وتشرل
وتشتل فتر عدم جواز الادغام فيها فلم يبق شيء غير مذکور قال ولا يلبس في قوله الجواب على
مقدّمه قدّمه ان يقال ان التباس كاي لزم في صكك وغيره يلزم في مثل ردة فانه لا يعلم ان اصله ردد
بفتح العين او غيره وفي مثل فانه لا يعلم ان اصله ردد بالفصح او غيره وفي مثل فانه لا يعلم ان اصله
بفتح العين او غيره فلم وقع الادغام فيها فاجاب انه لا التباس فيها في الحقيقة وان وقع في الصورة لان
ردي لم يرد ان اصله ردد اي لما كان عين معناه مع مضموعا علم ان عينه مفتوح لانه اذا كان عين
المضارع مضموعاً فلا يخلو اما ان يكون من الباب الاول والمضارع لا يخلو من الباب الثاني
المضارع لا يخلو من الباب الثالث وحب فاعلم ان من الاول وفرايض اي كره يعلم من يفر ان لما كان عين
مضارع مضموعاً علم ان عينه مفتوح لانه اذا كان عين المضارع مضموعاً فاما ما كان عينه مفتوحاً
او التا فاذ التثنية الاولى المضارع لا يخلو من الباب الثاني لتاس قيس الثاني وعق ايضاً يعلم من
يفتح اي لما كان عين مضارع مفتوحاً علم ان عينه مضموع لانه اذا كان عين المضارع مفتوحاً
فلا يجوز ان يكون من الباب الثالث والابع فاذا التثنية الاولى المضارع لا يخلو من الباب الثالث
تثنية التامال ولا يفتح حيواناً من سؤال مقدمه قدّمه انكم قلتم اذا اجتمع الحرفان في الحركة
من جنس واحد في الذات في كلمة واحدة يجب في الادغام لان يكون ما يقع فلم يدغم حي في بعض اللغات مع
ان اجتمع المتماثلان في الحركة في غير اللغات ولا يلبس واجاب المصنفه لا يلزم حي في بعض اللغات حتى لا
ينضم الضم على الباء في حي يتي لادغم في الحاقايات في المضارع ولو ادغم فيه لزم الضم على الباء المشددة

م

س

ن

الضعيف فان قيل ما منع من وضع كلامهم نحو هذا حتى وضعه قوله ثم لا اله الا هو الحق القويم قلنا الكلام
في الفعل وانما في الاسم فيدغم فانه قيل لا يجوز ان يدغم في الماضي ولا في المضارع به كان اتباعا لمع
بلاد في الاعلال كما في قوله قلنا ثم وقع الادغام في بعض اللغات بلغة على ما ذكره لان اليسر لا
يقطع بالمعصوم كما اشار اليه بقوله في بعض اللغات ولا يمكن اتباع المضارع بالماضي في الادغام
في محبي لان اجتماع فيه موجب الادغام والاعلال فيعقد ما لا يخلو عليه فلا يوجد موجب الادغام
فيقال في هذا اللغتين يحيا بلاد ادغام الا ان ذلك البعض الذي يلهيهم راعى طراد الماضي بالمضارع
وقال بعضهم في وجه عدم الادغام في محبي لانها لا تستطع تحرجا وتقلب اخرى
نحو محبي كما لم يجمع المثلان فان قلت من القاعدة المقررة كتب الالف وضوء الياء اذا كانت
منقلبة عن الفلم وجدحيا في النسخ المعبرة قلنا انما كتبت في صورة الالف كذا اجتماع الياءين ويزا
الكلام ليس من عندي بل وجدت في كلام محمد بن علي الحلبي وهو يشي على شرح سعد الملة والذين للزج
فانه قال الالف رابعة ضامة في الاسم وفي الفعل تكتب ياء تية على انما قبلت من الياء لا فيا كما قيل
الالف ياء فالتحريك بالشافعي فاعلم كرامة اجتماع الياءين الا في محبي علما فانما تكتب ياء مع ان
ما قبلها ياء للفرق بين محبي علما وبينه فعلم ان ضرورية اقول انما قال ضرورة بعد فعله يجب لان
الادغام في هذا التسم ضروري ولو وكلين بخلاف التسم الاول فان الادغام في موضع في بعض الموا
وفي موضع اخر وفي موضع اخر لا يطرأ وما في هذا التسم فاضطراري الا ان يقع التباس فاحسن
ان قيل بل لا كلام على كون الادغام واجبا فيا يكون في الحرفان الذين فلو قال الا ان يكونا الفين كان
اضوي قلنا انما ترك هذا التقييد بناء على ان ادغام الالف غير جائز اصلا كما هو وليس في مترادف الا
حتى يحتمل عند طلبة الاستغنى عن التقييد والمثال قال طوزن فعل اقول ان يكون العين دمع بفتح
ان يكون اصله مد بجر كحركة الاولى بمعنى الريادة قال بعض الشراح قوله على وزن فعل زائد وقال
اجيب بان يقال المقصود من ذلك اشعار بان مصدر الفعل ماض ولا امر منهناه لاحتمال كون العين
محركا ثم قال لو اجيب بان يقال سكون العين يعلم بالادغام زدها لان الادغام يترك كثيرا
ثم قال فلو قال نحو مصدره وقوله على وزن فعل العين كان احري وجوبا فانما استعمال الفعل على
وزن فعل شامخ في تيسر الكلمة التي يكون عنها ساكنة او متحركة كون مصدرها من المثل وذكروا
طوزن فعل التحقيق والتاكيد او تنويع الاحتياج الى قول مصدر او يسكن العين اذا عبرت في
الامتنان واللفظ دون الخط ولا فلاحا للخلاص من التباس والاستنباه والتفتق ولو كان لا

بعضه في قوله لا اله الا هو الحق القويم
بعضه في قوله لا اله الا هو الحق القويم
بعضه في قوله لا اله الا هو الحق القويم

بعضه في قوله لا اله الا هو الحق القويم
بعضه في قوله لا اله الا هو الحق القويم
بعضه في قوله لا اله الا هو الحق القويم

بالمعنى بالاستنباه في الخط فيكون الادغام كثيرا قال والثالث اقول اني قسم الثالث من الاقسام
الثلاثة ان يكون اول اللغتين متحركا وثانيهما ساكنا ساكنا لانما بدليل قوله فيما بعد هذا اذا كان سكون
لان ما وسكون الوقف ليس بلازم ولا حاجة الى ان يتا اليه الوقف فان الادغام في هذا القسم متنج
سواء كان في كلمة نحو ظلمت او في كلمتين نحو رسول الحسن لعدم شرط الادغام وهو محتمل الثاني قال
فتفرع من ذلك ان الادغام في الالف والواو في المذكر الذي ذكره عن الادغام والواو في النافية اجاب
السكينة بل هذا قول من المطرود وقع تحت الميزاب قال ولكن جوده التوركي استند كما هو قوله
متنج اولين ان يكونا جوبا عن سوال مبتدع قال نظر الى اجتماع المتجانسين اقول اني لما كان اجتماع
لحرفين المتجانسين نقول لا يمكن الادغام حتى توجب الحقة المطلوبة حذفوا احدهما في بعض المواضع
سواء كانا في كلمة واحدة كادغام في محذوف اصله ظلمت فان فيه اجتماع اللغتين
ولم يكن الادغام فان قيل له لم يكن تحريكا الثاني حتى لا يكون المحذوف وقيل قلنا لان ما قبل الضمير
المشفع المتحرك لا يكون الساكنا واعلم انهم اختلفوا في المحذوف قد ذهب بعضهم الى ان المحذوف
اول المتجانسين لان الحذف كادغام في التخفيف كما يدغم الاول ينبغي ان يحذف واخرا للمصنف هذا
حيث قال في فروع الحذف الالف الاولى قد ذهب بعضهم الى ان المحذوف هو الثاني لان التثنية انما يحذف
عند ثم اعلم ان ادغام الاول مع حركة ياء الفاعل مشروط اذا قلت حركته الى الفاء بعد سلب حركة
الفاء صلا الفاء كسرها ومن هذا يعلم ان حذف الاولى اولى لانه لم يقدح في حذف الثاني بل هو المحل
الكثير فان بعد حذف الثاني لا يخلو ان تحذف حركة العين ليكون ما قبل الضمير ساكنا فيبقى الفاعل
على اصله وانما ان نقل الى ما قبلها بعد سلب حركته فيصير الفاء كسرها هذا انما هو الحذف اولى انما
يكون اذا لم يكن في الاخر وانما اذا كان فيه فيقلب الثاني كما في فتحي لان الاخر عمل التثنية قال وعليه
في اقول اني على الحذف للعينين قرأه من قرأه وقوله لانه مأخوذ من القرآن وهو مضاعف من الباب الثاني
وفعله قرينة فاصل قرينة اقرب من لا تحجب من اقترافه فيكون جمع المثنى اقرب من حذف الالف
الاولى نظر الى اجتماع المتجانسين فنقلت حركتها الى الثاني بعد حذفها الياء لا شواو هذا الاجتماع
السكينة ثم حذف الحولية لعدم الاحتياج اليها ضامة قرينة فان قيل قوله في هذه الالف الاولى انما
لكن في التثنية بعد الحذف قلنا الفرق بين الاصل وحذف الالف فلا حجر في التثنية عند حذفها قال وقيل في قوله
يقروا قلنا اقول انهم قال بعضهم ان قرينة من قرينة اي من المثالين المضاعف في الادغام في قوله قال
واذا قرأه قرينة في اقول انما قرأه مضاعف يستعمل من الباب الرابع كما يستعمل الباب التاسع يكون

الاشارة

بعضه في قوله لا اله الا هو الحق القويم
بعضه في قوله لا اله الا هو الحق القويم
بعضه في قوله لا اله الا هو الحق القويم

يكون

شاذ اقول هذا جواب عن سؤال مقدم وهو ان يترك الياء لانه لا تدغم والياء في
التخفيف ليست بلازمة لانه اذا جعلت نلتا تكون حركات لا تدغم واقع واجاب المصنف
وادغام اتخذ شاذ واعلم ان قوله هذا عطف على قوله لا تدغم من حيث المعنى فتدبر الكلام
ومن اجل ان اللزوم شرط في الادغام بحيث اذا كان ثلثه اخذت الاء وتكون الادغام
اقل هذا الجواز ليس باجتناب الوجوب حتى ان الادغام في يفتل اصله يقتل ليس بواجب لا متى
الاء الاولى في حكم المنفصل من الثانية وقيل في شرح المنفصل اجتماع التاني في فعل ليس بلازمة
عين اقل قد يكون ثاء وقد يكون نحو اكتسب فاذن لم يكن اجتماع التاني فيه لا يفتل
في الادغام والاظهار والاظهار نفع فاذا لم يجب في اقتل في غير اولي الاء اذا وقع بعد ثا
اقل انما ادعوا ان الاء لا تقبل بقلبها اليه من الموقف لبعدها عنها في الصفات ما لا يقتل
اصله يقتل من التثنية فقلت حركة الاء الاولى الى الفاقم ادغم الاولى في الاخرى قال ويقتل
اقل اصله يستلزم من البدل قلبت الاء والاقربها في المخرج ثم ادغم الاء في الاء بعد ثا حركة
الاولى الى الباء ووجد في بعض النسخ يبدل موضع يبدل من يبدل اى اسرع قال ويقتل اقل
اصله يعتد من العذر قلبت التاء لا ثم ادغم الاء في الاء بعد ثا حركة الاولى الى الباء
قال ويترج اقل اصله ينتزع قلبت التاء لا ثم ادغم الاء في الاء بعد ثا حركة
الاولى الى الفوق قال ويقتل اقل اصله ينتزع من البسم قلبت التاء لا ثم ادغم الاء في الاء
ادغم التين في البين بعد ثا حركة الاولى الى الباء قال ويقتل اقل اصله ينتزع من الحظيرة
التاء طاء لقرنها في المخرج ثم الطاء صاذا نظر الى اتحادها في الاصل فترج ثم ادغم الاء في الاء
بعد ثا حركة الاولى الى الباء قال ويقتل اقل اصله ينتزع من الفضل وهو الاء قلبت التاء
طاء ثم الطاء صاذا كما مر قال ويقتل اقل اصله ينتزع من النظر قلبت التاء طاء ثم الطاء طاء
كما مر قال ويقتل اقل اصله ينتزع من اللطمة وهي الضرب على الوجه بباطن الراء قلبت التاء طاء
ويجوز في بعض النسخ بضم موضع يلم بقالا وتطم عليها ثم اذا لم يقد على المخرج منه قال لضعت
استدعاء المؤخر قال فاذن اضافة المصدر الى المتصل والفاء على ترك تقديره لضعفها
المقدم المؤخر والمراد بالمقدم تمام الافعال والمؤخر عين الكلمة ووجه الضعف كونها زائدة على
ان التباس قلبه لا قوله حرفا من جنس التاني بالحق لا يلزم عاصي التعليل اقل اى لا يجوز الادغام
في ما هي من الائمة عند بعض القريش لانه عندهم اذا قصد الادغام يقتل حركة التاء الى

فقال

في قوله

الاء

قبلا

قبلا وتجدد المجتلية لعدم الاحتياج فيصير اختم مثلا ختم فلا يعرف انه من الافعال او من
التعليل ويحذف عنهم بحرف ثاء على ان فعله قد لبس فلا يخرجوا حركاته يكون باضيا وامرا
واكتفاء في الفرق بالمضارع فيقال اقل اصله اقتل فقلت فحذف التاء الاولى الى ما قبلها وحذفت
الحركة ثم ادغم سينير المص الى هذا المذهب فيما بعد يتبعه ويجوز في مستقبله كسر الفاء وحذفها
كما في الماضي فصرح الزحوي بهذا المذهب في المنفصل وتعلل عن البعض كسر الفاء اذا التقى
الاول فلا التباس قال يلحق بكسر الفاء اقل اى ومنهم من يحذف الحركة ولا ينقلها فيلحق
ساكنان فيحذف الفاء بالكسر لان الاصل في حركة الساكن على انه قد كسر قوله المنفصل نحو
وحذف المجتلية ويقول في اختم مثلا ختم بكسر الفاء ولا التباس قال نظرنا الى سقوط اصله
اقل اى يحذف عند بعضهم بالمجتلية نظرنا الى سكون اصل الحاء والى ان الحركة العارضة كالمعروف
فيحتاج الى المجتلية ولا التباس في ايضا هذا اى لا تباين بالمجتلية اذا كان الفاء مكسورا
اما اذا كان مفتوحا فلا يربط بها لان الفتحة وان كانت عارضة كذا حركة احدى حروف
الكل فتحتاج الى غير عارضة فلا يحتاج الى المجتلية ولذا كجاءنا خصا ما يفتح الحاء مع
كاسية قال ويجوز في مستقبله انما اى ومن قال في المستقبل يحذف بقل الحركة ومن كسر
سواء كان مع المجتلية او لا قال في المستقبل يحذف بحرف الساكن بالكسرة قال ويجوز
خصا ما اقل اى يحذف خصا ما يفتح الحاء اتباعا للحركة التي هي موجهة بعدها ان اعتبر حركة القاء
المرغم فيها قال ويقتل اقل اصله اعتبر حركة القاء ولم يفتد في محضون قلنا اشارت الى ان
الاتباع في خصا ما ضعيفا في الحرف المرغم فاصل قال ويجوز ايضا ما اقل اى المجتلية وبكسر الحاء
وفتحها بناء على ان الحركة عارضة اى فتحة الحاء التي للفتحة والاتباع او كسرها لاتباع الساكن
قالا على تقدير كسرها بقل حركة التاء فلا يحتاج الى المجتلية قال فلو اظهر ان لا يفتد يد الطاء
والهاء قلبت التاء طاء لم يفتد بينهما في الصفة ومقارنتها في المخرج وادغم بعد سلب الحركة
الاولى ثم اجعلت الفتح ليس الا مبتدأ ونحو ذلك اقل اى يفتد بفتحة واذ قل مثله لنظا وحي
قال اسطاع اقل اصله اسطاع حذف التاء للتخفيف وروى الاخفش عن بعض العرب
استماع يستمع حذف الطاء استماعا قال كما مر في ظلت اقل اى يجوزون احدى اللامين كما
يجوزون الفاعل اعلة فيقولون لم ابل بكسر اللام وسكونها في لم ابال تخفيفا واعلم ان الكلمات
المشبهة ببعضها في المضاعف ما تلتك عليك فالامر من يفعل بالضم يشبه بالماضي الجهرل نحو

فقال

في قوله

تكون مستعدة بالتليين والقصر كما لم تحذف لاجتماع الساكنين قولاً بعد التليين
يسبب الحركة تحذف الحركة لاجتماع الساكنين احدهما الحركة والاخر ما قبلها الذي هو ساكن وانما
تتبع الحذف لانه لا يمكن بين بين لانه قريب من الساكن فلهذا التمسك الساكنين ولا القلب
لعدم ما قبلها حتى تطلب ما يوافقها مع ان حذفها يبلغ في التخفيف وقد يكون عوارضاً ما قبلها
عليها وهو الحركة المنقولة الى الساكن فيحذف ما قبلها ثم اعطى حركتها الى ما قبلها قولاً بعد حذف
الحركة اعطى حركتها لما قبلها وانما لم يحذفها مع حركتها ابقاء لما يدل عليها من الآثار وصرح
بإزالة العلامة في الفصل تقديم النقل على الحذف بقوله والفتحة عليه حركتها وحذفها
الا وجه ما ذكر المعصاة حرفاً صحيحاً قولاً في كلمة الحركة وانما قيد بانه لا بد من كون الحذف
التي هي في غير كلمة الحركة كما يجب قال او واو واياء اصليتين اولي في كلمة الحركة لانه قد يكونان
اصليتين في غير كلمة الحركة كما يجب ايضا ومثال الواو واياء الاصليتين نحو شي وسن قال
او مزبد بن لعق قول المراد من الحذف الحذف لان نظره لما كان الى جهة اللفظ كان الحذف
المتعلق باللفظ هو المعنى عندهم وهو المتبادر عند الاطلاق وانما ما يتعلق بغير اللفظ كما
في خطبة للفاطمية والواو في مفرقة المفعول والياء في أفيسيس للتصغير فليس معنى
عندهم ولا يتناول لفظ المعنى عند الاطلاق ولهذا يقولون انما زائدة بدو التعييد
بكونها المعنى مع انما زائدة المعنى قال نحو سلة ومكأ قول هذا ان لما يكون ما قبل
الحركة حرفاً صحيحاً وكلمة واحدة واصل كلمة مسلة وليت الحركة بسبب حركتها و
حذفت لاجتماع الساكنين ثم اعطى حركتها لما قبلها الساكن فان قيل لم يكتف في مثاله ما
يكون ما قبل الحركة حرفاً صحيحاً بمثل واحد قلنا انما بان حركة الحركة وسكون ما قبلها قد
يكونان عارضين كما يكونان اصليتين كما في ملكة كذا اصل ملكة الذي هو اصل ملكة ملكة
تقديم الحركة ثقل قلب كان وقد تمت اللام فصارت ملكة وليت الحركة ثم حذفت كما في
فصار ملكة واشار الى هذا بقوله من الالة وهي الرسالة فالملك منعول بمعنى المفعول
اجمع اعلى الاصل وقالوا ملكة وملكه والفاء لتأكيد الجمع كقوله حجارة قال والحجر
اقول هذا مثاله لما يكون ما قبل الحركة حرفاً صحيحاً في غير كلمة الحركة قال ويجوز في غير قول
الزحزح في النقل اذا حذفت الحركة الاخرى على طريقها فتمت لأم التبريد الخ لأم
في ان اللام طويلاً حذفتها وهو التماس وبقاؤها الطريقة الحركة فقالوا الحرف والحرف

لياء

بجاء

وجيل وجوزة قول هذا ان مثالان لما يكون ما قبل الحركة واو واياء من بين المعنى في كلمة الحركة فاعلم ان اصل
جيل جاء لزيدت الياء للاطلاق بجعلها جيلاً ثم خفف فصار جيل واصل جيل جيل جيل يديت
الواو للاطلاق بجعلها جيلاً ثم خفف فصار جيلة وجيل اسم للصبغ وجوزة اسم موضع واسم
مأثنته ساء العرب في طريق البصرة واسم سبي قال واو يوقب وابيض من قول هذا ان مثالان
يكون الواو واياء اصليتين في غير كلمة الحركة فان ياء الضمير كاحد حروف الكلمة اصل الاقل واو يوقب
وابيض من واو يوقب اسم حجة من الاضمار وامتنع اسم طلبة من الابتداء قال في هذه الاشياء
اقول الظاهر ان اشارة الى الامثلة الاووية وكيفية حملان كون اشارة الى الواو واياء الاصليتين ونحو
لعمري وهذا اول اشارة في شي وسن قال لقولها الزاوية حروف العلة بان كانت اصلية كما هي في شي و
سواو يوقب وابيض من واو يوقب كما في جيل وجيلة قال وطرق الحركة في الياء لان الحركة منعولة الياء
من الحركة فتكون عارضة والمعاد من كالمعجم عندهم قال واذا كان ما قبلها ان العلم ان الالف والواو
والياء تسمى حروف العلة لسانها العليل في التفتي اقلان العليل انما يلفظ باللفظ المركب من تلك
الحروف وتسمى ايضاً حروف الين باعتبار كونها لان كين الين حج عند التصويت بها وتليها
حروف المد باعتبار مجازتها حركتها ما قبلها وتسمى ايضاً مصوتة وما لا يكون كذلك من الحروف تسمى
صامتة فكل حرف من حرفين ولا يتعكس فالالف حرف مدولين ومصوتة ابدالاً لانه ساكن دلماً
وحركة ما قبلها فتسمى ايضاً الواو واياء ثمة حرفين كما في قول ويبيع مصديين واخرى حركتي
ومصوتة كما في قول ويبيع وثمة ليستا حرفين ولا يين بل يمتزجان حرفين كما في قول ويبيع مصديين
كان ما قبل الحركة الحركتي حرفين من الياء والواو فلفظ الحرف فان كان ياء او واواً متينين
او ما يشبه المد جعلت الحركة مثلاً ما قبلها اجزاء ثم تدغم لاجتماع التليين قال كياء التصغير اقول
سأبهه ماء التصغير بالمد لا ياني جيل مثلاً في مقابلة الف التكثير في رجال مثلاً قال لان نقل الحركة
اقول هذا جوابي عن اعتراضه قد تقدم ما قاله في التليين القلب ولم تنقل حركة الحركة الى ما قبلها كما
قلت فكان ما قبل الحركة حرفاً صحيحاً او واو واياء اصليتين او مزبد بن لعق فاجاب بان نقل الحركة
من الحركة الى ما قبلها ينقل الحركات الصغرى وان كانت عارضة والمراد بالتصغير حروف اللين لمزيد
غير الحركات فتتبع نقل الحركة الى ما قبلها حتى يوجع تخفيف الحركة بالحذف وانما وجه عدم إمكان التخفيف بين
بين من وما ذكر الجواب عن ان حركة بين بين قريبه من الساكن فيلزم اجتماع الساكنين لان ما قبل
الحركة ساكن قال فتدغم قول الفاء اما في ربيعة بانه فرع على التماسه جزئياً ثم قال فتدغم

فانما علم ان التليين في غير كلمة الحركة كما يجب ايضاً ومثال الواو واياء الاصليتين نحو شي وسن قال

اقول الزاوية حروف العلة لسانها العليل في التفتي اقلان العليل انما يلفظ باللفظ المركب من تلك

قال لقوة الحكم في الابتداء ان لا يكون مستغنى عن حجة حتى يحتاج الى التخييف وتعليل لا تخفف بالقلب
واحد لم تقدم شيء عليها ولجعلها بين يدي كذا هم الابتداء بايشبه الساكن او لزوم الا
بالساكن فان قيل ما ذكرتم منقوض بخذ وكل ومن قال قلنا حذفها فيها للاستغناء لا للتخفيف
قلنا ههنا اراقها في حروف لا للتخفيف كما مر قال وكذا لا اله الا الله ان حذف الحرف في اول
الكلمة في ناس من اصحابنا شاذ ذلك الا انه متكرر كما اخبرنا القاضي وهو فعال بمعنى المقبول لا في ناس
اي عبود من الله ان عبدا او مختفيا فيه من الله اذا تخييلنا الفعل في حروفه فحذفوا الحرف
حذف غير قياس قال ابن عيسى في شرح المنقول فحذفوا الحرف فحذفنا كثره ووجه اقول فعلى هذا لا
يكون حذفها غير قياس لان كثرة الاستعمال وجب التخفيف فلا يكون دليلا على انها كثر استعمالا قال
ثم ادخل الالف واللام اقول اني بعد حذف الحرف ادخل الالف واللام معناه وهذا اجيز فنادى
تحريرا الله مع ان اجتماع اذ في التعريف غير جائز وقطع فيه حمزة مع ان حمزة التعريف للوصل وانما اخضع
قطع الحرف بالناء اذ هذا كحذف الحرف للتعريف معني ومعنى التعريف حذف عن اجتماع حرفي التعريف
وفي غير الناء يجري على الاصل لان الحرف لا يلزم اجتماع الالف واللام في التعريف وقال ابن عيسى ثم ادخلت الالف واللام
للتعظيم وفتح التبع الذي ذهب اليه من تشبيه اصنامهم وما يعبدونها الله فصار لفظ الاله ولدت
الالف واللام كالعرض من الحرف المحذوف الى آخر كلامه فاللهوم الصريح من ان الالف واللام
عرضا من الحرف بل لزوما كما لعرض وتبعا لادخال الالف واللام ادغم لام التعريف في اللام فصارت الله
هذا الوجه احد قول سيبويه قال وقيل اصل الاله اقول اني قال بعضهم اصل الاله امر فادخل
اللام اولها اختاره صاحب كتاب فحذفه الثانية وعوض عنها لزوم الالف واللام وهذا الكلام
ههنا استطرادي لان جفتنا في الحرف المبتدأ بالالف الذي حذف على غير القياس وفي هذا الاصل لا يثبت
ولم نحذف بحركتها ايضا حتى نرى على غير القياس ان الفعل حركة الحرف الى اللام قول بعضهم كلاما
في هذا المقام انما انا لا نخذف الحرف بالحركة ونحذفها بالاول وحذف على القياس وانما على غير القياس
وان كان الاول فلزوم الحذف ولزوم التعريف بحرف التعريف وفي حجة الادغام وتعليل الحركة في كلين
في حدين عني جازين على سبيل اللزوم والحال لا نظيره وتعليل الحركة الى مثل ما بعدد والحال ان
يوجب اجتماع المتكلمين المحركين وتكسبون المنقول اليه الموجب لكون الفعل على كلا على وادغام
المنقول اليه فيما بعد الحرف والحال في كل من القياس لان الحرف في فعله لا يثبت كل ذلك من
خارج هذا الاسم يتا زبنا عن نظائره امتيا فرسما عن سائر الموجودات وحاصل هذا الشق انه

هذا هو الوجه الذي ذهب اليه من تشبيه اصنامهم وما يعبدونها الله فصار لفظ الاله ولدت الالف واللام كالعرض من الحرف المحذوف الى آخر كلامه فاللهوم الصريح من ان الالف واللام عرضا من الحرف بل لزوما كما لعرض وتبعا لادخال الالف واللام ادغم لام التعريف في اللام فصارت الله هذا الوجه احد قول سيبويه قال وقيل اصل الاله اقول اني قال بعضهم اصل الاله امر فادخل

هذا هو الوجه الذي ذهب اليه من تشبيه اصنامهم وما يعبدونها الله فصار لفظ الاله ولدت الالف واللام كالعرض من الحرف المحذوف الى آخر كلامه فاللهوم الصريح من ان الالف واللام عرضا من الحرف بل لزوما كما لعرض وتبعا لادخال الالف واللام ادغم لام التعريف في اللام فصارت الله هذا الوجه احد قول سيبويه قال وقيل اصل الاله اقول اني قال بعضهم اصل الاله امر فادخل

هذا هو الوجه الذي ذهب اليه من تشبيه اصنامهم وما يعبدونها الله فصار لفظ الاله ولدت الالف واللام كالعرض من الحرف المحذوف الى آخر كلامه فاللهوم الصريح من ان الالف واللام عرضا من الحرف بل لزوما كما لعرض وتبعا لادخال الالف واللام ادغم لام التعريف في اللام فصارت الله هذا الوجه احد قول سيبويه قال وقيل اصل الاله اقول اني قال بعضهم اصل الاله امر فادخل

اذ كان حذف الحرف على القياس يكون لزوم الحذف وغيره على غير القياس وان كان الثاني فيستقيم لزوم التعريف
وجوب الادغام لان المحذوف قياسا في حكم التانيث يمنع الادغام لعدم اجتماع التانيثين ومنع
ايضا لزوم اجتماع المعروض والمعرض عنه وحاصل هذا الشق انه اذا كان حذف الحرف على غير القياس يكون
ما ذكرين لزوم التعريف وغيره على القياس وهذا الاسم لا يخلو عن خلاف القياس فيه فلو قيل بين الاسم وبين
حيث كان الثاني في خارج دائرة العقل وطرف القياس يعني كما تحذف الاوهام في ذاته وصفا في كنهه
كون في اللفظ الدال على اسم مشتق او صفة مشتقة او مشتقة علم او غير علم قال السكاكي يري اقول ان
تشبيه لفظ الله بغيري في لزوم حذف الحرف وتعليلها في الادغام واراد بها ربط بحث يري بما تقدم
قال سدود الخدة اقول المراد باخبار يري هو ما فيه حروف تحوكة ما قبلها ساكن سواء كان فعلا او اسما
قال العجب يعني في ثباته في لسانه في حروف الحرف في مضارع ناي وهو ناي في نقداني الشرط الاول
وهو كثرة الاستعمال والتأني في اللفظ البعد قال وسيل في دليل اقول اني في حروف الحذف ايضا في مضار
شال وهو في نقداني الشرط الثاني وهو اجتماع حروف الطاء مع الحرف قال ومروى في موائ اقول
انما يجل حذف في اسم المفعول من يري وهو في نقداني الشرط الثالث واعلم انهم من قول لا يجوز
الحذف قال المستعمل يري اقول اني في نقداني الشرط الرابع وهو ما عليه ما وجدت في النسخة
قلنا ان في صيغة المستقبل بحث متعلق بالحرف كما تذكر بعد هذا فجلنا في الماضي قال كمن حذف الالف
اقول ان كمن يرون كمن يري في لزوم حذف الحرف وقلب الياء الناء كمن حذف الالف المتلوثة من الياء
في يوقن لا تحرك الياء في يوقن قلبت الياء الناء كما في يري ثم حذف لاجتماع الساكنين فصارت يوقن
كما في يري وحركت الياء في يوقن اقول ان القاعدة الغريبة في التشبيه ياء مدغما لاجتماع الساكنين والحذف
غير ممكن لاجتماع الساكنين كما في يوقن حركت الياء والحركة عليها غير مقبولة لطرفنا في المدغمة واختص
النسخ لان ما قبل الالف لا يكون الا مقبولا قال فيلسوف واحد اقول اني في اللفظ لان الف التشبيه
تكتب بالالف والالف المتلوثة من الياء تكتب بالياء قال واصلي تكتب تراي من اولها اصل الواو
الحاضرة قال اذا دخلت اقول اني اذا دخلت انت على ترين من التشبيه في حال دخول حرف الشرط
حذفت فتعرب لاجتماع الساكنين وحركت الياء في الحاق النون بحيث الساكنان ياء التانيث و
الثون المدغمة وتكون حذفها اذ لا يدل شيء على الياء ويلزم ابطال الفرض من زيادة النون فحذرت
ايضا بالكثر في اجتماع الساكنين وفتح الكسيرة في جميع فوائد التانيث كما في ما قبله فيكون كسيرة
لاجل الياء الضمير في الحاضرة ويحذف الياء التي اكسرت ليكون في الاعلى الياء غرضين وفيما الله

هذا هو الوجه الذي ذهب اليه من تشبيه اصنامهم وما يعبدونها الله فصار لفظ الاله ولدت الالف واللام كالعرض من الحرف المحذوف الى آخر كلامه فاللهوم الصريح من ان الالف واللام عرضا من الحرف بل لزوما كما لعرض وتبعا لادخال الالف واللام ادغم لام التعريف في اللام فصارت الله هذا الوجه احد قول سيبويه قال وقيل اصل الاله اقول اني قال بعضهم اصل الاله امر فادخل

هذا هو الوجه الذي ذهب اليه من تشبيه اصنامهم وما يعبدونها الله فصار لفظ الاله ولدت الالف واللام كالعرض من الحرف المحذوف الى آخر كلامه فاللهوم الصريح من ان الالف واللام عرضا من الحرف بل لزوما كما لعرض وتبعا لادخال الالف واللام ادغم لام التعريف في اللام فصارت الله هذا الوجه احد قول سيبويه قال وقيل اصل الاله اقول اني قال بعضهم اصل الاله امر فادخل

ع

مضارع مجزوم مضارع الحذف قلب الحذف نحو يوكلف الكلف والوكالة وتيسبه ما ضل لافعالها في
 المعاملة في معنى الغناء معلوم ويجوز نحو آمن واومن وامر امر معلوم نحو آمن ونحو اخذ
 واخذ وجوز من المؤاخذه وما ضل الفعل منه ما ضل المثال والصحيح نحو اخذ من لاخذ و
 اكمل بمعنى الوكا له واتبع من التبع قاله الباقون في المثل اقول يتردى في اللغة اسم فاعل من اعلل والراد
 منه بهما ما اعتل فانه لا يعلل ما كان حرف العلة في قوله فانه كان هو الممثل على الاطلاق لا في التسمية
 واعلم ان قد تقدم ما لا يكون فيه حرف العلة متعدد المعنى القائل والاجوف والمقصود على ما يكون فيه حرف العلة
 متعدد المعنى اللغيف ككثرة استعماله واجازة اوله الواحد قبل المتعدد وقد علم المثل القائل علم
 المثل العيني للتقدم القائل على العيني وكذا ما ضل الصريح قال وقال المثل القائل ان لا يترك
 تميزه اكتفاء بمعناه اللغوي واصله المثل الى القائل لفظية كاضافة الحسن الوجه والى
 اوله عطف تفسير للصحة ويلزم كونه مثله في محل الحركات والقائون من التفسير في قوله
 من يتوهم من قوله في الصحة كونه محبة والارادة من قوله في الصحة في المحركات خلاف المتبا
 قال وهو يخرج من تحت ابواب قول اي من غير باب نصر بالاستقراء نحو وعد عدي وبشر بشر وقيل
 وجازا وجه بيرة وجه وجاهة ووقى مقتر قال فاتبع ليعود في الحذف فانه لا يجرى ان اللغة العا
 ضعيفة لخرجهما عن القياس في حذف الواو في جدد بلضم ولم يوجد في استعمال النسخا فكان
 كحذف طي طريق الاتباع لا على طريق القياس وهذا في لغة غريم من باب ضرب قال وقدر وقدر اول
 من الوقوف بمعنى شغل الذين هو متعلق من الوقوف بمعنى الوقوف في البيت ولا من الوقوف بمعنى الملام
 والزم ان لا يمان في قوله وقدر بضم الواو ويك على انه متعدد لان المعنى لا يجرى من اللانم
 وينبغي وينبغي ان يقر من ينحى التمرى كنه لانم ويجوز الوجهين بانه واما اورد من الواوي
 ما ليس تنبيه على كثرته تلك لفق المثل قال معنى ان الاعلال تعجز عن فعله للتخفيف في الحكم
 عند الابتداء في فلا يحتاج الى الحذف لاصله منه فلم يعلل قال غالبا ان لا يجرى من ينحى في
 الابدال فانه قد يكون حرفا صحيحا كما يجي فقال يكون حرف العلة قول الباء زائدة في المضروب
 للتأكيد كما في قوله لا تلتقوا بآيديكم الى التمسك اي الملقب بمرغابا يكون حرف العلة والواو
 بحرف العلة الالف كما يبدل الحذف المستفاد من الا في حرف العلة لا يكون الا ساكنة قال
 في الاوول والاخر ان لا يقال لا تعد وعدة وفيه لف وقوله حتى لا يلبس اي حتى لا يلبس
 والاخر المصداق في نفس الحروف وان لا يلبس بالحوركات قال في العدة قوله اصلها وعد بكسر

در
 مرتبة

الواو مصدر وقد نقلت كسرة الواو الى العين لتثقلها على اساع اعتلا فاعلم ان حذف الواو ثم زيدت الاء
 عوضا عنها وقبل اطلاق الاء منعت كسرة الواو الى العين ثم حذفت ايضا ثم جعل الزوم الاء عوضا عن
 الواو المحذوفة واعلم ان حذف الواو من المثال شرط واحد ان يكون مصدرا والثاني ان يكون الواو
 مكسورة قالوا ان يعتل فعله ولا يعتل من نحو الوجه والوجه بكسر الهمزة اسمان للمكان المتز
 اليه ولا من الوعد والوجه بالفتح لعدم الكسرة ومن نحو الوصال لعدم اعتلا فعله نحو يواصل وانما
 اشترط بهن الشرط الثالث اما الاول فانه لو لم يكن مصدرا صار كلامها اجنبيا فلا حاجة الى طلب
 التناقل واما الثاني فلان الحذف للتناقل فلا بد من ان يجد فيه شيء مما استعمل في الفعل وانما
 التناقل فيكون الحذف للتناقل واعلم ان الاء يجعل عوضا عن حرف العلة تخفيفا اما عن الاء نحو
 عدت واما عن العين نحو فية من فاء بمعنى جمع اصله في بكسر الهمزة ونحو فية بمعنى وسط الحوض
 الذي يشوب اي يمتزج فيه الماء او يمتزج الجماعة من الناس اصله ثوب بضم التاء وما عن الاء
 وهو كثير الوقوع كالواو نحو عجرة بمعنى فرقة من الناس اصله عزي بكسر الهمزة مثله اللغة من اللغى
 بمعنى القنوت والكلم اصله لقي الاول فو والجمع لقي ولغات وشلا التاء بفتح السين على قول
 وقوله عندها الماء واصله سنة واما بكسر السين بمعنى التماس في الوهن قال الالباس
 ان لا يلبس باللباس المستعمل قال ويجوز في الكلام ان لا يلبس باللباس لانه من الالباس
 وهو ظاهر الجوز وقوله في الامر الى الغير بالاعتناء عليه قال ويجوز حذف الواو في قوله
 التاء مطلقا اي سواء كان في حالة الاضافة ام لا تاء واخلفوك عدا لمرادى وعدوا اول
 اصله عدة الامر مصدر البيت الذين اذا بايعتهم خدعوا او المشاعر صيف قوم ما تخلف في الوعد
 يعني انتم من الذين اذا وعدوا خلفوا ولا يشهد ان التاء التي عوضت عن الواو حذفت قال
 لان الاضافة تقوم مقامها اقول اصل هذا الكلام جراب عن استدلال سيبويه بقوله الشاعر
 جواز حذف التاء مطلقا بان يقال ان حذف التاء في الشعر في الاضافة ودعوا كمنطلقه والحال
 انه جائز فيها لانه الاضافة بسبب سئل ما المضاف اليه تقوم مقام التاء فلا يتم التقريب ولا
 يحصل المعنى قال وكذا الاضافة اقول اصله اقوام وقيل حركة الواو الى ما قبلها وقلبت الفاء
 كما في اقام ثم حذفت الاء لالتقاء الساكنين وقوضت عنها التاء في الاخر والمحذوف الفاعل
 لا عين الفعل عند المبالغة وسبويه وعين الفعل عند الاخفش وكل منهما وجه تطلع عليه قال ومن
 ثمة ان لا يجرى من اجل ان حكم الاضافة والاستقانة ونحوهما حكم مصدر العدة قال ويجوز ان

قال المثل القائل ان لا يترك
 تميزه اكتفاء بمعناه اللغوي

ان يجب لانه لثقة قرب عن جها صار كأنهما من جنس واحد فيمثل فتلته تامة فيجوز لا تخام نال
تحدثت الواو وان قيل لثقتين حذفتا قلنا لعدم احكام حذفهما اما الياء فلا علامة
المضادة واما الكسرة فلا علامة تفرق الابنية ان قيل لم لا تحذف الياء سواء كان عين فعلم
مفتوحا او مضموما او مكسورا قلنا لان الياء خفيفة في نفسها ووقوعها بين ياء وكسرة لا ينافي
لما بينهما من الجنسية فلم ينجح الى التحفيف وما نقل من نحو يئس ويسر يحذف الياء ويأسي يقبلها
الفا للتحفيف من الشواذ قال من الكسرة التقديرية او ليعني بالياء وبالفتحة التقديرية
الواو وبالكسرة الحقيقية كسر العين واما اذا انزلت كسر العين عادت الواو لزوال علة
الحذف نحو لم يوعده ولم يولد ناك ومثل هذا ثقيل اقول ان قيل هذه الثقل موجودة في مضارع
او بعد حذف الحرة فلم تحذف فيه قلنا لا فتلته فيه لسهولة النطق لا تضام ما قبلها لا
يصله الملة او اقول يلزم الالتباس عند الذهل عن الضمة وقيل ان الواو لتتو به بفتحة
ما قبلها قوت على النبا في الاحكام وادخلنا في الاصل اسم قبيلة اوجع الحيك وهو الطريق
اسم دويبة يقال له بالتركيبين وقيل اسم رجل قال نظر الى حرف الخلق او ذكر التثنية في هذا
التمام يحذف وا من وجه احدها انه لم يعد الواو بعد ذلك كسرة العين وثانيها ان كسرة العين
مع حروف الخلق كسرة في الكلام نحو يبعده فلم يرتفع العين وثالثها ان ما مضى بفتح وسبع كسرة العين
فلم يحكم باله في الاصل فيعمل مكسورا العين وهو شاذ مع وقوعه في قوله تاسع كسرة التثنية وذكر
الجواب بانه قد وقعت هذه الافعال عند وفاة الواو مفتوحة العين فذكرنا ذلك لتأويل لا يلزم
حزم قاعدتهم وان امكن لعل في هذا الفت فانها مناسبات تذكر بعد الوقوع ما لا يقع الا في بعض
اقوالهم قيل كانت الالف مانعة عن سقوط الواو ولم تكن مانعة عن القلب واما في خبرين
قلنا لانه على تقديرين سقوط الواو في النقل بالوجه من الضمة الى الكسرة فلم يترك الاصل الا في
عداها هذه من وعد والامر من وجلي يجل بقلب الواو ياء لكونها وانكسار ما قبلها واذا انزلت
الكسرة عادت الواو نحو يانيد يجل بالواو لفظا والياء خطا لان في كل جملة ان يكتب بصوت لفظها
بتقدير الابدان بها والوقت عليها والابداء فيه بالياء وتقول في الزوايد وعدا يما داهو على
وذا كى موعدا وعدة توعدا وايسر يوسر ايسا فهو موير وذلك موثر ايسر لا توسر نحو
التدبير بعد واتسر يسر نحو استوعدا استيعادا واكمل المشبه بعضا ببعض ان شئ
يجد غايها حالة النصب يشبه مثل اثنين ومخاطبا مثل نبع وتكلم مثل ادب ومثل جلد مثل شل

وهو من جنس واحد فيمثل فتلته تامة فيجوز لا تخام نال

يشن وتشل بعد وضع مثل كل وحذف في المفعول المذكور والجمع المؤنث فالتالي بالحا من في الاجوف
اقول قد في اللغة اما صفة مشبهة بمعنى المتكئون جوف خاليا واما اسم تفضيل بمعنى المنعول اي
ما جعل جوف خاليا وفي الاصطلاح ما كان عين فعلة حرف علة وجه ترك تعريف الاكتفاء بوجه
وكذا وجه الترك في الناقص واللفيف فان قيل لم يدمر على الناقص قلنا تقدم العين على اللام ولا
بعض الاجوف لا يستلزم جوف في الناقص ولا في الاجوف يصير في المتكلم على ثلاثة احرف والاقص
على ربيعة احرف والثلاثة متقدمة على الاربعة وكذا ايضا المزيد من الاجوف وانا نذكره تاليا
اقول اني طالما صدق عليه اسم الاجوف اجوف خالو وسطر الذي هو بمثابة جوف الحيوانا من
الحرف الصحيح لوقوع حرف العلة فيه وقيل ايضا المعتل العين والوسيط لوقوع حرف العلة في بين
فعلة ووسيطه قال على ثلاثة احرف في المتكلم اقول ان قيل ان الحرف الثالث غير القاعل فلا يكون لفظ
على ثلثة احرف بل على حرفين قلنا لما كان شذوذا اتصال الضمير بالرفع بالنقل عنه لثقتين من حروفه
ثانية قبل وا الوجها ناكرون ووجه في الثلاث في ذلك الميزان كانت واثبتت قلنا نعم الا انه يستعمل في
فان قيل لا وجه للتخصيص بالمتكلم فانه يكون في الخطاب ايضا على ثلثة احرف قلنا لما كان المتكلم مقدر
على غيره كما ذكر في فضل المضارع خصصه بكونه على ثلثة احرف قال من ثلثة ابواب اولها من عام
الابواب بحكم الاستمارة فان قيل قد جاء من الباب الحاس من حروف طال يطول قلنا لعدم جوفه هذه
الكلمة لم يشبهه نحو قال يقول وكان يكون وقد يحذف فيه للتحفيف وكثرة الاستعمال فلو لم يكن في
خوامع جميعهم ان اقول قال قول وباع بيع قلبت الواو والياء الفا لانها اذا تحركتا وانفتح ما قبلها
قلبنا الفا وذلك اجري الاقوال كل واحد منهما متقدم بحركتيه فاذا انضم الى ذلك حركته وحركة
ما قبله اجتمع في التقدير أربع حركات مثل ليات في كلمة وذلك مشتق فاجتمع بقلبها الفا والياء ان الواو
والياء اذا تحركتا صار كل منهما بمنزلة حرف مد وبعضه او بمنزلة حرف مد فالواو المشتق كذا و
والف والكسرة كواو وياء والمضمرة كواوين وكذا حكم الياء واجتماع حرف العلة مشتق فقلبوا
الى الالف لانه حرف بين من الحركات الاصل الا في قاعدة لان الاصل والتام والضا بطة
والنافذ جميعا واطرا الامر الكلي الذي هو شمل بالفتحة على جميع احكام خبرية تامة فعمله يخرج جميع
المسائل من ان يجعل ويعرف جميع المسائل المتعلقة بالاعمال على وجه التفصيل من ذلك الاصل في غير
القاء اقول الذي وقع في الابتناء لا لئلا يفاء الذي لم يقع في الابداء داخل في الحكم نحو مرسا لفظ ضرب
الاربعة في الاربعة اقول في جميع الكلام ان يكون ما قبل حرفا العلة مفتوحا وحرف العلة اما ان تكون كسرة

وهو من جنس واحد فيمثل فتلته تامة فيجوز لا تخام نال

وهو من جنس واحد فيمثل فتلته تامة فيجوز لا تخام نال

الحركة يؤدي الى السجل الكلمة مبنية غير مستحقة للحركة وذلك في الاسماء المستحقة لان اواخرها
يحتوي الحركة ولا يجب لها السكون ما اذا كان في فعل او لفظة الاعلال سبعة كما ذكر في المتن
وانما اشترط كون حرف العلة في فعل وفي اسم على وزن فعل لان لو لم يكن كذلك تكون الكلمة مستغنية
عن الحقة الحاصلة من الاعلال وانما اذا كانت في فعل فكونت حاجا الى الحقة لتخل النعل واذا كانت
في اسم على وزنه فعل فيكون محتاجا اليها ايضا لشبهه بالفتحة اما اشتراط ان يكون حرف العلة
عائضا لان لو كانت عائضا لا تكون الكلمة محتاجة الى الحقة لان العائض كالعدم وانما اشترط
ان لا يكون فتحة ما قبلها في حكم السكون لان لو كانت فتحة ما قبلها في حكم السكون لا تكون قوية للاداء
وانما اشترط ان لا يكون في معنى الكل اضطراب وتحرك لان لو كانت كذلك لا يثبت فيها بعد الاعلال
ما يدل على اضطراب معناه وانما اشترط ان لا يجمع في الكلمة الاعلال لان لو اجتمع ايلزم
استخدام بناء الكلمة وانما اشترط ان لا يلزم في مضارع النعل الماضى فهم حرف العلة على تقدير الاعلال
لان مرفوض في كلامهم وانما اشترط عدم ترك الدلالة على الاصل لان يثبت الفرض على تقدير الاعلال
اذا عرفت هذا قلنا قلنا ان كان حرف العلة في غير عارضة طرف لقوله اذا كان في فعل وفي اسم
وزنه فعل وقوله ولا يكون فتحة ما قبلها في حكم السكون جملة حالية معطوفة على قوله اذا كان حرف
غير عارضة لان الحال في معنى الطرف فيكون تقدير الكلام اذا كان في فعل وقت كون حرف العلة في غير عارضة
حال ان لا يكون فتحة ما قبلها في حكم السكون حال ان لا يكون في معنى الكلمة اضطراب وحالة
ان لا يجمع الاعلال لان حال ان لا يلزم في حرف العلة في مضارعه وحالة ان لا يترك الدلالة
على الاصل قلنا قلنا قدم الشرط الاول على الثاني والثاني على الثالث وهكذا قلنا اما الاول
فلا تعلق بنفس الكلمة لتسميها بالاعلال معناه وانما الرابع فلا تعلق بشئ مما قبله في الكلام
متعلقا بقبلية الحلق وان كان الاعلال في جملتي الثلاثة الباقية فانها متعلقة بترتيب الفساد
او ترتيب صوت المصلحة وانما الخامس فلا تعلق على تقدير الاعلال بفساد الكلمة في نفسها
لا في غيرها وانما السادس فلا تعلق بالضرورة تقدم على جملتي المنع قالوا قلنا اصله قول ودان
اضطربوا في الاعلال لعل في الحركة للفتحة ثم قلبت الواو فيها الفانما هو يعمل مثل ديار
او قلنا قلنا في الاخرى تاخير قوله ويعل الى قوله للتبعية كما لا يعمل حرف العلة لئلا يدخل
الفصل بين ما اعلى لوجود الشرايط وبين ما لا يعمل لانتفاء شرط شرط قلنا نعم لكن المستغنى
قدما اهتماما بنوع الاعراض المتقدرة ونظرا الى انه مناسب بما قبله من وجود الاعلال قال

في قوله ولا يكون فتحة ما قبلها في حكم السكون

في قوله ولا يكون فتحة ما قبلها في حكم السكون

وشلا قيام تبع الفعل او ليريد ان القيام اما على الاعلال او على الاعلال كما في صدور الفعل فله
ولا يعمل في الحركة او ليريد ان هذا عطف على قوله ومن ثم يعمل واعلم ان الحركة جملة الحركات من الحركات والحركة
جمع الحائز وحيد هو الحار الذي يعمل عن تلك الاشياء وصورته اسماء بتقريب الموصلة او اسم امرأة
بعلامة الثانية او ليريد ان الثاني في المثالين لا واو والالف في الاخيرين قال حتى يدل على الاصل الاول
يعني لو اعل حرف العلة في هذه الاشياء لم يعمل بها واو واو في الثاني في حكم عين اعتداد اول اى تمام يعمل
تعود مع وجود الفتحة لا في ما قبل الواو في حكم عين اعو في السكون كونه معناه واحدا فان قيل لم
لم يعمل اعو في مثل حركة الواو وقلنا الفاعل الاستغناء عن الفتحة او بعدد الاستغناء قلنا لا في قوله
يلتبس بضعاف باب الفتحة نحو ما قد قبلنا بضعاف باب الفتحة في الصورة حجاب فان قيل
انكم قلتم ان عوارا لم يعمل لان عينه في حكم عين اعو فيلزم من هذا حلق التلا في على الحزب واتباع
قلنا لا يخفى فيه لان الاصل في الاعلال ان يكون من باب الفعل وانما في شهادة اختصا
بها والبراق في حروفات منها حتى قيل ان عود مستغنى من اعو وحول من احواء فعل في كافيها
وليس منها منوها بغيرها هذا كسائر الابدان قال صاحب كافي في المنطق ومنهم من المخرج
قال عارضا قال الشاعر عارضا عينه لم تعار ما قبل اقله تابل بل بن احسن راء والباء في
بابه بمعنى من والفاء المنصوب راجع الى ابن اعراب في قوله في اعاد في الاستقام والالف في ثمان مبتدئة من
نون التاكيد المحقة للوقف اذ اصله تعارفا لعل في راي ابن اعراب حاله اذ اردت عينه عوارا
اوله تصرف الاستشهاد قبلها والفاء في راي ابن اعراب تعارفا وليريد ان الفاعل اقله قالوا في حكم
الف تحاورا لانه لم يعمل اجنورا لان قاه في حكم الف تحاورا وكون معناه واحدا فان قيل لم
يعمل تحاورا مع ان الحرف الساكن ليس حاجزا بين قلنا قلنا لا لتباس لانه لم يعمل لا جملتي الساكنين
ثم يحذف احد ما قبلتس بضعاف الثلاث في الصورة نحو ما قد قبلنا بضعاف باب الفتحة في الصورة
نحو جارية رخي الجوز ان روه مصدر في اصل الوضع كثر وان كان يتولى صفة مستغنى كما يستعمل
المصدر بمعنى اسم الفاعل قلنا حتى يدل على اضطراب معناه او قلنا في الجوز لم يوجد فيه الشرط الاول
كما وجد الشرط الاول ولم يكن لانه مراد المعصية بغير الاعلال لا انتفاء شرط من الشرايط قال
يعمل عليه اوله عدم الاعلال لانه على الحيوة ولم يعمل بانتفاء الشرط الاول في اشارة
الى ثبوت عمله في الاعلال كما يكون بالتبعية كما في ديار يكون عدم الاعلال ايضا بالتبعية قال
حتى لا يجمع فيه الاعلال او ليريد ان اصل طريقه في معنى الباء فانما قبل الباء فان اعلى قبل الباء

في قوله ولا يكون فتحة ما قبلها في حكم السكون

في قوله ولا يكون فتحة ما قبلها في حكم السكون

في الجملتين بضم الياء وكسر الهمزة نقلت كسرة الياء وحذفت الياء فصارت بضم الياء او غنة
الواضع قول اي من نيانه وعقلته عن الاول بان وضع اولها ثم وضع لوزك غافلا عن الوضع
الاول هذا على تقدير ان يكون الواضع غير الله وانما على تقدير كونه واضعا فليس للاشتراك
الابتناء قال ولا يفرق بين فعلين وفعلين قول اي بعد الاعلال كغناء بالفرق التقدير
وهو ان لا يحذف الطول من باب طلق علم ان اصله طول لان الطول يحذف من الباب الخامس
غالب لا يحذف من اللزوم اكثر مما ذكرنا في بحثه قال يعني يعلم من يخاف ويبيع قول اي
يعلم من يخاف ان اصله خفي حروف لان اذا كان مفتوح العين فلا يحذف اما ان يكون من
الباب الثالث والرابع ولا يجوز ان يحذف من الثالث لان باب فعل يفعل لا يحذف بغير حرف
الحلق في العين او اللام فثبت انه من الرابع ويعلم من يبيع ان اصله بين بين لان المضار
اذا كان مكسورا العين فلا يخفف انما ان يحذف من الباب الثاني والسادس ولا يحذف الا جوف
من السادس فثبت انه من الثاني بال اصله قول اي قول هذا على تقدير ان يؤخذ الاصل
اعلال المضارع لكن يجوز اخذه بعد الاعلال بان تحذف حرف المضارعة من تقول وتقول قل
قال بالواخيتين قول فان اولها يقال بمنزلة الواخيتين فلم قال بالواخيتين قلنا
للبالغة في كونها بمنزلة الواخيتين قال وهو بمنزلة الواخيتين قول اي من التاكيد بمنزلة الوا
لانه يحذف حرف الفعل ويؤكده قال لان التاكيد من نفس الكلمة قول اي من الحركة والمحرك كليهما عارضا
فيهما فان كانت التاكيد في حكم التاكيد فقد يرفع ولا يرفع وان كانت الحركة عارضا لكون الحركة في نفس
الكلمة فلا يكون اللزوم في حكم التاكيد قال كما في كسا يخلصه كسا بول اي قلبت الواو الثانية في قول التركها
وانتاج ما قبلها كما جعل الواو في كسا اصله كسا من الكسوة قال ثم جعل من قول اي بعد قلب
واو كسا والفا جعلت الف الثانية منزه لان كسا وحذف احدهما او تحريك الاولى لا يعود المدود مقصودا
فتعين قلب الثانية قال فصارت منزهة قول اي من الجايب ثم في المرد لم يعتبر الاصل وجعل المرد
فيه منقلب من الالف وفي قول اي اعتبر الاصل وجعل من قيل وايل اصله قول ولنا نقطة حرف قال
فسهم فاحسن ولنا يستحقها نقطة الحاقة وحكي يا على الفارسي دخل على واحد من الشهورين بمعرفة
العلوم العربية في قوله فاذا بين يديه جزء فيه مكتوب قائلا متوقفا بنقلتين من تحت فقال له ابلغني هذا
خط من قدام الرجل حتى ينظر المصاحب وقال قد اضعنا خطنا اثنان في بيان مثله وخرج في ذلك الساعة
قال ويحذف في البصن ما جازا قول اي يحذف اسم الفاعل في بعض الجوف بحذف العين على التماس

خلق

الفاء

في قوله فاحسن ولنا يستحقها نقطة الحاقة وحكي يا على الفارسي دخل على واحد من الشهورين بمعرفة العلوم العربية في قوله فاذا بين يديه جزء فيه مكتوب قائلا متوقفا بنقلتين من تحت فقال له ابلغني هذا خط من قدام الرجل حتى ينظر المصاحب وقال قد اضعنا خطنا اثنان في بيان مثله وخرج في ذلك الساعة قال ويحذف في البصن ما جازا قول اي يحذف اسم الفاعل في بعض الجوف بحذف العين على التماس

تحتها من النوع وهو الذي قال ولما قول انه من النوع وهو المصيبة واحرق العشق
قال ويحذف بالقلب قول اي يحذف اسم الفاعل من الجوف بالقلب كقول اي وهو نقل الحرف عارضا عن عوارضها
من الحركة والسكون مكان حرف آخر وكل واحد منها معزوف عارضا عن الآخر كذا قوله قال في شاك
اصل شاك قول اي قبل شاك شاك من الشوك وهو تمام السلاخ والاشاك ذو السلاخ فلما قلب صار
شاكوا فانقلب الواو لاء لانها ما قبلها فصار شاك ثم اسكنت الياء في حالة الرفع والجر لتقل الضمة والكسرة
عليها ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين فصارت شاكى على قوله جاني شاك ورأيت شاكيا ورأيت
بشاك واما من قال شاك في الاحوال الثالث كلها فقد حذف العين للتحقيق وبعضهم قلبوا الواو شاكوا
النساء على مقتضى القياس فاذا وقع ما ذكره فغيره قلتم او جازا قول اي ما ذكره من الاصل ياتي في قوله
اصل شاك قلنا معنى كل ما علم لو لم يلقوا شاكوا كان حقه ان يقال شاك قال اصله واحد قوله
نقل الواو الى موضع اللام وليكن الابتداء بالالف فتقدم الحاء عليه فصارت واو وقلبت الواو لاء فصارت
حادي فاعل الاعلال فان كذا قالوا ولكن لا يصح عليه تعريف القلب كذا في المذكور انما قلنا قال
يجوز قلب الواو لاء قول اي القلب كذا في ليس من الاستبعاد الا انه واقع في كلامهم بال اصله قول اي
اي اصل التسمية بكسر الهمزة والياء قوسين وجمع قوسين فتقدم السين الى موضع الواو والواو الى مكانها
اجتماع الضميتين والواو بين فحصل قوسين وعوضوا عن حركاتها وقلبت الواو الثانية ياء لوقوعها في
الآخر بعد الضمة اذ لا يجر بالواو الساكنة او تنقل الواو الاولى بمنزلة الضمة فقلبت الواو الثانية ياء
على حد قبلها في ادب فصار قوسين فاجتمع الواو والياء وسبقت احدهما بالكون فقلبت الواو الاولى ياء
ايضا فادغم فيها ثم كسرت السين لصيانة الياء ثم كسر الفاء للاتباع ونقل النقل من الضمة الى الكسرة
فحصل قوسين قال ومنه اي قول اي قلب القلب كذا في اي اصله لوقوع جميع قلة فاقترع ثم قدم الواو على
الضمين فصارت الواو فصار واو ثم جعل الواو ياء على القياس لاجتماع التحقير في الالف فحذفت الواو
الزائدة قال قلنا جعلت الواو فاقترعوا جميع الالف في الاصل فالحذف هو الاصل كالياء من عالج
وجوه التنوين واذا التقي ساكنان والاول حرف متحرك فاقترعوا في قول اي وحذف قلنا كل من
ذلك لا يكون اذا كان الكتابين الساكنين حرفا صحيحا واما هنا فليس كذلك بل عارضا على ما قال
وقال يسيده في جازا قول الجازب سعد الله بغير هذا الجازب المذكور في المشي بان يقول لا تم الى الواو
علامة بل من اشباع الضمة لرفعهم فعملوا في كلامهم الا كسرا ووجونا والعلامة انما هي ليم فظهر يد على
ذلك كونه علامة للمعول في المزيد فيه من غير واو قال ثم كسر الواو حتى لم يبق الا الواو التي كسر الياء لتسليم الياء

في قوله فاحسن ولنا يستحقها نقطة الحاقة وحكي يا على الفارسي دخل على واحد من الشهورين بمعرفة العلوم العربية في قوله فاذا بين يديه جزء فيه مكتوب قائلا متوقفا بنقلتين من تحت فقال له ابلغني هذا خط من قدام الرجل حتى ينظر المصاحب وقال قد اضعنا خطنا اثنان في بيان مثله وخرج في ذلك الساعة قال ويحذف في البصن ما جازا قول اي يحذف اسم الفاعل في بعض الجوف بحذف العين على التماس

في قوله فاحسن ولنا يستحقها نقطة الحاقة وحكي يا على الفارسي دخل على واحد من الشهورين بمعرفة العلوم العربية في قوله فاذا بين يديه جزء فيه مكتوب قائلا متوقفا بنقلتين من تحت فقال له ابلغني هذا خط من قدام الرجل حتى ينظر المصاحب وقال قد اضعنا خطنا اثنان في بيان مثله وخرج في ذلك الساعة قال ويحذف في البصن ما جازا قول اي يحذف اسم الفاعل في بعض الجوف بحذف العين على التماس

قوله

وهو الجبان لا يهاجسني يجد من الطرف فتسلم من التقيس وقيل ان الف رسالة
 بعطفت الجح اجتماع اللسان فلهذا لم يحرك احد منهما في ركة الثانية فصارت حرف وكسرت لان السا
 اذا حركت حركت بالكسر وجرى واو مجزى بها صيغة مجزى الف رسالة لا تصافها بالانصاف به
 من كونها متحركة زايقة واقعة بعد المخرج واقعة بين اربعة قال ومن ثم اقول ان من اجل هذه
 حكا الف في الاصل وليست به من اصلية قال لا يجوز جعلها اقوالا جعل لان اجن لو كانت الحركة
 ظهرت في صورة ما او نقول ان جعل الحركة حرف اى ابقاءها حرف قال حكا في قوله يقع الراجح حكا
 وطريقة اخذ انك تنزيه بين الماء والراء الفاء والراء كما كسر ما بعد الالف في مثله ساجد وتقلب
 الالف تاء لاكتسار ما قبلها وتقلب اللام تاء ايضا وهو الهن في حكا لاكتسار ما قبلها وهو
 الراء ايضا اذ الالف لا يكون ما ساو زالا ما يقتضي قلب الالف حرف ثم تدغم الياء في الالف صارا
 بالتشديد ثم تحذف الياء المدغمة للتخفيف كما في سيد ثم تبدل الياء الفاء للتخفيف في الجمع الثقيلة
 فيكون الراء مفتوحة قال ومن الواو اقول ان تبدل الحركة من الواو ايضا ولا تخلو اما ان تكون
 فاء الكلمة او عينها والعين ايضا لا تخلو اما ان تكون مكسورة او مفتوحة وانما ان تكون لا ما قال
 في خواص اقول ان هذا وما يعطف عليه مثال لا بدل الحركة من الواو وجوب مطرد او شالها كانت
 الواو في فائه فاصلا واصل واصل واصل والاولى فاء الكلمة والثانية متقلبة من الف
 اسم النام على اجتماع الساكنين بالفتحة والكسرة لم يحذف لئلا يلزم الالتباس ولم تقلب ياء لئلا
 يتبع علوي اى الالف بين السليبين اى الياء والكسرة وابدلوا الاولى دون الثانية كون الطرف
 منظمة التسمية لهذا الابدال لشرطان وفي عبارة رمز الياء احد هما ان تكون الواو مشغولة باخرى
 اذ غير المشغولة تبدل جاز لا واجبا كما جع والثاني ان تكون الثانية حرك اذ لو كانت ساكنة
 كما في ووري مجهول وانى كان ابدال منها حرف من قبيل الجائز فان قيل اصل الواو مفتوحة فالتا
 ساكنة مع ان الابدال فيه واجب قلنا ان جع اول وقد وجد فيه الشرط على المفرد عليه لا يقال يلزم
 اتباع الاصل المفعول لانه لا تاكله والاطر اذ قال قائل اقول هذا شالها كانت الواو في عينه وكسورة
 ومثرت في الاحرف علمه قال ونحوه وراول هذا شالها كانت الواو في عينه ومضمره كالتقل
 الضمير الواو اقول لصح ان الادور جمع دار وهو ثقل وان واحد على وزن الفعل فانه قيل ان
 ثقل المضمر يدغم بالتقل لا حاجة الى جعل الواو حرف قلنا نعم الا انه يلتبس بمصارع كادور
 جمع دور فان قيل لم يحذف الواو اقول ان يوجب دور حرف قلنا لان حقه الاسم فاقوت

بقي

ثقله

الحركة واما الذي واحد على وزن الفعل فهو ثقل واما علم ان المصطلح ابدال الحركة من الواو في ادور
 من الواو والحق في عينه في الفصل من الجائز والسترة انه نظر الى الحقيقة الحاصلة من كون ما قبل
 الواو فيه والحقيقة الحاصلة من كون الواو في واحد وان كان بعد الاعلام لم يعتبر كون الواحد على
 وزن الفعل قال وفي تحريكه اقول هذا شالها كانت الواو في لاه فانه قيل قد ما كان الواو
 في التاء على ما كان في العين وقد مر على ما كان في اللام والحق في الفصل وابن الحاجب في الحقيقة
 عكسا ذلك قلنا اما المصراع في الترتيب في الحروف واما الفاضل في نظر الى ما ذكره الجارح في قوله
 لما كان التحريك في الادور قد مر ما كان الابدال في لاه على ما في عينه وما في عينه على ما في فائه قال ومن
 الياء اقول ان الحركة تبدل ايضا من الياء قال بائع اقول هذا شالها ابدال الحركة من الياء وجوبا
 مطرد فان قيل انه صرح في الجوف ان الواو والياء في فائه وبائع والواو في كساء قلبت الفاء
 الحرف حرف ومنهنا نقول انها جعلت حرف قلنا فيه مذهبان اشار اليك فيهما في كلا الموضعين على الحقيقة
 اذا كانت تبدل منها يصدق عليها التماثل من المبدل من ليدل من الشيء مبدل من ذلك
 الشيء بالواسطة قال وجوز ان اقول ان تبدل الحركة من الواو والمضمر في لاه وفي غير مشروطة اجتز
 بالقياس الاول عن الكسرة والمفتوح كالجح وبالقيد الثاني عن الحركة للاعراب بخلافه ولو قال الثالث
 عن التثنية قال نحتاجه اقول هذا شالها ابدال الحركة من الواو وجوز ان مطردا فانه قيل لم الابدال في اجزه
 واجبا كما في ادور مع انها مشتركان في كون الواو مفتوحة قلنا عدم كون واحد على وزن الفعل
 قال ومن الواو غير المضمر اقول ان تبدل الحركة من الواو غير المضمر سواء كانت مكسورة فتحتاج
 اصله وشاع وانما بدلت لثقل الكسرة على الواو والواو شاع بالفارسية كرون بند او مفتوحة تحو اذ احد
 اصله وقد رددت وانما بدلت لثقل الحركة في الجاء على جنس حرف العلة كما سيخرج في الياء ولذا تركت ههنا
 روي ان سعد بن ابى وقاص كان يشرب باصبعيه في قوله اشهد ان لا اله الا الله فقال عم احدا احدى
 اشرب باصبع واحد وقيل انه عم راي رجلا ياكل الشهد باصبعيه فقال عم احدا احدى كل باصبع واحد
 وهذا شالها لا بدل الحركة من الواو وجوز ان غير مطرد قال قطع الله اديه اقول اصله يد يد ههنا
 ابدال الحركة من الياء وجوز ان غير مطرد قال ومن الهاء اقول ان تبدل الحركة من الهاء جائز غير مطرد
 كما يدل سكوت عن التثنية وفيه وان كانت لازما الا ان شالها كان شالها قلته ولعدم الموجب لقوى
 لقلب الهاء حرف لا ينافي في لزومه اجزاء واحد ما يوهو يتبع الواو قلبت الواو الفاء ثم قلبت الهاء حرف لئلا
 يجمع ما ان في اضافته الى ضمير القاميه نحو ما ههنا قال ومن ثم اقول ان من اجل ان اصل ما ما ما

نا

يكن

فان اصل الواو مفتوحة

فان اصل الواو مفتوحة

الحركة

جمع امواه ومياه وتصغير مؤنث لان جمع التكسير والتصغير تدل على الاشياء الاصلية والاولى ابدال
 الهن من الهاء عن ابدالها من الالف وكن مع العين كان اولى الا انظر الى ابدال الهن من الهاء
 لانهم فتقدروا في باب ابدال الالف في قوله قبل فيجئ بتقديم ماء على اجمع واديه قلنا الا ببدالها وان كان
 غير لازم الا ليس يشاذ وابدال ماء شاذ كالا بواله من الالف قال نحو هجت آه ازل هذا مثال
 ابدال الهن من الالف جواز غير مطرود وصدر البيت يا ذا زعي بد كادوك البرق صبرا فقد
 شق في المشتاق في اسم حبيبة والكا كرك جمع ذلك ك وهو الهمزة على الهمزة فيهم الكا في
 اتره جمع بركة وهي رضى غليظة بها حجارة وعلى قيل البرق جمع البرق وهو الموضوع والوئين
 البيا والسواد والخرقة والبايض وصرا اى اعطى صبرا او صبري صبرا وفتح اى زدت والمشتاق
 بكسر الهن يريده نفسه واعلم ان هذا الابدال شاذ لا يستلزم التثنية قال من العين بول اى
 تبدل الهن من العين جواز غير مطرود كابدالها من الهاء الا ان هذا الابدال شاذ كونه اقل لهذا
 اخبر قال نحو باب ازل اولا البيت علم عروبن اى عروقه ابا ب بحر ضاحك زهوق قاصد
 اى كى ب عباب وهو ارتفاع ما البحر وضحة كناية عن استلاية وتوهم زهوق اى عروقه يقال بين زهوق
 اى بعيدة الغمر وضاحك وزهوق صفتان للبحر قال لا اتحاد بخير جهن ازل اى لا اتحاد بخير
 الهن من الهاء والالف والعين وهو الخلق بهذا تعليلا ببدال الهن من الهاء والالف في شاذ المشابه
 والعين واما علم ابدالها من الالف في صراء ومن الواو والهاء فقد مرت قال واليتين ازل اى
 من حروف الابدال السين وهي تبدل جواز غير مطرود عن حرف واحد وهو التاء نحو استخذ اصله
 اتخذ بتشديد التاء ابدل الاول سينما قال عند سيبويه ازل اى انما قال عند سيبويه اذ عند البصر
 السين ليس من حروف الابدال في لا يكون عندك اصله استخذ اتخذ بل هو استعمل من اتخذ يتخذ اذ
 اصله استخذ فحذفت التاء الثانية وهذا هو قول سيبويه قال التاء ازل اى من حروف
 الابدال التاء وهي تبدل من الواو سواء كانت في الفاء واللام ومن الياء والسين والقصاد و
 الباء جواز غير مطرود قال نحو تخم ازل هذا مثال الاول فالخيم بضم الخاء والميم اصله خيم
 لان من الوخامة بمعنى الثقل والخيم يكون الخاء من تريفات العامة ونحو ذلك ككلمة بالفتح في
 وكلمة اى عاجز قال واختاره هذا مثال الثاني فاصلاخت واخا خوا بالتحريك ولفظا الواو على
 غير القياس لكثرة الاستعمال لانه يقال في تفتيته وجمه اخوان واخوات وعوض الثا لموت
 فواينهما ولم يكس كثر استعمال المؤنث لان التعويض فرع كالموت وخصت التاء للتثنية لانه

لن

الذين

علمت التانيث وقسم الهن في اختلف اى يكون كالدليل على ان التاء عوض عن الواو وما اخ قلم لم يرد
 فيه عن الواو وهي فلم ينجح الى الدليل فيه فكانه لا واو فيه في الاصل ولا على ان التاء ثابتة في اختلف جميع
 الاحوال قيل في تفتيته اختلفت بالياء وان كانت التثنية ثابتة في الاشياء الى اخرها قال ومن الياء
 ازل اى تبدل التاء من الياء جواز غير مطرود نحو ثنتان اصله ثنيان في عدة المؤمنين لانهم تثبت
 اى ينجح في قال واستواء ازل يفتح الهن من باب الافعال اصله استواء فقلت الواو ياء لوقوعها
 في لغة فصلا سنيواتهم بولت التاء من الياء فصلا استواء معناه دخلوا في زمان سنة وهي خط او
 بمعنى جواز قال ومن السين ازل اى تبدل التاء من السين جواز غير مطرود نحو است اصله
 سد من ابدال التاء من الدال والسين ايضا فها غرت فصار ست لكن هذا شاذ قال ونحو عروبن
 مبروع ازل جدر البيت يا قاتل الله بنى الحلات عروبن يرفع شر التانيث غير اعتناء ولا
 آليات يا حرف نداء والتادي محذوف تقديره يا قوم وقاتل الله فعله وقاتل الله فعله وبني الحلات
 مفعوله والحلات النساء الصغيرات الحبيبات وعرو بدل من بنى وجمنا اسم قبيلة وشرا رجم
 شرير صفة عرو وغير نصب على الحال اعتناء جمع عفتية وهو عرو وبانه اصنف اليه غير وغير
 لا في التانيث واكيات اصله اكياس جمع كيس وهو ضد الغنى والمعنى يا قوم قاتل الله بنى الحلات
 اى قبيلة عروبن يرفع فانهم شرار الناس وغير اعتناء ولا اكياس في شذوذهما ان اصل التانيث
 الناس واكيات اكياس ببدال التاء من السين قال ومن القاد ازل اى ابدال التاء من القاد
 جواز غير مطرود نحو اصله اقب بالتشديد ببدال التاء من القاد المتقدمة فيقال لوبرق
 ازل اى التاء والسين والقاد قال ومن الباء ازل اى تبدل التاء من الباء جواز غير مطرود
 لكثرة استعمالها في الدعاء اصله الدعاء بجمع في عليه بكسر اللام وفي الناقية السريعة في
 وكما الدعاء بجمع في علوب بضم اللام وفي اخلاق من الثياب وقطعة الخرقه قال والنون
 ازل اى من حروف الابدال النون وهي تبدل من الواو واللام جواز غير مطرود قال نحو
 صنعا في ازل علم ان صنعا بالهن واللام اسم بلد باليمن واسم المنسوب صنعا وفي بقلع
 واو لانه لا اسم اخر مخرج بعد الف والهمزة للتانيث تعقل الهن واذا لتقل الهن دون الياء
 لانه لا يجمع يات مع اكسرة وابدل النون من الواو فصار صنعا في وقيل النون بدل من الهنزة
 ابتداء والاول اضع لانه مقاربة بين الهنزة والنون لانه من قويا الف والهن من اضم الملق بقلع الواو
 والنون فانها مستقران في المخرج الا ان هذا الابدال شاذ وان كان واقفا في استعماله الفصح الخارج

من التاء الى السين
 جواز غير مطرود

وقد اشبه المصنف

النون

الاسم عن قياسه والمراد من الشاذ هنا ما يخالف القياس لا الاستعمال قال ومن اللام قوله اي
 النون تبدل من اللام ايضا جازا غير مطرد في تحول من اصله لعل كثر استعماله وابتدأت النون من
 اللام وهذا الابدال ضعيف وان كان قياسا لما خلفه لفتح الفتحاء والمراد من الضعيف ان
 هذا وقبل كلاهما لغتان واصلا من لغة التصرف في الحروف قال لقرنها في الجوهريتا ترادف في الجوهري
 ايضا ولذا كثر غم النون فيه كقولهم تعالى ويؤتى من لونه اجر عظيم قال والجيم اول ابي حنيفة
 الابدال للجيم وهي قبله من الياء المتقدمة والخففة جازا غير مطرد قال ابو علي قوله للجيم
 تبدل من الياء المتقدمة في الوقف لاشتراكهما في المخرج وهو وسط اللسان واشتركا في الجوهرية
 مثله ما قاله الزمخشري في المفضل قال ابو عمرو قلت لرجل من بني خننلة من ان قال ففانحج فقلت
 من ابيهم فقال لمخرج واصل ففانحج ففانحج ففانحج ففانحج ففانحج ففانحج ففانحج ففانحج ففانحج ففانحج
 بتبدل الراء وقرأ بونيم وفي الوصل ايضا ابو علي وهو بعض من البيت اوله خالي عوف وبعث
 المطعمان النعم بالفتح والبداءة ككل البرنج يقلع بالود وبالصبيح خالي اخواني وعرفنا اسم
 وابي علي كنية شحم والنعم منصوب على انه منقول المطعمان وبالصبيح أي في الليل والبداءة أي في
 النهار واكتل جميع الكتلة وهي قطعة من التم وغيره وهما يريد به التم والبرنج من التم
 ويقطع بالياء للبرنج وابتدأ الكتل والود بفتح الواو والوداد غم التاء في الدال والصبيح مهنه قرن
 الثور والتاء عريف كرمها ليد احدها عوف والاخر ابو علي يعني خالي هذا الشخصان اللذان
 يطعمان الضيف بالفتح والفتح والبداءة القر اللطيف الياسر المتصق بعضها ببعض بحيث
 لا يقلع باليد بل بالود والقرن والاستهادان اصل ابو علي هو اصل العنق العشي قال
 البرنج البرني واصل الصبيح الصبيحي وابتدأت الجيم من الياء المتقدمة والود وهذا الابدال اشد
 لعدم الوقف حتى يلزم زيادة الحذف وفي قول الشاعر ايضا كان في اذنا من الشول من عيسى
 الصبيح قرون الاجل قوله في اذنا من جار ومجرور وكلام اضافي في محل الخبر كان المتقدم على اسمها
 والود تابيع ذنوب والشول صفة المجرور وهو جليل وهو المرتفع والعيس والتوكيل ما يلتصق
 باذنا والبر من ابوالها وابما رها فحذف عليها في الضيف والقرون منصوب على انه اسم كان و
 اصل الاجل الاجل وهو بالتاريخي بركه من وكما اصل شبه النجرات المتصلة مثل قرون الابل
 وكما استشهد ان الجيم ابتدأت من الياء المتقدمة قال حتى لا يقع الحركات انوه هذا تعييل آخر سوي
 التعليلين اللذين ذكرنا ما من حل على المتقدمة اول انما قاله على المتقدمة لان ابدال الجيم من الياء

حله
 انما هو من الياء المتقدمة

في بعض النسخ
 في بعض النسخ

المشددة

كتب وشائج في استعمال الفصحاء سواء كان مطردا في الوقف والوصل كالفصح والودع او غير مطرد كالألف
 وسواء كان في النشر كما في الاقوال وفي النظم كما في النظم والثالث واما ابدالها من الخففة فلا يكون
 الا في الشرط ولذا قال الا في الشرط في شرح المفضل بادل الجيم حسن بشرط ثلثة تشديد الياء والوقف
 والشعر فابدأ للجيم من الخففة اشد غاية الشدة وذلك لانهم ان كنت اقول اجمع البيت لانهم ان كنت
 قبلك فحجج فلا يزال شائع بانك لا تخرج ما في ثبات يقرى وخرج ولاهم بمعنى الهمم وحجج أي حجتى
 والشائج الحار وبعث اي ابتكرك في زيادة بيتك وانما يابيض وتبلى اي كثر القوم وكثرة الضعف
 تمد من غاية القن وانما وتبلى صفتان شائع ويقرى اي يجرى وخرج اي وقرى والوقف شعر
 الشيخ الاذن فلما لا بدعاه يقول الشاعر اللهم ان قبلت فحجج فوقني لان آتي بيتك للجمع مرارا كثيرة را
 على جاري في قعر كني حتى يجرى شعر راى ولاستشهاد ان اصل فحجج حجتى واصلي بى ما صل وخرج
 وقرى فابتدأت الجيم من الياء الخففة قال الدال قوله من حروف الابدال الدال قال ابدت من النون
 انما قاله تبدل عن حرف واحد فقط وهو التاء جازا غير مطرد في الوقف والدال ابدت فيه
 من تألم فقلت اذ اصل فقلت من النون بمعنى طفرقت واجد معا اصله لجمع ابدت الدال من
 التاء قال الهاء قوله من حروف الابدال الهاء قال ابدت من الهاء قوله الهاء تبدل من
 المخرج والالف والياء جازا غير مطرد ومن التاء وجوبا مطردا قال نحو هفت اورد لصله اوقت
 ابدت الهاء من المخرج لا تخادها في المخرج وهو المخرج قال غي خيله وانه قوله لصله خيله خيله
 اي ايت وقال واصلا انه انا وخوته اصله ما استشهدا بية فابدت الهاء من الالف قال في هذه
 امة الله اورد لصله هذه فابدت المخرج من الياء قال ركن الدين في شرح النافذة ما جعلت الياء
 اتصالا لا زفت ان اليا للتأنيث في باب تفرير واحرفي ولهذا عند كثير من النحاة اليا علامة
 للتأنيث قاله لمناسبتها قوله اي انا ابدت الهاء من الالف والياء لمناسبة الهاء مجموع في العلة في
 المختار ومن ثم اقول ان اليا من اجل خفاء الهاء ان اليا لا ليست بمنته في مثل بعض ما اعلم ان اليا
 مصدر قولك ملك الشيء لما لم يزل اعداك به الى غير المجهلة التي هي من ما لا يزل في الاصطلاح ان نحو الفخ
 بنو الكسرة اي هو عدول بالفتحة عن استوائها الى الكسرة بان تخط الفتحة شيئا من حروف الكسرة فيحذف
 الفتحة بين الفتحة والكسرة وصوت الالف ما تلا الى الياء وان سبب اليا ما قصد له نسبة لفظا او
 تقدير ما يجره اشياء احدها ان يكون قبل الالف او بعدها كسرة والثاني ان يكون يتقدم الالف بياء
 نحو ساء بسين مبهمة متوعدة بعدها ياء مخففة وكذلك ان يكون الالف متقدمة عن حرف مكسورة نحو

فان الالف تاء لقرنها
 من الياء متقدمة

في بعض النسخ
 في بعض النسخ

جمع ثعلب صفة ايضا ووزن جاع ووزن سجين اي شح قليل عطف على البداء ومن اراد بها جمع ارب في محله
 صفة يعني تحا تصيد لغزها والاستشهاد ان اصل الثعلب في الثعلب واصل الاران الاران فابدت
 الياء من الباء قال ومن السين اقول الياء ابدلت من السين في الساجي في قوله الشاعر اذا ما عني
 اربعة فسال فز وجعلها من وابوكما دي واذا الشرط وما زائد وفيه الجمع فله بالحر كانه الثالث في
 الغاء وكون السين وهو الرجل الحشيش قوله فز جك مبتداء وخاضع خبره وبجمله جزائية والمعنى اذا
 عدا بغير من اراد في التوم فز وجعلها مسها وابوك سادسها والاستشهاد ان اصل سادي سادس فابن
 الياء من السين فاد من الشاء اقول الياء ابدلت من الشاء في قوله الشاعر قد مر يومان وفيما نتالي
 وانت بالهران لا تبالى يعني مضى يومان وهذا هو اليوم الثالث وانت لا تبالى بالهران والاستشهاد ان
 اصل الثالث الثالث فابدت الياء من الشاء كسرة ما قبلها اقول تبدلت الياء في كسرة ما قبل الباء والسين
 والفاء في الواو اقول اي حرفا لا بد له الواو وهي تبدل من الالف والياء وجوبا مطردا ومن الحرة جوازا
 مطردا قال غرضه ان اقول اي تبدل الواو من الالف فيما وقعت الالف قبل الف الكثير فاقضوا
 جميعا بغير زيادة الف الكثير بعد الف الالف فاجتمع الثامن ولم يجر حذف واحد بها لئلا يلحق
 بالواو فابدت الواو من الالف الاولى ومن الياء اقول اي تبدل الواو من الياء وجوبا مطردا
 فيما وقعت الياء ساكنة وما قبلها مضمر وجوز قوله وجوبا مطردا في بعض النسخ ولم يوجد في اكثرها مع
 وجوب ذكره لعل من سهو من التامع قال نحو موقن اقول اصله ميقن من اليقين فابدت الواو من
 الياء لكونها وانضمام ما قبلها قال الميم اقول من حروف الابدال الميم وهي تبدل من الواو لزوما وجوازا
 ومن اللام والنون والياء جوازا غير مطردا في غير قول الميم من الواو في غير واحد اذ يقع في كلام
 غير اصله فوه حذفت الهاء على غير القياس لما وكسرة الاستعانة ثم ابدلت الميم من الواو لئلا يلحق
 معرب على حرف واحد يعني لم تبدل الواو معربا وجب قلب الواو التامع وانفتاح ما قبلها فيلزم حذف
 الالف لئلا تلتصا الساكنين من الالف والنون ولم يوجد في غير واحد في كلامهم واعلم ان ابدال
 الميم من الواو جائز كما يذكرك عليه سكونه لان لزوم ابداله الميم من الواو باقيا حذفت الهاء وليس
 حذفه موجب بل هو على غير القياس ككثرة الاستعانة لانه لا يتم قال ومن اللام اقول اي تبدل الميم
 من اللام على المضعف في قوله النبي ليس من ابواب مصياف في اسفرك الله ليس من ابواب القصار
 في التفرأ اذا قصر القصار وقيل لم يرد غير هذا في ابداله الميم من اللام قال ومن النون اقول اي
 تبدل الميم من النون الساكنة وبها المتحركة مثال الساكنة نحو عجب فانه الميم فيه ابدلت من النون الساكنة

ل

في بيانها

النون

لزوما في غير اصله عند لان النون ساكنة وبجوها باء والنون الساكنة تخرج من الجحشيم والباء
 تخرج من ظلمة الشفة والتلفظ بالنون فتح بالباء فيج تخرج كما يشهد الجوان وقلبت النون
 حرا يكون متوسطا بين النون والياء وهو الميم لانها تخرج من بين الشفتين وتسمع صوتا حريشا
 قال ومن المتحركة اقول اي الميم ابدلت من المتحركة ايضا في قول الشاعر يا مال ذات المنطق التما
 وكنتك المنصب البنام وهال منادى من قديم اصله بالواو من اسم امرأة وذات المنطق منصوب منه
 للمنادي والتمتام صفة المنطق وهو الذي يتردد لسانه بالياء اي يكثر لانه في كلامه والواو في وكنتك
 للقسم على سبيل الاستعانة اي التحتم وطلب الشفة على الحقيقة والمنصب من الخاضع صفة
 كنتك وضاف الى البنام بالاضافة اللفظية والبنام اطراف الاصابع والاستشهاد ان اصل البنام
 البنان فابدت الميم من النون المتحركة قال ومن الباء اقول اي الميم ابدلت من الباء في قوله ما زلت
 راما على هذا اصله ما زلت راما على هذا اي ثابتا على هذا الفعل قال الصادق اقول اي من جوف
 الابدال الصادق وهي تبدل من جوازا غير مطرد من حرف واحد وهو السين اذ وقعت قبل الغين
 والحاء الجحشيم او العاقف والطاء سواء كانت بينهما حرف واحد او حرفان او لم يكن نحو اصبح اصله
 اصبح نحر اتم وقيل غا قلبت الميم عند هذه الحروف ضاذا لان السين ليست من الحروف
 المستعانة وهذه الحروف من المستعانة اذ بعضهم ذكر بدل العاقف الغين فقلبت السين ضا
 لان الصادق من المستعانة قال الالف اقول من حروف الابدال الالف وهي تبدل من الواو
 والياء وجوبا مطردا ومن الهن جوازا لانها جوازا مطردا غير لازم ومن النون في الوقف
 جوازا مطردا في الوقف وباع اقول اي تبدل الالف من الواو والياء وجوبا مطردا اذا تحركتا
 وانفتح ما قبلها الا اذا كان هناك ما شغ من القلب نحو نيا فارغوا سوا اقول اي تبدل الالف
 من الهن اذ كانت ساكنة وما قبلها مفتوحا اما ان يكون لان ما غي آدم واما غير لازم نحو ليس
 قال اللام اقول اي من حروف الابدال اللام وهي تبدل من النون والصاد جوازا غير مطرد
 مثال النون نحو اصيلا في قوله الشاعر وقت فيها اصيلا لا اسأيلها عيت جوازا وما بالبع
 من احد قوله وقت من العوق وفيها اي في دار المعشوقة واصيلا لا تصغير اصيلا و
 جرج اصيلا وهو الوقت الذي بعد العصر في المغرب واصيلا لا منصوب على الظرفية واسا
 جلة فعلية حال من الشاء في وقت وعيت اي عجزت الدار وجوازا منصوب بالتمين والمفتحة
 او بنزع الكافض اي عن الجواب وما نافية والربع المنزل والمعنى وقتت بلا الجملة احيانا و

في بيانها

م

زما

وسا لها عن الحية فجرت الدار عن الجراب وبها احد يجيبني والاستشهاد ان اصل اصيلان
 فابديت اللام من التوفيق ومثالا لصاد نحو الطبع في قول الشاعر لما رأي ان لادعته ولا شبع ما ارطاة
 حقف فالطبع قوله رأى فعل فاعله مستوفيه راجع الى الذئب والدعته سعة العيش وماله من الميل
 والارطاة واحد الارطى وهو غير الرمل وقيل نوع من الشجر بالتيك بلوط اغابى واحقف الرمل للجمع
 فتقدم الطبع على معطوفه على الاولى والمعنى لما رأى الذئب ان لاسعة العيش ولا شبع ما الى هذه
 الشجرة فاضطجع والاستشهاد ان اصل الطبع اضطجع فابديت اللام من الضاد قال لا اتحاده اول
 الى اللام والنون والضاد وهذا تعليل للبدل الى اللام من النون والضاد قال الزاء ان رأى من حروف
 البدل الى الزاء ويبدل عن حرفين الى الين والضاد الساكنين لواقعين قبل الدال جوازا غير مطرد
 لان الين لما كان حرفا من شوا الدال يجوز ان يكون اجما عنها فابديت الزاء من السين لانه يجوز
 كاللاد وما اتحاد في الخنج مثال السين نحو بزل ثوب اصله يدل ثوبه ومثالا لصاد نحو قول
 الخاتم بكذا فزدي ان قصته انه كانت عادة العرب في الجاهلية اذا اتكلم بهم ضيف ولم يكن عندهم طعام
 فصدوا وجلوا وصبروا الدم على النار ليجرد ويصير كالكد المشوي ثم اطعموا به الضيف والخاتم الطائي
 اسره وهو مفيد تحت خيمة اذا نزل ضيف بمن اسر حاتم ولم يكن عنده طعام يضيف الضيف به فامس
 خاتما اني يقصد لم جلا يشوي ويظهر الضيف فخر حاتم ذلك الجمل فقال الضيف ام ناك يقصد فلم
 يخوته فقال خاتم فزدي انه يعني هكذا فصد الكلام وانه ضيف الى الكلام اصله انا وهو ناكيد للباء والهاء
 للوقف والاستشهاد ان اصل فزدي فصل يفتح الفاء وسكون الضاد فابديت اللام من الضاد
 لثرب يخرجها واتحاد ما في الضمير ولم يذكروا الصاكتفاء بذكره في ابدال الضاد من السين فقد رتب
 الطاء اتوا الى من حروف ابدال الطاء وهي تبدل من التاء وجوبا مطردا وجوازا غير مطرد الاول
 فيما اذا كان فاء اتصل صادا او ضادا او ظاهرا او قلنا مقالنا تبدل طاء نحو اضطر اصله اضطرقت والياء
 فيما اذا كان تاء المتكلم احدا من الحروف المتعلية فالتاء تبدل طاء فتشبهها التاء الضمير تاء الاتعا
 وتكون تاء من الفعل نحو غصط اصله غصت من باب فتح تاء ولم يفتقد قول اى بالوجوب المطرد
 او الجواز المطرد وغير المطرد فاكه يكون جائزا غير مطرد او كى سبقت الاشارة مثلا في موضع
 وتركه قوله وجوبا مطردا في ابدال الواو من الياء الساكنة المفوم ما قبلها كما في اكثر النسخ هو كما
 اشرا اليه ايضا فانسق فقد ذكر قال الباب السابع اللقيف او الشار الى وجه تسمية اللقيف
 لقيفا ببوله يقال له لقيف للفرج في العلة فيه اى لا جتماعها فيهم تعريف من وجه تسمية ولذا

منه في قوله
 لقيف لقيف

الى

لم يعرفه وتركه لزيد اللقيف مفروقا ومفروقا مستدركه واعلم ان هذا الباب يبلغ عقلا الى التسعة
 اقسام لانه اما ان يكون قائما وعينه حرف علة او قائم ولا عينه ولا حرف علة فلهذا
 ثلثة اقسام وكذا اما ان يكونا واوينا وان واحد بها واو او لاخرى بقاء فلهذا ايضا ثلثة اقسام فبصر
 الثلثة في الثلثة يصير للاحكام ثمة لكن كون الفاء والعين حرف علة لم توجد في الافعال فسقط
 ثلثة اقسام بقي ستة ثلثة للمفروق وثلثة للمفروق ولم يوجد في المفروق غير ما كان قائم او او
 لامواء المتنادر فاقسط اثنا في اربعة واجد للمفروق وثلثة للمفروق فاقسط ثلثة فبصر
 اتوا المفروق ما فرق بين حرفي العلة بحرف غير حرف العلة والمفروق ما لا يفرق بين حرفي
 العلة بحرف آخر والمص لم يمتفها اعتمادا على انها من تعريتها من اسميها اللغويين قال
 المفروق مثل يفرق بين حرفي العلة بحرف غير حرف العلة والمفروق ما لا يفرق بين حرفي
 ومنهم من قدّم المفروق نظرا لكثرة ابحاثه قال وكذلك حكم اخواتها اتوا الى اخوات في بقي من
 اسم الفاعل وغيرهما ايج حكم اخواتها فاء ولا ثامثا حكم وعدي يري مثلا حكم فاء
 وافي مثلا حكم فاعلا وعدي مثلا حكم لام لام فاك الامر في اصله او في حذفت الواو لما
 في المثال وحذفت اللام للوقف فصارت ويلزم الماء عند الوقف فيقال قد ويسقط في الا
 نحو قنا ومثله في من وفي في فان قيل لم يلزم الماء عند الوقف قلنا لا يلزم الا ابتداء بالسك
 او الوقف على المتحرك فان قيل لم اختار الماء قلنا لاختارنا سبب قطع الصوت لانه خفاء الصوت
 كعدمه فان قيل لم اسكن الماء قلنا لان مقتضى الوقف هو السكون فقول ان وضع الوقف
 للاستراحة وذلك اغا يتحقق بالسكون او بقول ان الابتداء والانهاء متضادان فلا كان
 الابتداء بالحركة وجب ان يكون الوقف على السكون تحقيقا للضاد فالحال في الوقف في اتوا
 نحو دى يري من الباب الثاني ومن الرابع نحو دى يري يري وجاء وري يري الراء
 فيهما ومن السادس نحو دى يري من الولاية بمعنى الصداقة او بمعنى التصرف ومنه الولاية في جميع
 والملازمة ومنه ولي اليتيم ومن الولي بمعنى القرب ومنه قولهم هذا ولي من ذاك اى اقرب
 الى الحق ومنه قولهم اصل ان على الفاعل فعله ومنه وايد اللقيف المفروق اولي يولي
 ايلاء فعلى يولي تولية وولي يولي الى الولاية وتولى يولي توليا وتولى يولي توليا وتولى يولي
 يولي يولي واستولى يولي استيلاء واياء يولي يولي واياء يولي يولي وهذا الضمير من معنى العين فقط
 نحو واي ياي واياء ياي بمعنى الاعداء قال المفروق نحو يولي يولي يولي ونحو يولي يولي

كبر

في ان يندرج في الباب
 وانما في الباب
 وانما في الباب

غنيا فهو قوي ومنه الغنى الكثرة المختلطة من الناس ثم سميت بالخصومة والدعوى مثال المريد
 من اللغيف المقرون قوي يقوى وحى يحى تحية بنقل الحركة والادغام وداوى يداوى
 مداواة الامر او والقرى يلغى القواء ويستوي يستوي واتزوي يتزوي انزواء فهو منزوي
 في زاوية واخوى يحوى اخواء من جعل اصلا حو قد اعلل على الادغام على ما مر في
 اربعى من الحركة مخرج قصير الى السواد وقال بعضهم اخاوى من افعال وتقوى يتقوى
 تقويا واستغوى يستغوى استغواء واستحيى وشهم من يقول استحيى فالحسين يستحي
 استحاء تخفيفا وهذا النوع يحى من مهن المفاء فقط نحو اوى ياي وانه الماوى يحى
 المنل والكلمات الملتبس بعضها ببعض نحو يكون بفتح فانه يجوز ان يكون حيا من وكى
 يكى ومفردا من الكون في حالة النصب لكن يعرفه بالناسبة لان فاعل الجمع تقطعها و
 يجوز ان بالتشديد وكسرة الهنة حرفا وامر من ان يات انينا ومفردا مؤنثا مؤكدا بالتحليل
 من واي ياي وان بفتح الهنة يجوز ان يكون ضيما من الاثنين ويشبه التوالى والتخاشي
 في جمع تالية وكاشية التوالى والتخاشي مصدر قال كما في اغفر والقوم اول الحذف الواو في
 اغفر والقوم لكن حذفها من اللفظ ودخلت في اللفظ بالواو احد قال ريان قوله هذا
 المفرد المذكور هذا ضد المعاشان قال ريان قوله هذا تشبيه المذكور قال رواء قوله هذا
 لم المذكور ريان انه هذا التشبيه المؤث اعلم ان الف الثاني فيه ياء لانه انشاء السبب
 لانه لما زيدت الالف والنون للتثنية على المفرد اعني ريان اجتمع الالفان ولم يكن حذف
 احديهما اذ يلزم الالباس بالمفرد المذكور فقلت الف الثاني ياء فصلا ريان قال
 ايضا اول ريان كما تقول في جمع المذكور رواء وانما اكتفى بصيغة واحدة نظرا الى قوله الاحمال
 وانشاء بالفتحة قال وتقول في تثنية المؤنث اول ريان تقول في تثنية المؤنث في حالة النصب
 ولحق ريانين باريه يات الاول منقلبة عن الواو التي هي في الكلمة والثانية لام الفعل
 والثالثة منقلبة عن الف الثانية كما عرفت آنفا والرابعة علامة النصب الجر والفتحة
 الاولى في الثانية قال ريان وتبقى نحو ياء آت قوله الاولى مدغمة في الثانية المتحركة
 بالفتحة والرابعة مدغمة في الخامسة المتحركة بالفتحة والثالثة مدغمة في الرابعة مخففة
 قال المفعول مطوية قوله اصله مطوي اعلى بالقلب والادغام كالمطوي قال
 الموضع مطوي قوله اصله مطوي بحركة الياء اعلى بالقلب قال وحكم هذه الاشياء

النون
 ان يكون



فثبت

اقول اي حكم لام اسم الفاعل والمفعول والموضع والالة والمجهول من اللغيف المقرون في
 الاعلال حكم الناقص قال وحكم عينون حكم طوي اقول اي حكم عين اسم الفاعل والمفعول
 والموضع والالة والمجهول من اللغيف المقرون حكم عين
 طوي في عدم الاعلال في الكلمة التي اجتمع فيها الاعلان
 بتدوير الاعلال العين نحو يطوي ويطوي و
 حكم العين في الكلمة التي لم يجتمع فيها الاعلان
 الاعلان ايضا حكم عين
 طوي في عدم الاعلال
 المتابعة نحو يطوي
 فانه لو لم يكن
 طوي لم يجتمع
 الاعلان
 الا انه لم
 يبق بقا
 الطوي

Meymaniv üllüphanesi
 Hacı Beşir Ağa
 Yör 619
 Fr